جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية

تخصص : دراسات مغاربية

الحوار المتوسطي في ظل تحول الاستراتجي الجديد لحلف الناتو

من إعـــــداد:إشراف الأستاذة:

*شخناب عبد الحق *د. هني عبد اللطيف

أعضاء لجنة المناقشة

-الأستاذ:د. طيطوس فتحي رئيسا
-الأستاذة: د. هني عبد اللطيف مشرفا ومقررا
-الأستاذ:أ. جباري ميلود عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1436 هـ 2015 م /1437 هـ 2016 م

٢٠١٥م/٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

مصداقا لقوله تعالى: ((ولان شكرتم لأزيدنكم.))

يتوجب على الإقرار بالشكر الأول و الأخير لله عز وجل أن أعانني ووفقني لكتابة هاته المذكرة .ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، لذلك أتقدم بخالص شكري لمن يستحق الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة**خاطر خيـرة** لقبولها الإشراف على هاته المذكرة وعلى ما قدمـته لي من نصائـح وتوجيهات علميـة طيلـة مدة إعداد هذه المذكرة .

عبد الحق

إهداء

بسم الله مبدأ الأمور و الصلاة على المصطفى النبي المأمور
و الحمد لله خالق كل ما في الكون ، و كل من شق درب العلم
فله عون سبحانه هو الرحمان ناصر الحق في كل مكان
الحي القيوم عظم شانه كل يوم .
اهدي ثمرة دراستي و جهدي إلى من أوصاني المولى عز و جل
بطاعتهما و حبهما إلى أغلى
ما في الوجود الى والدي الكريمين أمي الغالية و أبي العزيز أطال الله
في عمرهما، و إلى إخوتي
و إلى من ساعدني كثيرًا في إنجاز هذا العمل المتواضع
و إلى كل أقاربي دون استثناء و كل العائلة و إلى كل الأصدقاء

إلى كل أساتذتي الكرام

شخناب عبد الحق

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول منظمة حلف شمال الأطلسي و الحوار المتوسطي

المبحث الأول العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي

المطلب الأول نشأة حلف الناتو

المطلب الثانيأسباب تشكيل الحلف

المطلب الثالث المهام و الأهداف الإستراتجية لحلف الأطلسي

المبحث الثاني الأهمية الإستراتجية لبحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول تحديد الجغرافي لمنطقة المتوسط

المطلب الثاني لمحة تاريخية عن المنطقة

المطلب الثالث خصائصدول البحر الأبيض المتوسط

المبحث الثالث الشراكة الجديدة للحلف الأطلسي في الحوض المتوسط

المطلب الأول منهجية الشراكة الأطلسية المتوسطية

المطلب الثاني مضمون الشراكة الأطلسية المتوسطية

المطلب الثالث تقيم الشراكة الأطلسية المتوسطية

الفصل الثاني انعكاسات الحوار على الأمن المتوسطي وأهم الرهانات

المبحث الأول الإستراتجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي

المطلب الأول التحديات الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني عملية توسيع منظمة حلف الشمال الأطلسي

المطلب الثالث الإستراتجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي في الجنوب

المبحث الثاني الفكرة المتوسطية

المطلب الأول نشأة الحوار المتوسط

المطلب الثاني الأطر الأساسية لعلاقات التعاون الأورومتوسطي

المطلبالثالث المحاور الأساسية لتعاون الإقليمي غرب المتوسط

المبحث الثالث الأمن والتعاون في حوض الأبيض المتوسط

المطلب الأول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني ترتيبات التعاون والأمن في المنطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثالث حلف الشمال الأطلسي وإشكالية الحوار

الفصل الثالثلسيناريوهات المستقبلية لحلف الشمال الأطلسي والحوارالمتوسطي

المبحث الأول الحوار المتوسطي بين مفهوم أشمل للتعاون ومعطيات البيئة الأمنية الراهنة

المطلب الأول الحوار المتوسطي مبادرة اسطنبول للسلام

المطلب الثاني الحوار المتوسطي الشراكة من أجل السلام

المطلب الثالث رهانات الحوار المتوسطي في ظل البيئة الأمنية العربية الراهنة

المبحث الثاني السيناريوهات المستقبلية لحلف الشمال الأطلسي

المطلب الأول استمرار الوضع القائم السيناريو المرجعي

المطلب الثاني سيناريو التحول الجوهري التحول إلى قوة سياسية وعسكرية

المطلب الثالث سيناريو الانهيار

المبحث الثالث آفاق الحوار المتوسطي

المطلب الأول أفاق منظمة حلف الشمال الأطلسي في ظل التحولات الدولية الراهنة

المطلب الثاني أفاق الحوار المتوسطي في المجالات الاقتصادية و العسكرية والسياسة

المطلب الثالث إمكانية ترقية وتعزيز دور حلف الشمال الأطلسي وكسب الثقة في المنطقة

الخاتمة

قائمة المختصرات :

حلف الشمال الأطلسي**Organisation**North Atlantic TreatyNATO

مجلس الشمالي الأطلسيNAC

North Atlantic Council

لجنة تخطيط الدفاع DPC

Defense Planning Committee

مجموعة التخطيط النوويNPG

Nuclear Planning Group

اللجنة العسكرية CM

قيادة الحلف بأوروبا CAE

الاقليم الشرقي الاطلسي RWC

RHQ.West Cant

القطاع الجنوبي الاطلسي RSL

RHQ.South.Lant

مبادرة البحر الابيض المتوسط التي اطلقتها منظمة الامن و التعاون في اوروبا CSCE.

الكوسوفو و قوة تحقيق الاستقرار SFOR

اطار القوات الدوليةIFOR

صوب الحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة وجهه نحو جناحه الجنوبي الدي رأى فيه مصدر تهديد لكن سرعان ما سعى لردم الهوة بإطلاق حوار في 1994 مع جيرانه المتوسطيين، ودالك لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية المساهمة في الأمن و الاستقرار في المتوسط تحقيق التفاهم المتبادل تبديد "الصورة الخاطئة عن الحلفوقد تمكن الى حد كبير من تغير المناخ الأمني ومدركات التهديد في المنطقة رغم أنا صورته بقيت تعاني من السلبية، لكن تدخله في ليبيا رغم الترحيب به في هدا البلد، يثير مخاوف في البلدان المغاربيةعلىالصعيدين الرسمي والشعبي وعلى هدا النحو يبدو أن الحلف أجهض جزءا منالتقدم الدي احرزه لتحسين صورته. اما غياب المظاهرات الشعبية المنددة بتدخله في ليبيا فهي دلالة على كره في القذافي وليس حبا في الأطلسي.

اعتبرت منطقة المتوسط الجزء الأكبر الدي أخدا اهتمام الحلف الأطلسي يعود دلك لكون أن هده المنطقة تعد مفترق طرق حضاري وتاريخي ومسرح لمواجهات عديدة تبعا لطبيعة المصالح المتبادلة أو المتنافس حولها. كما لم يغب حوض البحر الأبيض المتوسط يوما عن بؤرة الاهتمام العالمي فكان ولا يزال دا أهمية استراتيجية ،باعتباره معبر حيوي بين المحيط الأطلسي ومحيط الهندي.لدا كان دائما محل الصراع بين عدة دول للسيطرة عليه، خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق في اطار سياسة الاستقطاب الدولي لعدة بلدان في المنطقة.

فترة ما بعد الحرب الباردة تعد تحولا استراتيجيا في طبيعة النظام الدولي إد تجاوز هدا التحول الاطار الثنائي القطبية نحو نظام الدولي قائم على مفهوم أحادي القطبية متعدد الفواعل واللاعبين الدوليين وهنا يبرز دور حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري غربي–أ،شئ بموجب المادة(05)من المعاهد المنشئة (الدفاع الجماعي)

اطارا جديدا يسعى لفرض الاستقرار عبر جانبيه الأطلسي والمتوسطي ومن ثمةتطوير وتجديد عقيدته العسكرية ومذهبه السياسي، بالتوسع في المناطق التي يمكنأن تشكل تهديدا لأمنه واستقراره. على هدا الأساس طورت منظمة حلف شمال الأطلسي علاقات الشراكة مع عدة بلدان من المتوسط لخلق اطار تعاوني ايجابي يخص السلام و الاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط. ولتكملة جهود البحث عن الاستقرار في هده المنطقة وتوسيع أنشطته وتعميقها في المستقبل سعى الحلف الأطلسي بتعظيم مكاسبه الأمنية عبر ساسة الحوار والشراكة والتعاون في محيطه الاستراتيجي مع بعض دول المتوسط باقامةحوار معها مند 1994 .تدعم هدا الاتجاه أكثر بعد أحداث 11من سبتمبر2001،أين أعلن الحلف في قمة اسطنبول 2004عن تطوير الحوار الى شراكة وتعاون مع الدول المتوسطية.

اهمية اختيار الموضوع :

ان تناول موضوع يدخل ضمن اطار ما يعرف بالمبادرات و الحوارات الاورومتوسطية و الاطلسية المتوسطية من المسائل الهامة التي استحوذت على قدر كبير من الاهتمام من طرفي حوض البحر الابيض المتوسط الشمالي و الجنوبي بل و حتى قلب القارة الاوروبية لما تملكه هذه المنطقة من اهمية تؤهلها لان تكون محور صراع دولي بين دول الاتحاد الاوروبي و دول حلف الشمال الاطلسي خاصة الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة و يتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض المتوسط و مراقبة تحركات القوى الاوروبية المتوسطية.

مبررات اختيار الموضوع :

تكتسب هذه الدراسة اهمية بالغة تتعلق بالاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو التي تعدت المفهوم التقليدي للأمن لتصل الى مفهومه الحديث واسقاطه على الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية , و كذا دراسة المجال المتوسطي الذي اصبح بالمفهوم الامريكي و الأوروبي مصدر تهديد لمصالحهم و التي

تبنت على اثرها الاستراتيجية الاورواطلسية في المتوسط , والتي تستوجب البحث و التدقيق في الادراك الغربي الاورومتوسطي لمفهوم مخاطر الجنوب , و تعدد الحوارات و المبادرات لاحتواء مخاطر هذه التهديدات الجديدة من خلال الاستراتيجية المتبناة للحلف وهذا ما يدفع بالضرورة الى الوقوف على ذريعة تبني هذه الاستراتيجية و اهم اهدافها الخفية و المعلنة.

اما الرغبة الشخصية فتتمثل في كون ان منطقة المتوسط منطقة تجذب الباحث لدراستها باعتبار انها خاضعة للعديد من التغيرات الملحوظة التي تجعلها حديث الساعة نظرا لوجود لا تماثل كبير بين الضفة الشمالية للمتوسط و الضفة الجنوبية له من حيث المصالح او من حيث الاهداف الكبرى او الامكانيات و كذلك رغبة الباحث في التعرف على الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو في اطار الحوار المتوسطي.

اشكالية الدراسة :

تبنى هذه الدراسة من خلال البحث في تفاصيل اشكالية تدور حول الاستراتيجية و الحوارات الاطلسية في المتوسط انطلاقا من الترتيبات الغربية في المنطقة لمحاولة احتواء التهديدات التي يمكن ان تمس مصالحها مثل الارهاب , الهجرة الغير شرعية.. من جهة و حيازة المزيد من الصلاحيات من جهة اخرى. استنادا الى ما تقدم تستدعي طبيعة الموضوع طرح الاشكالية التالية :

الى اي مدى ساهمت الاستراتيجية الجديدة للحلف الاطلسي من خلال الحوار المتوسطي في ارساء معالم السلم في المتوسط ؟ و هل تعتبر هذه الاستراتيجية ذريعة لترسيخ مبدا الهيمنة و التوسع في المتوسط ؟

و من هذه الاشكالية تتفرع عدة تساؤلات مرتبطة بالموضوع تتمثل فيما يلي :

- ماهي اسباب اهتمام الدول الاطلسية بمنطقة المتوسط ؟

– ما هو مضمون الاستراتيجية الجديدة لمنظمة حلف الشمال الاطلسي و ما هي انعكاساتها على الامن المتوسطي ؟

– هل ساهم الحوار المتوسطي في تحقيق المصلحة لكلا الطرفين ؟

– ما هي الرهانات و التحديات التي يمكن ان تواجه العلاقات الاطلسية المتوسطية في اطار مبادرة الحوار المتوسطي ؟

فرضيات الدراسة :

للإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية و الاجابة عن الاسئلة الفرعية , يجب صياغة عدة فرضيات و التي ستكون منطلق الدراسة و تتمثل في :

- ان الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط جعلتها محور اهتمام و تنافس لدول الحلف الاطلسي و الاتحاد الاوروبي
- ان مبادرة الحوار المتوسطي تهدف الى بناء علاقات اساسها التعاون لتحقيق السلام في المنطقة
- كلما زاد التوسع للحلف الاطلسي كلما زادت سيطرته على المتوسط
- ان تحقيق الامن ليس الهدف الوحيد من توسيع حلف الناتو , بل هناك اهداف اخرى يبتغي الحلف تحقيقها

حدود الاشكاليـــــة :

الاطار المكاني : بما ان الحلف الاطلسي يهتم بقضايا دول حوض البحر الابيض المتوسط و التهديدات الناجمة عنها و دخول الحلف في حوارات مع هذه الدول , فان مجال الدراسة سيتركز على هذه المناطق.

الاطار الزماني : ان هذه الدراسة تندرج في سياق زمني امتد لأزيد من عقدين اي منذ نهاية الحرب الباردة و تبني الحلف الاطلسي استراتيجية تختلف عن استراتيجيته السابقة و كذا ظهور بوادر الحوار المتوسطي الاطلسي 1994 . وان تم ذكر الفترة التي سبقت هذه المبادرة فلمعرفة الجذور التاريخية لنشأتها.

ادبيات الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع فقد تم دراسته من قبل باحثين و محللين , لكونه ذات اهمية بالغة في الدراسات الاستراتيجية و الدولية , ويمكن رصد بعض الدراسات السابقة التي تناولت او حتى تعرضت لمتغيرات قريبة الى حد ما من متغيرات هذه الدراسة :

مرجع للدكتور عدنان السيد حسين بعنوان : التوسع الاطلسي و الذي طبع سنة 2009 ,و الذي تطرق فيه الى الحلف و المتغيرات العالمية ورؤيته ان بقاء الحلف لا يعني ضرورة فعاليته على الرغم من التوسع في العضوية و التوسع في الاهداف و كما تطرق الى ان الحلف بات اقرب الى الكتلة التي تتجاوز في مهامها المهام التقليدية للحلف.

و كذلك كتاب للدكتور نجاح عبد الفتاح الريس بعنوان : الحوار الاطلنطي – المتوسطي :الامن الجماعي و الاحتواء الايجابي للمشكلات الامنية جنوب المتوسط , و الذي تطرق فيه الى بداية الحوار المتوسطي و الانشطة التي شملها الحوار خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و كذا المشكلات الامنية جنوب المتوسط و استراتيجيات الحلف لمواجهة المشكلات الامنية جنوب المتوسط

الاطار المنهجي :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج تتمثل في:

المنهج التاريخي : تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يقوم بتتبع تطورات الحلف الاطلسي خلال السنوات التي تلت الحرب الباردة و كرونولوجيا الاحداث المتعلقة بالحوار المتوسطي.

المنهج الوصفي : وتم استعمال هذا المنهج بغية توضيح البيئة الاقليمية و الدولية التي تحدد سلوك الحلف الاطلسي تجاه منطقة المتوسط.

المنهج التحليلي : و قد استخدم هذا المنهج لتحليل الوضع القائم في منطقة المتوسط من جهة و تحليل الاستراتيجية التي تبناها الحلف الاطلسي من جهة اخرى و معرفة غايته المعلنة و الخفية.

الاطار المفاهيمي :

المتوسط : تتمثل في منطقة البحر الابيض المتوسط , بحيث يتوسط ثلاث قارات (اوروبا , افريقيا و اسيا) , وتعتبر منطقة المتوسط ذات اهمية بالغة نظرا لموقعها المتميز.

الحوار : هو اسلوب للتواصل بين الافراد و المجتمعات عن طريق افكار مقنعة تبرر وجهات نظرهم للتوصل الى التفاهم و التوافق حول قضية ما او ايجاد حلول لمشكلة ما.

الشراكة : هي قدرة الفرد او الدولة على التعاون المادي او المعنوي مع طرف اخر لتحقيق الاهداف التي تم تحديدها.

الاستراتيجية : هي التفكير الصحيح ووضع خطط لتحقيق اهداف معينة بالوسائل المتاحة , و الاستراتيجية بمعناها التقليدي هي جزء من العلم العسكري التي تتمحور حول القيادة العامة للحرب و تنظيم الدفاع للدولة الا انها مع مرور الوقت اصبحت لا تقتصر على المجال العسكري بل تتعداه الى المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي.

الحلف الاطلسي (الناتو) : ظهر هذا الحلف بتوقيع معاهدة تأسيس حلف الشمال الاطلسي في واشنطن 04 افريل 1949 بهدف مواجهة القوى و الافكار و التطلعات الشيوعية و الوقوف عسكريا ضد اي

اعتداء مسلح على الدول الاعضاء فيه , شمل في بداية توسعه كل من الولايات المتحدة الامريكية , فرنسا , بريطانيا , لوكسمبورغ , هولندا و بلجيكا و في 1952 انضمت كل من تركيا و اليونان. ولم ينهار الحلف بعد نهاية الحرب الباردة كما كان متوقع بل طور من استراتيجيته التي اخرجها من دائرة المفهوم التقليدي للأمن.

الامن : هو التصدي لكل التهديدات التي من شانها زعزعة القيم الاساسية في المجتمع.

التهديد : يعبر عن الارادة الفعلية لإلحاق الضرر لفاعل سوآءا فرد او دولة و يأتي صراحة او ضمنا مما يثير مخاوف الطرف الاخر.

تقسيمات الدراسة :

لإتمام هذه الدراسة و الالمام بمختلف جوانبها ,ارتأينا تقسيمها الى ثلاث فصول :

فبعد المقدمة نتطرق في الفصل الاول لنشأة و مقومات الاطراف الفاعلة في الحوار المتوسطي و التي يندرج ضمنها موقع منطقة المتوسط و نشأة منظمة الحلف الاطلسي و تطورها و كذا الخلفية التاريخية للحوار المتوسطي و ابعاده و تطوره.

اما في الفصل الثاني فسوف يتم التطرق للاستراتيجية الجديدة للحلف الاطلسي و انعكاساتها على الحوار المتوسطي و امن و استقرار دول المتوسط وكذا انعكاسها على امن الدول الاوروبية و امن الدول الاطلسية

اما في الفصل الثالث فسوف تتم دراسة افاق الحوار المتوسطي في ظل الاستراتيجية الجديدة للحلف الاطلسي مع التحولات الدولية الراهنة . و في الاخير نتطرق الى مبحث تقييمي للتوصل الى نتائج حول ما اذا كانت هذه الاستراتيجية تحقق مصالح دول الحوار ام انها ذريعة لتحقيق مصالح الدول الاطلسية في المنطقة .

مقدمة الفصل الأول :

تعد فترة ما بعد الحرب الباردة فترة التحولات والتحديات الدولية الجديدة ، مقارنة مع الفترة التي سبقتها، فترة الحرب الباردة ، سواء من حيث التهديدالت أومن حيث الوسائل والإستراتيجيات المتبناة لمواجهتها، وقد أطلق على هذه الفترة بالنظام الدولي الجديد نتيجة التحول في طبيعة التهديدات ، الوسائل والأهداف ، لطالما إعتبرت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، أنها القادرة على مواجهة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تحدق بها، لذلك طورت خلال هذه الفترة إستراتيجيات جديدة تختلف عن الإستراتيجيات التقليدية، في إطار تحالف دولي مثله حلف شمال الأطلسي ، لكن أهدافها لم تتغير فالقوة والهيمنة والتوسع بقيت تسيطر على الفكر الإستراتيجي الغربي ، فالمواجهة لم تعد تقتصر على القوة العسكرية فقط وإنما عن طريق القوة الناعمة soft power حسب " جوزيف ناي " josef nye ، تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من المناطق التي تحتل مكانة هامة في إستراتيجية دول وحكومات الحلف الأطلسي ، خاصة وأن جل المخاطر حسبهم ترتكز في هذه المنطقة ، كما ترى فيها القوى الكبرى أنها محور إستراتيجيتها " من حيث الموارد الحيوية " التي تتمتع بها ، فقد كانت في السابق تشكل في معظمها مناطق الإستعمار التقليدية بالنسبة لها .

التحول في أولويات الحلف الأطلسي نحو إهتمام أوسع بهذه المناطق ، جاء لخلق مناخ إقليمي إيجابي يخص السلام والإستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط، كما حددته إستراتيجية الحلف الأطلسي لما بعد الحرب الباردة، ويكون عن طريق فتح حوار وتعاون معها وتعميقه في المستقبل في عدة مجالات .

المبحث الأول : ظروف ودوافع نشاة حلف شمال الأطلسي

تعهد طبيعة التغير في النظام الدولي الجديد، على أعقاب التحولات التي جاءت على أثر الثورات التي شهدتها مناطق شرق ووسط أوروبا ، إثر إنهيار الإتحاد السوفيتي منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، نتج عنها زوال أنظمة الحكم الإشتراكية وتفكيك حلف وارسو ، وهو ما إنعكس على ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية .

التحولات التي برزت في بلدان شرق ووسط أوروبا وتنامي ظواهر جديدة على الضفة الجنوبية للمتوسط ، مثل خطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، نظر إليها على أنها تهدد أمن وإستقرار القارة الأوروبية وهو ما إستدعى إعادة النظر في دور ومهام حلف شمال الأطلسي ، بتغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي ، إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات غير واضحة المعالم تهدد أمن الدول الأعضاء ، وذلك بإستمرار مهمته التقليدية في الدفاع الجماعي .

المطلب الأول : تحديات البيئة الأمنية الأوروبية عقب إنتهاء الحرب الباردة :

تعود فكرة إنشاء حلف شمال الأطلسي إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر لأول مرة على يد الكاتب الأمريكي كلارانس ستريت ، في كتابه الإتحاد في الحال ، والكاتب الأمريكي والتر ليبمان في كتابه " السياسة الخارجية الأمريكية " يدعو فيه ما إلى أقامة إتحاد بين الدول الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،' بريطانيا العظمى ، إيرلندا ، فرنسا، هولندا ، بلجيكا ، السويد ، النرويج،' الدنمارك ، سويسرا ، يهدف الإتحاد إلى صد أي إعتداء قد يأتي من الخارجولاسيما من الديكتاتوريات ، التي كانت قائمة أنذاك منها: ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية والإتحاد السوفياتي ، الذي بات يشكل خطورة حقيقية إتجاه أمريكا وأوروبا ، وإزاء هذه الأحداث بدأت واشنطن تعيد النظر في

سياساتها إزاء الإتحاد السوفياتي وتولدت لها قناعة واضحة أن إيقاف التهديد السوفياتي لا يتم إلا بإتباع سياسة بعيدة المدى تعتمد أساسا على القوة الأسياسية والعسكرية والإقتصادية إذا أرادت لنفسها البقاء كقوة عالمية لها وزنها وكدولة ديمقراطية تدافع عن بقاء النظم الديمقراطية في أوروبا على وجه الخصوص ([1]).

ـ وعليه يمكننا القول بأن حلف شمال الأطلسي قد ولد إستجابة لمواجهة تحديات كبرى ، برزت على الساحة الأوروبية ، في أغلب الحرب العالمية الثانية ، كما إرتبطت هذه الولادة بمستوى التفكير والأدراك الأوروبي والأمريكي بمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفياتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة ، متسلحا بأيديولوجيا عالمية متناقضة تماما مع مفاهيم الغرب وقيمه ([2])

أ ـ المستوى الإيديولوجي : بالإضافة إلى التحدي الإيديولوجي الشيوعي ، الذي كان موجودا منذ نجاح عهد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 م ، وأصبح أكثر خطورة بعد زوال النزاعات

ـ وعليه يمكننا القول بأن حلف شمال الأطلسي قد ولد إستجابة لمواجهة تحديات كبرى ، برزت على الساحة الأوروبية ، في أعقاب الحرب العالميةا الثاني ، كما إرتبطت هذه الولادة بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي والأمريكي بمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفياتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة ، متسلحا بأيديولوجيا عالمية متناقضة تماما مع مفاهيم الغرب وقيمه ([3])، وقد إتخذت التحديات مستويات عدة أهمها :

أ ـ المستوى الإيديولوجي : بالإضافة إلى التحدي الإيديولوجي الشيوعي ، الذي كان موجودا منذ نجاح عهد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 م ، وأصبح أكثر خطورة بعد زوال النزاعات الفاشية

[1]ـ المكان نفسه .
[2]ـ إسماعيل نزار الحيالي ، دور حلف الشمال الأطلسي بعد الحرب الباردة ، ص 29 .
[3]ـ إسماعيل نزار الحيالي ، دور حلف الشمال الأطلسي بعد الحرب الباردة ، ص 29 .

والنازية في أوروبا ، في محاولة الإتحاد السوفياتي نشر إيديولوجيته وتوسيع مجاله الجغرافي ، مما نتج عنه تقسيم أوروبا إيديولوجيا .

ب ـ المستوى السياسي :تجسد في بروز مشكلات سياسية معقدة أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوروبية بشكل عام ومشكلة التحديد السياسي لمستقبل ألمانيا بعد سقوط النازية، بين النظرية الغربية التي ترغب في العودة بأوروبا إلى شكلها السياسي قبل الحرب العالمية الثانية دون أية تقسيمات سياسية للدول الخاسرة ، وإنسحاب الجيوش من أراضيها حتى تختار نظمها السياسية بشكل ديمقراطي ، وبين رؤية الإتحاد السوفياتي التي ترغب التغير في النظام الألماني وفرض الحصار عليها عام 1948 م ،وهذا لإبعاد الغرب عنها وإجبارهم على الإعتراف بسيادتها ([4])، وهكذا ظهر ثاني إنقسام في أوروبا وهو الإنقسام السياسي ([5]).

ج ـ المستوى الإقتصادي : تجسد أساسا في التحديات الإقتصادية ، التي واجهت معظم دول غرب أوروبا بعد الحرب من بطالة ، تضخم ، إنهيار مستويات الإنتاج، تحطم في البنى التحتية ،من أجل ذلك جاء

***مبدأ ترومان في 12 مارس 1947 م :**يقتضي تقديم مساعدات مالية لكل من تركيا واليونان ، وذلك بطلب من الرئيس الأمريكي السابق ترومان للكونغرس بالموافقة على مد البلدين ما قيمته 400 مليون دولار ، وقد جاءت هذه المساعدة بعد عجز الحكومة البريطانية عن مساعدة الحكومة الملكية في اليونان، وذلك حفاظا على سياسة التوازن وحماية خط الدفاع الأول الإستراتيجية لواشنطن في المنطقة ، ومنعا من وصول موسكو إلى البحر المتوسط عن طريق تركيا .

---

[4]ـ مورتن هالبرين ، الإستراتيجيات الضرورية المعاصرة ، ترجمة سليم شاكر الأيوبي ، بغداد دار النهضة ، 1987 ، ص 91 .

[5]ـ الحيالي ، المرجع السابق ، ص 30 .

***مشروع مارشال :** تم من خلاله تقديم مساعدات مالية لأوروبا، قدرت ب 120 مليار دولار لأجل النهوض بإقتصادياتها المدمرة من جراء الحرب العالمية الثانية .

ـ رفض الإتحاد السوفياتي هذا المشروع وإعتبره محاولة مكشوفة من واشنطن للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب المستقلة، على حد وصف وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف ([6])، بل وأرغم الدول التابعة له، منها تشيكوسلوفاكيا وبولونيا على رفض المساعدة ، ووعدها بمساعدات تتجاوز ما إقترحته الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى في أخر المطاف إلى تراجع تشيكو سلوفاكيا على موقفها الإيجابي من هذا المشروع ([7]).

كان رد الإتحاد السوفياتي على مشروع " مارشال " بتشكيل الكومنفورم في 05 أكتوبر 1947 م لمحاربة ما إسمته بالإمبرالية الأمريكية المجسدة في هذا المشروع .

ـ أدت هذه التحديات والأحداث الهامة، إلى تدهور العلاقات الأمريكية ، السوفياتية من جهة ، التقارب الأمريكي ، الأوروبي من جهة ثانية، والتعجيل بإنشاء حلف شمال الأطلسي من جهة ثالثة .

المطلب الثاني : المراحل التأسيسية لحلف شمال الأطلسي :

أ ـ المرحلة الأولى : تجسدت في قيام الميثاق بروكسل ، حيث يعد أولى حلقات سلسلة الأحلاف التي وجهت ضد الإتحاد السوفياتي ، وكانت قد إقترحته كل من بريطانيا وفرنسا في 02 كانون عام 1948 م ، وقعته بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا، كل من هولندا ، بلجيكا ، والإكسمبورغ ، في 17أدار سنة 1948م ، في بروكسل ، وذلك تحت إسم ميثاق التعاون بموجبه جميع الأطراف على:

*التدخل الألي في حالة الإعتداء على أحد منها .

---

[6]ـ يحي الكعكي ، مقدمة في علم السياسة ، القاهرة دار الفكر ، 1991 ، ص 275 .

[7]ـ علي صبح ، الصراع الدولي في نصف القرن 1945 ـ 1995 ، بيروت ، دار المنهل اللبناني / 1998 ، ط 1 ، 1998 . ص 55 .

*التشاور في حالة قيام عدوان خارج القارة الأوروبية، أوفي حالة التهديد بخطر ألماني .

*إنشاء مجلس إستشاري ، يتم دعوته إلى الإنعقاد بناءا على طلب أحد الأعضاء .

*توثيق التعاون الإقتصادي والإجتماعي والثقافي فيما بينها .

*مدة الإتفاق تدون خمسون عاما ([8]).

ـ لقد أراد موقعوا ميثاق بروكسل ، أن يطورا نظامهم الدفاعي هذا بحيث يشمل أمريكا، فكان أن أعلن وزيري خارجية فرنسا وبريطانيا ، بيدو ونيفن ، إلى أمين الدولة الأمريكي الجنرال مارشال عن رغبتهما في إشتراك الولايات المتحدة الأمريكية بنظام دفاعي أوسع من ميثاق بروكسل، وكان ذلك بداية مفاوضات بين الأطراف المعنية، أدت إلى قيام ميثاق شمال الأطلسي ([9]).

ـ إنطلاقا مما سبق يمكن تحديد مبادئ وأهداف الحلف فيما يلي :

*** أ ـ مبادئ حلف شمال الأطلسي :**

1 ـ فض النزاعات بالطرق السلمية والإمتناع عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها بما يتعارض ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وبما يدعم قيم السلام والأمن الدوليين ، وهذا ما ورد في نص المادة الأولى من الميثاق ([10]).

2 ـ إعتماد قدرات فردية أو جماعية بشكل مستمر وفعال للدول الأعضاء لمقاومة الهجوم المسلح ، وهذا ما تؤكده المادة الثالثة من الميثاق .

3 ـ ضرورةالتشاور والتعاون بين دول الأعضاء في المسائل الهامة ، التي تهدد سيادة واستقلال وأمن أية دولة منها ، وهذا ما جاء فيالمادة الرابعة في الميثاق.

---

[8]ـ رياض الصمد ، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، ط 1 ، 1999 ص 467 .

[9]ـ المرجع نفسه ، ص 468 .

[10]ـ ماهر عبد المنعم أبو يونس ، إستخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الإسكندرية مكتبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص ص 344- 345

4 ـ حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون ([11]) .

5 ـ مبدأ الأمن والدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء ، التي تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أي منها في أوربا وأمريكا الشمالية هو هجوم عليها جميعا وتطبيقا للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات ، وأعمالا للمادة الخامسة من ميثاق الأمم ، فإنها سوف تساعد الطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم وفق مبدأ الواحد للكل والكل للواحد .

6 ـ عدم الدخول في إتفاقيات تتعارض والمعاهدة المنشئة للحلف .

*من خلال سرد لأهم مبادئ الحلف ، نلاحظ أن ثمة تماثل بين ماورد في ميثاق الحلف الأطلسي والأمم المتحدة ، فيما يخص تحديد طريقة أو ألية معينة لفض النزاعات بالطرق السلمية قانونية أم سياسية وكلاهما يترك للدول الأعضاء حرية إختيار الطريقة الملائمة لفض هذه النزاعات .

ب ـ المرحلة الثانية: قيام ميثاق الأطلسي : شكل مقدمة لتوسيع إطار هذا العمل في القارة الأوروبية أولا وفي خارج القارة ثانيا، احتوت معاهدة ميثاق الأطلسي ، على مقدمة وأربعة عشرة مادة ولتفادي التناقض بين ميثاق الأطلسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، حرصت الدول الأعضاء على تضمينه المادتين السابعة والثامنة تقتضي ، بعدم التناقض مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة من جهة والتعهدات السابقة للدول الأعضاء من جهة أخرى ([12]) وبعد دخول معاهدة الحلف ، حيز التنفيذ في 24 أوت 1949 م ، تحول الحلف سنة 1952 م ، إلى منظمة دولية إقليمية دائمة، مقرها باريس ([13]) وتزايد عدد أعضائها ، إبتداءا من نفس السنة وذلك بعد انضمام كل من تركيا واليونان ، ألمانيا الغربية ،

[11]ـ لخميسي شيبي ، المرجع السابق ،ص 81 .
[12]ـ المرجع نفسه ، ص 469 .
[13]ـ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة سياسة ، ج 6 ، بيروت المؤسسة العربية لدراسات والنشر 1980 ن ص 357 .

وإسبانيا عام 1982 م ، من دون الإشتراك في الأنشطة العسكرية الكاملة للحف ، وأصبح عدد الدول الأعضاء في الحلف انذاك ستة عشر دولة ([14]).

المطلب الثالث : مبادئ وأهداف حلف شمال الأطلسي :

ـ لمعرفة مبادئ وأهداف الحلف ، لا بد للعودة إلى مضمون إتفاقية واشنطن المؤسسة للحلف 1949 م ، التي حددت بدقة أهم المبادئ والأهداف التي تسير العلاقات بين الأعضاء ، وهذا ما أكدته مقدمة الإتفاقية ،حيث جاء فيها ما يلي : " إن الدول الأعضاء تجدد عهدها وثقتها بالمبادئ والأهداف التي تشمل عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وتأكد رغبتها أن تعيش بسلام ، إلى جانب الدول والحكومات كافة، وتعلن تصميمها على أن تحاط على حريتها وحضاراتها وتراثها المشترك وقيمها القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية والفردية وحكم القانون ، كما أنها تأكد على تنسيق جهودها بشكل جماعي للدفاع عن أمن وسلامة منطقة شمال الأطلسي .

ب ـ أهداف حلف شمال الأطلسي :

1 ـ إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي وإحتوائه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي ، إضافة إلى تركيا واليونان ، إلا أن معاهدة واشنطن وبيانات وتقارير الحلف اللاحقة لنشوئه لم تحدد الجهة التي يتأثر منها هذا الخطر ، فقد يكون من الإتحاد السوفياتي أو حلفائها في وسط وشرق أوروبا أو من الصين والقوى الشيوعية الأخرى في العالم ([15]).

2 ـ العمل على إقامة حكم دائم وعادل في أوروبا بالمشاركة مع المؤسسات الأوروبية من ذلك الإتحاد الأوروبي ، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وإتحاد غرب أوروبا .

[14]ـ أليساند روفيجيس ، مستقبل الناتو وتوسعه شرقا في البحر المتوسط ، ترجمة حسنرضوة ، مجلة السياسة الدولية القاهرة/ مركز الأهرام، م 38 السنة 39 ، ع 152 ، ع 152 أفريل 2003 ، ص ص 20- 25 .
[15]ـ إسماعيل نزار الحيالي ، المرجع السابق ، ص 34 .

3 ـ تنمية العلاقات الدولية السليمة وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة وتحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات وتشجيع الظروف التي تتيح الإستقرار والرفاهية، والقضاء على الخلافات في سياساتها الإقتصادية الدولية وتشجيع التعاون الإقتصادي فيما بينها وهذا ما وراء البند الثاني من الميثاق الأطلسي .

المبحث الثاني : الموقع الإستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط :

الحديث عن البحر الأبيض المتوسط من خلال موقعه الإستراتيجي هو حديث جد معقد ، ومتشابك الأبعاد لما له من خصوصيات ومحطات هامة، فهو مهد الحضارات من خلال عدة ألفيات مما يجعله دائما نقطة إرتكاز إستراتيجي لا بديل لهم سيما العلاقات التجارية والإقتصادية، إلى جانب ظاهرة التنافس والصراعات بين العديد من القوى الدولية، وهذه الظاهرة راجعة إلى المكانة التي يحظى بها المتوسط لأن التحكم الجيد فير البحار هو بعد ضروري لكل سياسة قوية ([١٦])،ولهذا فإن أي سيطرة لقوى دولية أو إقليمية في المنطقة يجب أن ترمي نفوذها على مياه البحر المتوسط.

والحوض المتوسط ملئ بالتجارب والأزمات بين الحضارات مثل : الحضارة الفينيقية والإغريقية والرومانية ثم الحضارة العربية الإسلامية التي بسطت نفوذها على المتوسط لعدة قرون ، وبعد مجئ الإستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أعيد الترتيب المنطقة بشكل يتلاءم ومصالح الإستعمار الفرنسي والبريطاني .

بعد الحرب العالمية الثانية شهد البحر الأبيض المتوسط صراعا أخر بين القطبين الشرقي ممثلا بالإتحاد السوفيتي والقطب الغربي ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعرف بالحرب الباردة . وغداة إنهيار المعسكر الإشتراكي وتفوق القوى الرأسمالية ظهرت معالم جديدة في الساحة الدولية وتم الإعلان لنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة وهي محطة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية .

[16] -jen francois dagazen les etats unis et la méditérrnnée paris fondation meditérranéenne d'etudes stratégiques collection stradmed 1998 p 141 .

إن التداعيات التي طرأت على المتوسط والإهتمام به راجع إلى عمق المنطقة من خلال الموقع الجغرافي الإستراتيجي ، كما تعد قبلة إقتصادية هامة لما لها من موارد أولية وإمكانات طبيعية بالإضافة إلى طبيعة النظم الإقليمية المتعددة أوروبية وغربية وشرق أوسطية وغيرها .

إن الضبط الجيد للموقع الإستراتيجي للمتوسط يسهل في تحديد جملة من القيم والمعالم ونحصرها في ما يلي

أ ـ ضبط تعريف منطقة البحر الأبيض المتوسط أو الدول المتوسطية .

ب ـ تاريخ الإهتمام بالمتوسط منذ الفتوحات الإسلامية العربية .

ج ـ القضايا التي تجعل من المتوسط فضاء إستراتيجي أمني هام في التحولات الدولية والإقليمية المعاصرة.

د ـ المكانة الإقتصادية والتجارية .

المطلب الأول : التحديد الجغرافي لمنطقة المتوسط :

يعتبر البحرالأبيض المتوسط ممرا إلى أعماق قلب جنوب أوراسيا عن طريق البحر الأسود وهو أقصل طريق نحو المحيط الهندي عبر قناة السويس وهو معبر ثلاث قارات أوروبا إفريقيا أسيا ويغذي بدوره شرايين التجارة العربية والأوروبية والدولية .

وتقدرالمساحة الإجمالية للبحر الأبيض المتوسط بثلاثة مليون كلم مربع وهو بحر شبه مغلق من الجهة الغربية إذ نجد مضيق جبل طارق والشمال الشرقي نجد الممرات التركية عبر مضيق البوسفور والدردنيل وقناة السويسي ممر نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي وهو يشهد حركة مزايدة في النقل والمواصلات يعطيه مركزا قويا .

إن التعريف البسيط للدول المتوسطية هو المنطقة الجغرافية التي تضم الدول التي لها سواحل تطل على البحر الأبيض المتوسط، لكن هذا التعريف لم يعد معيارا واضحا لأن القائمة الإسمية للدول تضم دولا

غير متوسطة، وليس لهذا علاقة بذلك لكن يجري الحديث عن هذه الدول بأنها ضمن الدائرة المتوسطية.

فالأردن ليس لها من يردها ضمن المجموعة المنتمية ضمن البحر الأبيض على الأقل من الناحية الجغرافية لكنها عضو في البرامج والسياسات التي تبرم مع دول جنوب المنطقة المتوسطة والسبب راجع إلى إعتبار سياسي محض وهو التخوف من الحدود المجاورة لإسرائيل ([17]).

في غرب المتوسط نلاحظ وجود أطار مهيكل بين دول شمال وجنوب المتوسط تعرف بمجموعة (5+5) وهي منالجهة الشمالية ، فرنسا، إيطاليا ، مالطا، إسبانيا ، البرتغال وفي الجهة الجنوبية، نجد الجزائر ، المغرب الأقصى ، موريتانيا ، تونس ، ليبيا .

ونسجل وجود دول غير متوسطية وهي موريتانيا والبرتغال لأنهما دولتا أطلسيتان فسبب إنضمام البرتغال هو كونها عضو في الإتحاد الأوروبي ، وكذا ولائها للتوجهات الإسبانية ، أما موريتانيا كونها عضو في إتحاد المغرب العربي .

وبعد إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، تم إدراج الولايات المتحدة الأمريكية بغرض إيجاد الفعالية وتحقيق سبل التعاون بين الضفتين الشمالية والجنوبية ، وإشراكها في الملفات الحساسة نظرا للإمكانات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون .

ولو نظرنا من زاوية شرق غرب فإن الإتحاد السوفيتي سابقا كان قد قسم المنطقة إلى جزء شرقي يضم تركيا ، إيران الهلال الخصيب ، الجزيرة العربية ووسط أسيا أما الجزء الغربي فيضم فرنسا، أسبانيا ودول المغرب العربي .

[17]- روبرتو اليوبي ، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص ، السياسة الدولية القاهرة العدد 118 ، السنة 1994 ، ص 67 .

ولهذا فإنه من الصعوبة بما كان التحكم في مفهوم المتوسط ما دامت المصالح والنفوذ هي التي تتحكم في إعطاء التعريف الذي يناسب الدول الكبرى لتحقيق أهدافها وبخاصة وأن البحر المتوسط أصبح ممر معرض للتهديدات والأزمات ([18]).

لكننا سنتعامل مع الدول المتوسطية من خلال مجموعة الدول التي تتخرط في الدائرة الإستراتيجية المتوسطية وهي الدول الثمانية عشر .

المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن المنطقة :

إن تاريخ الإهتمام بالحوض الأبيض المتوسط فهو حافل بالأحداث والصراعات فلقد كان للعرب والمسلمين دور كبير في هذا البحر ولعبوا أدوارا جد متميزة عبر عقود طويلة .

وتعد الغزوة التي قام بها معاوية بن أبي سفيان على قبرص سنة 28 هـ ، 648 م إنجازا تمت من خلاله سيادة المسلمين على الحوض الشرقي للمتوسط ثم تلاه فتح جزيرة رودس ([19])، وهو ما مكن العرب من زيادة قدراتهم الدفاعية والأمنية ضد أي هجوكم محتمل فكانت جزيرة قبرص تحمي شواطئ سوريا وجزيرة كريت تحمي مصر وجزيرة صقلية تحمي شمال إفريقيا وتحمي جزيرة البليار في الأندلس .

في هذا التوسع العربي الإسلامي من خلال هيمنتهم على الجزر الواقعة في البحر المتوسط ساعد كثيرا في تطوير القدرات العسكرية عن طريق إستخدام خشب السفن والحديد ([20])لتعزيز الأساطيل البحرية الحربية ونذكر أهم الفتحات على الجزر المهمة في المنطقة كجزيرة كريت وصقلية ومالطا وسردينيا والبليار وقبرص وإعتبرت مراكز حيوية في الشرق والغرب .

---

[18]ـأ نفس المرجع ، ص 160 .

[19]ـ هيثم الكيلاني ، العرب والبحر المتوسط ، دراسات في موقع البحر المتوسط في الإستراتيجية العربية القديمة والحديثة دمشق ، دار المعرفة 1995 ،ص 04.

[20]ـ نفس المرجع ، ص 08 .

لكن تراجع صولة المسلمين في البحر بعد الإنشاقاقات والخلافات فيما بينهم مكنت لأعدائهم من السيطرة على تلك المناطق وإعادة التواجد المسيحي الغربي الذي تم على يد كل من فرنسا وإنجلترا وعرف المتوسط حركة إستعمارية واسعة في شمال افريقيا والشرق الأوسط وظلت دول جنوب المتوسط تعيش مجمعة الهيمنة الأوروبية إلى غاية منتصف القرن العشرين وترك الإستعمار ورائه تخلفا وتبعية لا تزال دول المتوسط تتخبط فيها كأزمة الحدود والهوية . ([٢١])

عند نهايةالحرب العالمية الثانية أصبحت المنطقة محورا رئيسيا للقوى الكبرى ، فخلال الحرب الباردة ، تم الإعتراف بدولة إسرائيل سنة 1948 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وهي الفترة التي شهدت أيضا إستقلال الدول العربية ولم يكن لها أي إستراتيجية أو سياسة في البحر المتوسط ما عدى بناء الدولة من الداخل وإن كان هناك رد فعل ينحصر في إطار الصراع العربي الإسرائيلي .

المطلب الثالث : الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للدول المتوسطية

أ ـ الخصائص الإجتماعية:

يبلغ عدد سكان الدول المتوسطية حسب إحصاءات 2008 ([٢٢]) حوالي 800 مليون نسمة موزعين على عشرين دولة ، وتعتبر مصر أكبر الدول المتوسطية من حيث عدد السكان ، إذ بلغ عدد سكانها حوالي 76 مليون نسمة سنة 2009 ، وأصغر الدول المتوسطية من حيث السكان هي مالطا التي بلغ عدد سكانها 400 ألف نسمة .

تتفاوت الدول المتوسطية في عدد سكانها، فمن بين الدول المتوسطية الكبيرة من حيث عدد سكانها نجد تركيا التي تأتي في المرتبة الثانية بعد مصر بتعداد سكاني بلغ حوالي 72 مليون نسمة، ثم إيطاليا وفرنسا ب60 مليون نسمة، في الوقت ذاته نجد أن هناك دولا متوسطية ينخفض فيها عدد السكان

[21]ـ نفس المرجع نفس الصفحة .

[22] -bertrand badie et sandrine tolotti l'état du monde 2008 paris la découverte 2007 p p 404 – 405 .

بشكل كبير بسبب صغر الرقعة الجغرافية على غرار قبرص التي بلغ عدد سكانها 800 ألف نسمة ولبنان 04 ملايين نسمة .

عرف سكان شمال حوض البحر الأبيض المتوسط زيادة معتبرة ، حيث بلغت 193 مليون نسمة سنة 2000 ، ([23])بعدما كان هذا العدد 162 مليون نسمة سنة 1990 ، في حين بلغ سكان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، 235 مليون نسمة خلال الفترة نفسها بعدما كان هذا العدد 188 مليون نسمة فقط سنة 1990 ، ومن المرتقب في أفق سنة 2025 أن يشكل سكان فرنسا، إسبانيا اليونان، إيطاليا ويوغوسلافيا سابقا 36 % من مجموع سكان الحوض المتوسطي ، في حين سيشكل سكان المغرب والجزائر وتونس ومصر وليبيا وتركيا وسوريا ما لا يقل عن 60 % من مجموع سكان المنطقة .

الجزء الشمالي المتوسطي يعرف نموا ديمغرافيا منخفضا، حيث تتراجع نسبة الولادات والوفيات، ويتزايد أمد الحياة، إلا أنه يعاني إرتفاع في نسبة الشيخوخة مما ينتج عنه حاجته الملحة لليد العاملة ، ويتزايد حجم النفقات المخصصة لإعالة الشيوخ .

يعرف الجنوب نمو سكانيا كبيرا، وبنية عمرية يغلب عليها طابع الشباب مما يفرض عليه تحديات توفير مناصب الشغل ، ويتكدس السكان في المناطق الساحلية في البلدان الجنوبية ويعود ذلك إلى عوامل طبيعية، تاريخية ، إقتصادية ، وإدارية ، أما من حيث المساحة فيبلغ إجمالي مساحة الدول المتوسطية 8.498.836 كلم2 ، وأكبر الدول المتوسطية من حيث المساحة هي الجزائر 2.381.740 كلم2 ، وأصغرها مالطا 316 كلم2 ، وتعتبر لبنان أكبر الدول المتوسطية من حيث الكثافة السكانية 389.9 نسمة لكل كلم 2 سنة 2006 ، تليها إسرائيل 307.6 نسمة لكل كلم2 ، ثم إيطاليا 195.1 نسمة لكل كلم2 ، تنخفض الكثافة السكانية في بعض الدول المتوسطية فتبلغ مثلا في الجزائر 14 نسمة للكلم 2 ، وأدناها في ليبيا حيث تبلغ الكثافة السكانية فيها 3.5 نسمة لكل كلم2 .

[23]- أسامة فاروق مخيمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 47 – 48 .

تشهد دول جنوب البحر المتوسط وشرقه معدلات نمو سكاني مرتفعة إذ يبلغ أقصاه في الأردن 03 % في الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2010 ، ثم سوريا 2.5 % ليبيا 02 %مصر 1.8 % إسرائيل 1.7 %والجزائر 1.5 % وتنخفض تلك المعدلات في دول الشمال حيث لا تتعدى في نفس الفترة 0.1 % في إيطاليا ، 0.2 % في اليونان 0.4 % في مالطا 0.5 % في فرنسا ، إنخفاض معدلات نمو سكان الضفة الشمالية جعل العديد من هذه الدول تعاني مشكلة الشيخوخة بسبب إرتفاع عدد السكان من كبار السن 70سنة فما فوق ، ففي مقابل إرتفاع معدل نمو السكان في دول الجنوب المتوسط وشرقه ، هناك إنخفاض في متوسط العمر المتوقع للسكان .

ولإيضاح ذلك بالأرقام نجد أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2010 بلغ في دول جنوب المتوسط وشرقه ، وفقا للترتيب التنازلي التالي : إسرائيل 80.7 نسمة سوريا وليبيا 74.1 نسمة تونس 73.9نسمة ، الجزائر 72.3 سنة مقارنة مع دول شمال المتوسط حيث بلغت في إسبانيا 80.9 نسمة ، وفي فرنسا 80.7 نسمة ، وفي إيطاليا 80.5 نسمة، و 79.5 في اليونان ومالطا ([٢٤]).

من جانب أخر ترتفع معدلات وفيات الأطفال في دول جنوب المتوسط وشرقه بإستثناء إسرائيل حيث بلغت في الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2010 حوالي 31.1 % في الجزائر 30.6 % في المغرب ، بينما أقلها في سوريا وليبيا 16 % و18 % مقارنة مع معدلات دول الشمال مثل فرنسا وإسبانيا 4.2 % أو إيطاليا 05 % فقط إرتفاع معدلات العمر المتوقع عند الميلاد وإنخفاض معدل وفيات الرضع في دول الشمال البحر المتوسط مقارنة مع دول الجنوب والشرق إنما يعكس تقدم مستوى الرعاية الصحية والوعي العام عند المواطنين وما يشمله ذلك من الإنفاق على الصحة والبيئة ومعدل توافر الأطباء للسكان... إلخ ، وتتضح الفجوة بين دول شمال المتوسط ودول شرقه وجنوبه بجلاء في نسبة الأمية

[24] -ibid – p 410 .

التي توضح مدى تواضع المستوى العلمي والتطور التقني ومحدودية الكفاءات الفنية مما خلق العديد من المشاكل في منطقة جنوب المتوسط وشرقه .

بلغت نسبة الأمية معدلات مرتفعة خاصة عند النساء ، حيث تقدر نسبة الأمية في الجزائر عام 2005 60.3 % مصر ٥٧.٦ % ، تونس 51.3 % سوريا 40.4 % ليبيا 37.5 % ، لبنان 32.1 % ، مقارنة بمعدلات منخفضة في دول الشمال التي تعني عندهم الأمية ليس من لا يحسن القراءة أو الكتابة بل حتى من لا يتحكم في أجهزة الإعلام الآلي ، لذلك فنسبة الأمية لا تتعدى 03 % في أغلب هذه الدول ، الأمر الذي ينعكس بدوره على قضايا متوسطية مثل نقل التكنولوجيا التطرف ، الإرهاب ، الهجرة السرية وتلوث البيئة مما يزيد من إتساع رقعة الفوارق بين الشمال والجنوب في كافة المجالات.

2 ـ الخصائص الإقتصادية للدول المتوسطية :

عند دراسة الخصائص الإقتصادية للدول المتوسطية تتضح لنا الفجوة الكبيرة القائمة بين دول الشمال ودول جنوب وشرق البحرالمتوسط، ويتضح ذلك من خلال العديد من المعايير كالناتج القومي الإجمالي ، ونصيب الفرد منه ، ونسبة التجارة الخارجية للدولة، ونسبة البطالة وغيرها من المؤشرات .

يبلغ الدخل القومي لكل من فرنسا، إيطاليا ، إسبانيا ، اليونان وتركيا أكثر من 600 مليار دولار علما أنها من دول حلف شمال الأطلسي ، في حين لا يتعدى الدخل القومي لكل الدول المتوسطية 200 مليار دولار ،وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى من حيث الناتج القومي الخام حيث يقدر بـ 1934677 مليون دولار حسب إحصاءات 2006 ، ثم تأتي بعدها إيطاليا ب 1790895 مليون دولار ، ثم إسبانيا ب 1214930 مليون دولار، بينما تأتي كل من مالطا وموريتانيا في مؤخرة الترتيب بدخل قومي يقدر ب 8127 مليون دولار 7383 مليون دولار على التوالي ، وإذا أخذنا مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار داخل الدول المتوسطة نجد كلا من فرنسا وإيطاليا وإسرائيل في

الصدارة بنصيب يفوق 30 ألف دولار للفرد في السنة ، بينما لايتعدى 2553 دولار في موريتانيا ، أي أقل ب 12 مرة من فرنسا في حين يبلغ 4836 دولار في مصر ونفس القيمة تقريبا في المغرب .

إن الإتساع الكبير للهوة بين الضفتين الشمالية والجنوبية على المستوى الإقتصادي الإجتماعي ، السياسي ، والثقافي يخلق لدى الأوروبيين إحساسا بالتهديد والحصار ، فالفجوة المتوسطية ما فتلت تتزايد ، وكلا لمعطيات والتقارير تؤكد ذلك ، منها تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، البنك العالمي ، ومعهد المتوسط (معهد متخصص في شؤون التعاون الأورو متوسطي) .

المفارقة الكبرى أنه في الوقت الذي لا تتجاوز فيه مسافة مضيق جبل طارق الرابط بين ضفتي المتوسط 14 كليو مترا فإن الفوارق كبيرة جدا بالنسبة لمستوى العيش والدخل والنمو الإقتصادي، وهي أكثر حدة من تلك الموجودة بين الولايات المتحدة والمكسيك . ([٢٥])

أما مستوى النمو في دول جنوب المتوسط فلم يتجاوز 04 % بالنسبة للفترة الممتدة من 2001 إلى 2006 وهو غير كاف للحد من عدم التوازنات الإقتصادية ، بينما نسبة البطالة تصل إلى 15% ومن هنا وحتى عام 2020 يجب توفير 22 مليون منصب شغل لمواجهة تزايد حدة البطالة والهجرة القروية المكثفة للمدن التي تتسع بإستمرار في جميع دول جنوب المتوسط مما يترتب على ذلك تردي الأوضاع الإجتماعية، وتفشي أحزمة الفقر حول المدن الكبرى .

تعاني الضفة الجنوبية أيضا قلة إستفادتها من الإستثمارات المباشرة الأوروبية ، فإذا كانت الولايات المتحدة تخصص حوالي 20 % من إستثماراتها المباشرة الخارجية لمجالها الجنوبي بالمكسيك وأمريكا الجنوبية، واليابان تخصص حوال 25 % من إستثماراتها لجيرانها بالمنطقة خاصة الصين ، تايلاندا وإندونيسيا فإن أوروبا تستثمر أقل من 02 % في المنطقة المتوسطية.

[25]- د . سعيد الأوندي ، الثقافة والسياسة والإقتصاد في العلاقات الأورو متوسطية رؤية ثلاثية الأبعاد ، جامعة القاهرة 2007 ، ص 80 .

المبحث الثالث : الشراكة الأطلسية الجديدة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط:

نتج عن التحولات الدولية التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة والإختلالات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بفعل حرب الخليج الثانية، محاولة واشنطن إعادة الترتيبات الأمنية في المنطقة بالشكل الذي يسمح بإقامة علاقات طبيعية شاملة مع إسرائيل والعمل على حل مشكلة الصراع العربي ، الإسرائيلي عبر المفاوضات والتسويات الثنائية ، وبناء نظام متكامل للأمن الجماعي عن طريق الشراكة الأمنية مع حلف شمال الأطلسي في إطار تجسيد المذهب الإستراتيجي الجديد والحوار شرق أوسطي ([٢٦])ولهذا قام الحلف الأطلسي بإطلاق مبادرة الشراكة الأطلسية ، المتوسطية عام 1994 ، بعد إعلان برنامج الشراكة من أجل السلام مع العديد من الدول المتوسطية، حيث تم إختيار إسرائيل ومصر والأردن لتمثيل الشرق الأوسط والمغرب وموريتانيا لتمثيل المغرب العربي وتم إستثناء كلمن سوريا وليبيا (سبب أزمة لوكربي) والجزائر (بسبب وضعها الأمني المضطرب) ، بداية من هذه المبادرة الجهوية وهذا بسبب التصنيف الذي درجت على وضعه وزارة الخارجية الأمريكية بين دول تعدفي نظرها تملك المصداقية وأخرى لا تخطى بها أو ما يعرف في أديان الدبلوماسية ب khash states bac ، ([٢٧]) أما المرحلة الثانية فقد تم توسيع الرقعة الجغرافية لتشمل كل من الجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان، سوريا، تركيا ، قبرص ، مالتا والسلطة الفلسطينية وإحتمال إنضمام ليبيا ([٢٨]).

المطلب الأول : منهجية الشراكة الأطلسية ، المتوسطية :

[26]- صالح زهر الدين ، الحرب الأمريكية على العراق ، البعد النفطي ، بيروت المركز الثقافي اللبناني م، ط 1 ، 2004 ، ص ص 33 -34 .
[27]- كاظم هشام نعمة ، المرجع السابق ، ص 326 .
[28]- الأمن من الجنوب والدفاع عن الشمال ، حلف شمال الأطلسي ولعبة التوازنات الجيوسياسية والإستراتيجية ، تاريخ المقالة 26 جويلية 2006 ، مجلة العرب الأسبوعي .

تنطلق الشراكة الأطلسية المتوسطية من رؤية إستراتيجية جديدة وموحدة بين دول الحلف، مفادها أن أم نحلف شمال الأطلسي يمر لزاما عبر تأمين بلدان الجنوب ، وفي هذا السياق تم تحديد المعنى الإستراتيجي للتحديات الجديدة للحلف ، كان أهم ما برز في تقرير معهد البحوث والدراسات بمؤسسة راند rand ، بتكليف من وزارة الدفاع الإيطالية ، حيث حددت الدراسة مصادر تهديد الأمن الأوروبي في قوس الأزمات هما : القوس الشرقي يمتد من شمال أوروبا منحدرا جنوبا ما بين ألمانيا ، وروسيا والبلقان ، والقوس الجنوبي ، يشمل شمال إفريقيا ، البحر المتوسط فالشرق الأوسط وصولا إلى جنوب أسيا ([٢٩])وعليه تم ضبط التحديات التي تفرضها الضفة الجنوبية للمتوسط من طرف الدوائر الأطلسية كالآتي :"

1 ـ تحديد عدو جديد بدل عن الشيوعية وهو الإسلام، بإعتباره تحديا جديدا في المتوسط وذلك للأسباب التالية :

ـ دور الإيديولوجية في الرؤية الإستراتيجية للغرب ، فالإسلام والقومية سمة مميزة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط .

ـ تبرير إستمرارية الحلف وبقائه في فترة مابعد الحرب الباردة ، فالفراغ الأمني الذي تركه الإتحاد السوفيتي السابق ، سيؤدي بالضرورة إلى صراع بيني أوروبي نتيجة غياب تهديد موحد، وجد ضالته في الأصولية الإسلامية التي باتت تشكل الخطر الأكبر بالنسبة للحلف والتي إعتبرها الأمين العام السابق للحلف فريلي كلاس بأنها تمثل نفس مستوى من الخطورة التي مثلتها الشيوعية سابقا.

ـ وقوع العالم الإسلامي على طول منطقة الحواف rind land وهي مؤثرة على الأمن الجيو ليتيكي للأطلسي ، خاصة مع العودة القوية للإسلام السياسي في هذه المنطقة .

---

[29] -http // wwwalarbonline irg / prevonspage / alarab / 20 weekly / 2008 / 07/ 25 – 07 /w16 page في
تاريخ الزيارة 28 فيفري 2011 على الساعة 14.44 سا

لخميسي شيبي المرجع السابق ، ص 293 .

ـ النظر إلى الإسلام كعامل تغيير في الدول العربية ([30])

ـ من هذا المنطلق نطرح السؤال الثاني : هل فعلا يملك المسلمون القوة الحقيقية والشاملة التي أمتلكها الإتحاد السوفيتي السابق ، بالشكل الذي يعتبره عدوا موازيا له ؟

2 ـ الإنفجار الديمغرافي في دول الضفة الجنوبية ، حيث يتوقع فيغضون الربع الأول من القرن الواحد والعشرين أن يتجاوز سكان تركيا، مصر ، الجزائر ، المغرب ، عدد سكان غرب أوروبا، وهذا النمو السكاني لا يوازيه تنمية إقتصادية و إجتماعية ، وهذا ما وضحه الأمين العام للحلف أندرس راسموس عندما قال : " إن عدم الإستقرار في العالم العربي لا يمثل تهديدا عسكريا للحلف لكنه قد يؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط ويزيد الهجرة غير الشرعية لأوروبا ".([31])

3 إعتماد أوروبا المتزايد على مواد الطاقة المستوردة من الضفة الجنوبية وتخوفها من إنقطاع إمتدادات النفط والغاز ، بسبب إضطرابات بها أو في حال إندلاع حرب عربية إسلامية، كما أن 65% من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط ، وعليه فإن ضمان الأمن مهم ليس للدول العربية فحسب ، بل حتى للدول المنتجة لمصادر الطاقة والبلدان التي تمر البترول والغاز على أراضيها ([32]).

4 ـ هناك تهديدات من القوس الجنوبي للأمن الأطلسي من خلال إمتلاك دول تقنية عسكرية متطورة وأسلحة الدمار الشامل وصواريخ متوسطية وبعيدة المدى، قادرة على الوصول إلى جنوب أوروبا .

بعد إطلاق الحلف مبادرة بإتجاه المتوسط وذلك خلال اجتماع بروكسل في ديسمبر 1994 ، قدم الأعضاء المشاركون توصية للمجلس للقيام بفحص الوضعية وتحديد آليات الحوار المقترح والشروع

---

[30]ـ المرجع نفسه ص 294 .

[31]ـ حلف شمال الأطلسي ، موجهة التغير في العالم العربي تؤثر على السلام في الشرق الأوسط ، تاريخ المقالة 08 شباط 2011 فيhttp;//www.islamolines .org/volcco 10pb1/81cq2.html تاريخ الزيارة 01 مـــارس 2011 ، على الساعة 11.10 سا .

[32]ـ التهديدات الآتية منخارج الفضاء الأوروبي تفرض أهمية الشراكة الدولية، تقارير الأنباء ، تاريخ المقالة 16 أكتوبر 2008 ، في
http : //www.alamba.com .km /amboop .df تاريخ الزيارة 01 مارس 2011 على الساعة 11.16 سا .

في المشاورات الأولية المناسبة، وفي قمة مدريد المنعقدة في جويلية 1997 ، إتفق الأعضاء على إستثناء فوج التعاون المتوسطي تحت سلطة مجلس شمال الأطلسي بهدف إطلاق الحوار السياسي وتبادل وجهات النظر حول المسائل الأمنية في المنطقة والإمكانات المتاحة من أجل تطوير الحوار في المستقبل والمجالات التي يتم من خلالها إجراء النشاطات المتعلقة بالحوار وفي قمة واشنطن المنعقدة في أفريل 1999 ، صادق الأعضاء على الإجراءات المتخذة من أجل تعزيزالبعدين السياسي والتطبيقي العملي للحلف ([٣٣]) ، وفي جويلية 2001 ، أعطى مجلس شمال الأطلسي موافقته للأفاق الخاصة بالحوار المتبني ، وبعد الهجمات الإرهابية على نيويورك واشنطن في 11 سبتمبر 2001 ، بدأ الحلف يهتم بإيجاد علاقة متميزة مع دول جنوب المتوسط ، توجت بعقد قمة براغ بجمهورية التشيك في أكتوبر 2002 ، تزامنت مع حاجة الحلف لتطوير عقيدته للتصدي بنجاح ومرونة لكل التحديات التي فرضتها بيئة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، وبعدها قمة إسطنبول ومبادرة التعاون المنعقدة في 28 يونيو 2004 ، وتم فيها وضع إطار تعاوني أكثر طموحا وتوسعا إلى مستوى الشراكة الفعلية، ثم قمة ريفيا ليثونيا في نوفمبر 2006 : التي جسدت وضع برنامج تعاون إنفرادي يشمل إتخاذ عدة إجراءات لذلك أهمها :

ـ الإستغلال الكامل للإمكانات السياسية والعلمية الموجودة لدى الدول المتعاونة مع الحلف .

ـ عملية أكتيف أنديفور : حيث تعتبر أهم عملية لحفظ الأمن في المتوسط ([٣٤])،تهدف العملية إلى تدقيق ورصد محاولات نشاطات الإرهابية المحتملة في المنطقة وحماية وتأمين الملاحة، وذلك بمشاركة عدد من الدول الأعضاء التي تقوم بتقديم دعم لوجستكي للقوات البحرية الدائمة للحلف في البحر الأبيض المتوسط وتتناوب كل ثلاثة أشهر في إطارهذه العملية ، بما فيها الدول الأوروبية

[33]ـ عماد جاد ، الحلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، المرجع السابق ، ص ص 164- 165 أنظر كذلك كاظم هائم نعمة ، المرجع السابق ، ص ص 281- 284 .

[34] -taffla balduz a opération active endeavoure duséminaire sécurite en méditerr'année alger décembre 2004 – p p 13-17.

المطلة على البحر كإسبانيا ، اليونان ، إيطاليا بالإضافة على تركيا التي تساهم بطريقة مباشرة بوضع تحت تصرف الحلف وحداتها البحرية وبعض الدول الأوروبية غير المطلة عبر البحر كألمانية ، الدانمرك والنرويج، كما إعتبرت عملية أكتيف أندفور أداة فعالة لمكافحة الإرهاب في المتوسط، ولهذا الغرض ، قرر الحلف توسيع العملية في 2003 ، بادرت عمليا بتوقيف ومراقبة لسفن بصفة شرعية ، وفي مارس 2004 ، ثم توسيع نطاق العملية إلى كل المتوسط ([٣٥])، وفي أكتوبر 2004 م قام الحلف بوضع نموذج عملي جديد يركز على الإستعلامات وجمع المعلومات بطريقة تسمح إستهداف البواخر المشبوهة، حيث يعتمد على قوات مستعدة للتدخل تحت مراقبة القائد العام لقوات الحلف ببابولي بواسطة العمليات البحرية بصفة مستمرة ، وفي هذا السياق ، فإن الحلف يستفيد من مصدر مهم للمعلومات يشمل في مركز ما بين الجيوش الإعلام والتحليل (jiac) ([٣٦])وفي حالة ما أشارت المعلومات إلى إحتمال وجود نشاط أو خطر إرهابي تكون القوة المخصصة لهذه العملية مستعدة للتدخل في المنطقة ، وتتخذ كل الإجراءات الضرورية بعد حصولها على ترخيص من مجلس شمال الأطلسي .

المطلب الثاني : مضمون الشراكة الأطلسية المتوسطية :

أ ـ مبادئ وأهداف الشراكة الأطلسية المتوسطية :

*المبادئ التي ترتكز عليها الشراكة الأطلسية ، المتوسطية :

1 ـ الشراكة مع المتوسط هي عملية تطويرية لجهة المشاركة والمحتوى ، وقد سمحت هذه المرونة في زيادة عدد البلدان الراغبة في الإنضمام للحوار مثلما هو حال الأردن عام 1995 والجزائر سنة 2000 .

[35] -brochure otan combatter le terrorisme en méditerranéen active en deavoure avril 204 p 157
[36]De noveaux horizons combattre le terrorisme en méditerranéen revue de l'otan bruxelles division de d*iplomate publique édition spécial hiver 2005 pp 32-33 .

2 ـ تعتمد الشراكة في صورة أساسية على قاعدة التفاهم الثنائي ، ورغم ذلك فإن الحوارات المتعددة تبقى هي الإطار العام .

3 ـ يلتقي الشركاء على نفس القاعدة فيما يخص التعاون مع الحلف من دون تمييز، وهذا ما يطبع الشراكة المتوسطية ونجاحها . ([٣٧])

4 ـ إن الشراكة تتعزز وتتقوى عن طريق مبادرات أخرى مثل : الإتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأوروبية ، المتوسطية ، ومبادرة منظمة الأمن والتعاون الخاصة بالمتوسط .

5 ـ إن قاعدة التمويل الذاتي تطبق من حيث المبدأ على الفعاليات التي يتم الإتفاق عليها في إطار الشراكة ومع ذلك فقد قرر الحلفاء الأصليون في الحلف دراسة طلبات تمويل الأنشطة التي تسمح للشركاء المتوسطيين المشاركة في فعاليات الشراكة، وقد تم إتخاذ بعض الإجراءات من أجل تسهيل التعاون في هذا الإتجاه .

6 ـ إن الشراكة عملية جماعية تأخذ في الإعتبار الخصائص الإقليمية والثقافية والسياسية لجميع الشركاء من أجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة .

***/أهداف التي تسعى الشراكة الأطلسية المتوسطية إلى تحقيقها :**

1 ـ تعزيز علاقات الحلف مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي من خلال المساهمة في تحقيق وضمان الأمن والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق محاولة إحتواء مصادر التهديد المختلفة في المنطقة بالشكل الذي يضمن أمن ومصالح دول أعضاء ([٣٨]).

2 ـ تعزيز الحوار السياسي القائم .

---

[37]ـ بشير البكر ، نحو إعادة اطلاق الحوار المتوسطي تاريخ المقالة 09 ديسمبر 2008 ، في http//a//4syria inf تاريخ الزيارة 28 فيفري 2011 ، على الساعة 10.50 صباحا .

[38]ـ عبدالرحمان رشدي الهواري ، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مركز الأهرام، سنةى 35 ، ع 137 ، يوليو 1999 ، ص ص 972- 283 .

3 ـ المساهمة في تحقيق وضمان الأمن والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق محاولة إحتواء مصادر التهديد المختلفة في المنطقة بالشكل الذي يضمن أمن ومصالح دول أعضاء.

4 ـ تحقيق مستويات أفضل من الفهم والثقة المتبادلة وتبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الضفة الجنوبية .

5 ـ التعاون في مجال أمن الحدود ، التدخل لمواجهة الإرهاب والأسلحة الكيماوية البيولوجية ، فإن العقيدة الأمنية للحلف وضعت في إعتبارها أهمية لمواجهة الإرهاب في المنطقة.

6 ـ تطوير الإصلاح الدفاعي وتحقيق قابلية تبادل التشغيل (٣٩)

ب ـ مجالات التعاون في إطار الشراكة الأطلسية ـ المتوسطية:

إرتكزت جهود الحلف على توسيع وتعميق التعاون عبر النشاطات التي تم تطويرها ضمن برنامج العمل السنوي ، الذي يضم ورش العمل والندوات وتطبيقات عملية أخرى في واحدوعشرون مجالا أهمها : ([40])

1 ـ مكافحة الإرهاب

2 ـ منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل .

3 ـ تخطيط لحالة الطوارئ المدنية.

4 ـ إدارة الأزمة .

5 ـ إستراتيجية وسياسة الدفاع .

6 ـ أمن الحدود .

7 ـ مراقبة الأسلحة .

8 ـ النشاط في مجال التخلص من الألغام المضادة للأفراد ..

[39]ـ المكان نفسه .
[40]ـ لخميسي شيبي ، المرجع السابق ، ص299 .

9 ـ الإصلاح العسكري والدفاعي الذي من شأنه توفير عناصر أساسية هي :

*السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة .

*ضرورة مناقشة ميزانية القوات المسلحة في برلمانات الدول المشاركة في الحوار .

*المشاركة في قوات حلف الناتو في عمليات مشتركة في مناطق التوتر الدولي التي يشارك فيها الحلف

*التعاون العلمي والبيئي .

*النشاطات الإعلامية ([41])

ج ـ آليات الشراكة الأطلسية المتوسطية:

1 ـ الهياكل السياسية والعسكرية :

حتى إنعقاد مؤتمر قمة مدريد في يوليو 1997 ، كانت اللجنة السياسية للحلف الأطلسي هي الجهة العليا المسؤولة عن السياق العام للشراكة الأطلسية ، المتوسطية، في حين تولت الإدارة الدولية للحلف عملية المناقشات والإتصالات وتبادل المعلومات بين الحلف وأعضاء الحوار المتوسطي ، وفي قمت الحلف بمدريد تم تأسيس مجموعة التعاون أو التنسيق المتوسطي méditerranéen coordination group m c g من طرف رؤساء الدول والحكومات ، تحت الإشراف المباشر لمجلس حلف شمال الأطلسي ([42])تعقد إجتماعاتها على مستوى المستشارين السياسين، بشكل منتظم لمناقشة الأمور المتعلقة بالحوار ، وتعقد الإجتماعات بصفغة (26+1) أو (الناتو + 1) التي تجرى على مستوى السفراء بصيغة دورية ، تهدف إلى تبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في منطقة البحر المتوسط وبحث طرق تطوير أبعاد التعاون السياسي والعملياتي للحوار ، كما تعقد الإجتماعات بصيغة (الناتو + 7) التي تجمع مجلس شمال الأطلسي بالدول المتوسطية السبع غير

[41]ـ المكان نفسه .
[42]ـ بشير البكر ، الموقع السابق .

الأعضاء في الحلف ، وتعقد بشكل دوري وتكون في العادة بعد إجتماعات الحلف الوزارية وقمم رؤساء الدول والحكومات ويقدم خلالها السكرتير العام للحلف برنامج وأجندة منطمته العسكرية إلى سفراء الدول الشريكة ([43])تهدف إلى نقل المعلومات وإطلاع المسؤولين من دول الحوار المتوسطي على سياسات ومواقف الحلف تجاه بعض القضايا.

*الإجتماعات الوزارية في إطار (26+7) : ضمت وزراء الخارجية للحلف في فيبراير عام 2004/ ووزراء الدفاع في أول إجتماع لهم في 2006 ، ته ـدف إلى تحسين قابلية تبادلية التشغيل (interopérabilité)

***إجتماعات هيئات الأركان :**

تتشكل من ممثلين عسكريين من دول الحلف والدول الشريكة تجتمع مرتين في السنة، وكان أول إجتماع لها في نوفمبر 2004 ، يقوم بوظيفة استشارية حول البرنامج العسكرية .

***لقاءات سكرتير العام :**

تشكل زيارات السكرتير العام لحلف الناتو وكبار مسؤولين هيئة في حد ذاتها، يجتمع من خلالها بالسلطات المسؤولية لتبادل وجهات النظر حول سبل التعاون وتطويره والإستماع إلى الأولويات والأهداف الخاصة لكل شريك(2) وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الزيارات العديدة التي قام بها الأمين العام للحلف الأطلسي ، الذي قادته إلى كل من الأردن في 13فيفري 2005 ، المغرب في 17فيفري 2005 ، إسرائيل في 24 فيفري 2005 ، موريتانيا في 14 جويلية 2005 ، كما قام بعض مسؤولي دول الضفة الجنوبية من جهتهم بزيارات لمقر الحلف ، من بينها زيارة العاهل

[43]- إتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط الحوار المتمدن ، ع 1865 25 مارس 2007 ، في http///www.alhewar at asp § aid = 92075. تاريخ الزيارة 28 فيفري 2011 ، على الساعة 11.00 سا .

الأردني الملك عبدالله ثاني في 12 أفريل 2006 ، وزير الدفاع الإسرائيلي في 31 جانفي 2007 ووزير الشؤون الخارجية المصري بتاريخ 05 مارس 2007 .

د ـ أبعاد الشراكة الأطلسية المتوسطية :

أولا : البعد السياسي :

تنطوي الشراكة الأطلسية ، المتوسطية على ضرورة تعزيز الثقة والتعاون بين الحلف والدول المتوسطية ، حيث تتطلب هذه العملية إيجاد سياسة فعلية قادرة على تحديد المعنى الإستراتيجي للتحديات والتهديدات الأمنية الجديدة ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بإمكانها تهديد مصالح دول الحلف ، وإقناع دول الأطلسية والمتوسطية، معا بأن أحتواء مثل هذه المخاطر يضم جميع أبعاد الأمن التعاوني بما في ذلك العسكري وبالتالي الوصول إلى قدرة تبرير الحلف في توسعه في المنطقة وتغيير الخريطة الإدراكية لدى الشعوب والدول المتوسطية غير الأطلسية حول دور ومهام الحلف بإعتباره تجمعا عسكريا ([٤٤]).

إلا أن الحلف الأطلسي بقيادة واشنطن يسعى من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف ذات أبعاد سياسية تتمحور أساسا في : ([٤٥])

1 ـ ضمان أمن إسرائيل : يعمل حلف الناتو على تعزيز التعاون معها في إطار الرؤية الإستراتيجية الجديدة التي تبناها الحلف والتي تقوم على توسيع الوظائف التي يقوم بها الحلف ، وقد ظهر هذا التعاون بصورة واضحة في شهر فيفري عام 2005 ، عندما قام ياب دي هوب شيفر الأمين العام للحلف شمال الأطلسي بزيارة رسمية إلى إسرائيل ، وهي الزيارة التي شهدت إنطلاقة للتعاون

[44]ـ إسرائيل والشراكة مع الحلف الأطلسي تاريخ المقالة 20 سبتمبر 2009 ، في http;/www shebacss com / ar / media center – 31971 html تايخ الزيارة 01 مارس 2011 ، على الساعة 11.16

[45]ـ الفضاء الأوروبي ، تفرض أهمية الشراكة الدولية، تقارير الأنباء ، بتاريخ المقالة ، 16أكتوبر 2008 ،/ في http//www.atamla com kin / amba pdef تاريخ الزيارة 01 مارس 2011 ، على الساعة 45.14 سا .

العسكري والإستراتيجي بين الحلف وإسرائيل وذلك ما أدى إلى إبرام إتفاقية تعاون بين الطرفين في أكتوبر 2006 .

2 ـ ضمان أمن الطاقة :يعتبر أمن الطاقة إلى جانب ضمان أمن إسرائيل في صراعها مع العرب مصدر قلق أخر ، حيث أن 65 % من واردات أوروبا إلى البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر المتوسط ولهذا فإن ضمان مناخ أمني مهم ليس للدول الغربية فحسب بل وحتى الدول المنتجة للبترول والبلدان التي يمر بها البترول والغاز ، على أراضيها ([٤٦])، كما أنعدد سكان الفضاء الجنوبي المتوسطي سيصل عددهم إلى 500 مليون عام 2050 ([٤٧]) أي أكثر سكان أوروبا مما يمثل سوقا حيويا لا بديل عنه ، في حين ستفتقد القارة 60 مليون من سكانها خلال الخمسين سنة القادمة .

2 ـ ستكبح الشراكة الأطلسية المتوسطية إندافاعا أوروبا إلى تبني سياسة ذات بعد عسكري وأمني في الفضاء المتوسطي خصوصا وأن واشنطن لا ترجع خيار تعدد المؤسسات ومراكز القرار في قضايا الأمن الأطلسي الأوروبي .

3 ـ تطويق الوجود الروسي في المنطقة المتوسطية في ظل محاولة موسكو إستعادة نفوذ الإتحاد السوفيتي السابق في المنطقة ، متخذة من تطوير علاقاتها الجيدة مع بعض الدول العربية خاصة في المجال العسكري أحد أهدافها ، يدعمه في ذلك التحرك الصيني الإقتصادي ، وعليه فإن وجود الحلف في المنطقة المتوسطية هو خطوة وقائية لتقليص إحتمالات عودة البلدين روسيا والصين ، إليها وهذا ما يشكل تهديدا لأمن ومصالح دول أعضاء الحلف الأطلسي .

4 ـ إفشال جميع الخطط التي تتحدث عن تجمعات سياسية أو إقليمية مثل الدول الإسلامية وهذا ما يؤدي بالدول العربية إلى حرمانها مستقبلا من أي إحتمال لوجود حليف دولي أو إقليمي قوي بسبب

[46]ـ عبد الله تركماني ، مكانة المغرب العربي في عالم متغير ، تاريخ المقالة 17 فيفري 2008 ، في Htt// wwwdctes org / s3512 تاريخ الزيارة 01 مارس 2011 ، على الساعة 13.58 سا .
[47]لخميسي شيبي المرجع السابق ص 304 .

عدم قدرتها ([٤٨])على إستعادة التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ، وهذا ما تجلى بوضوح في الضغوطات الأمريكية التي مارستها ضد روسيا والصين لعدم تزويد العرب والمسلمين بالصواريخ وتكنولوجيا صناعتها إضافة للتكنولوجيا النووية حتى لأغراض سلمية مثل ما حدث إيران .

ثانيا : البعد العسكري :

يهدف الحلف من خلال برامجه العسكرية إلى تحقيق عدة أهداف ذات أبعاد عسكرية تتلخص فيما يلي

1 ـ إدراك الحلف الأطلسي أن حاجة الأمن والدفاع تقتضي عدم الفصل بين الأمن المتوسطي والأوروبي .

2 ـ توفير الأساس القانوني الرسمي للعمل العسكري الغربي في جنوب المتوسط ،ـ إذا ما رأت الدول الغربية أن مصالحها تقتضي ذلك .

3 ـ مشاركة الدول المتوسطية في مهام الحلف الجديد، فيما يتعلق بالقيام بعمليات عسكرية لفرض السلم في المنطقة وبالتالي تحمل أعباء ونفقات الدفاع عن المنطقة ، وهذا ما تجلى بوضوح في التعاون العسكري الذي قدمته كل من الأردن ، مصر ، المملكة العربية في عمليات عسكرية قادها الحلف في البوسنة والهرسك ،في إطار القوة الدولية ifor وقوة تحقيق الإستقرار sfor وفي إطار قوة كوسوفو akfor ([٤٩])

أما من خارج دول الحوار المتوسطي ، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بإرسال فرق عسكرية كبيرة إلى كوسوفو وساهمت في إصلاح مطار كوكس الألماني وإعادة تشغيله بعد تدميره من طرف القوات اليوغسلافية

[48]ـ محمد أسامة عبد العزيز، المرجع السابق .
[49]ـ شيبي ، مرجع سابق ،ص 305 .

4 ـ يمكن العمق الإستراتيجية والمتوسطي للولايات المتحدة الأمريكية من المناروة العسكرية ومراقبة تحركات القوى الدولية العسكرية كفرنسا وروسيا، بإعتبار المجال المتوسطي يمثل مجالا حيويا من الناحية الأمنية والإستراتيجية للأسطول الأمريكي السادس ولقوات الحلف الأطلسي .

5 ـ التوجه الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط له بعد عسكري في إطار الصواريخ الإستراتيجية خاصة بعد التفجيرات النووية الهندية الباكستانية ، وإمتلاك إيران للسلاح النووي بمعنى ايقاف تراجع حجم التسلح الإستراتيجي والتقليدي في المنطقة، ومنع أي قوة نووية رادعة ضد الغرب عموما وإسرائيل خصوصا وذلك بمنع أي إتفاق عربي ، روسي في مجال التسلح أو عدم إمتلاكه ولو لأغراض سلمية ، وهو بذلك عبارة عن إدماج بالقوة في النظام الأمني الغربي ، حقيقة عبر عنها بوضوح المخطط الإستراتيجي الأمريكي بارنيت حيث شدد أن حلف الناتو ، إما أن يكون جيش العولمة أو لا يكون (٥٠)

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأطلسية ، المتوسطية وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي

أولا : تقييم الشراكة الأطلسية ، المتوسطية:

عمل حلف شمال الأطلس منذ إطلاقه مبادرة الشراكة الأطلسية ، المتوسطية عام 1994 م ، على ترجمة مصالحها الحيوية في المنطقة الطاقة ، أمن إسرائيل ...إلى إستراتيجيات محددة ، مستعينا في ذلك بخبرته التاريخية في التمدد بنجاح إلى مناطق أخرى في الشرق ووسط أوروبا في إطار ما أطلق عليه مبادرة الشراكة من أجل السلم، وجعلها نموذجا يجب تطبيقه في منطقة المتوسط والشرق الأوسط كافة ، في ظل وجود تركيا فيه وإستعداد إسرائيل ودول عربية للإنضمام إليه، ورغم نجاح الحلف في

[50] أمين غسان، الإجتياح الكبير ، تاريخ المقالة يوليوة 2010 في http://wwwrai akhar.com/ar/index-php§option .com.content atash/ تاريخ الزيارة 28 فيفري 2011 ، على الساعة 15.30 سا .

تحقيق العديد من أهدافه في المنطقة وعلى رأسها التنسيق الإستخباراتي المشترك بين الطرفين ضد الإرهاب ، إلا أن الحلف قد واجه عدة صعوبات وعراقيل تعددت أبعادها بإختلاف مستوياتها وتباين مصالح أطرافها ، ويمكن حصر هذه العراقيل في :

1 ـ الفهم المختلف للمسألة الأمنية المطروحة للتدارس في الشراكة، فبينما يتناول أعضاء منظمة الحلف الأطلسي المسألة من جهة المواضيع غير الشائكة مثل الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية ، تطرح بلدان الشراكة مسائل أمنية سياسية حادة في مقدمتها الصراع العربي ، الإسرائيلي ([٥١])، يقابله في ذلك تباين طرق معالجتها لمسائل مختلفة كقضية الإرهاب مثلا .

2 ـ محدودية الإهتمام الأطلسي بعملية الحوار في الوقت والموارد مقارنة مع مبادرة الشراكة من أجل العلم، وقد تجلى ذلك في العديد من المسائل أهمها :

ـ يتيح الحوار المنفرد مع الحلف فرصة نادرة له للتفاوض والمساومة من موقف قوة وضعف فصورة الأمن المتوسطي تأخذ أبعادها الشاملة عند الحلف ،بينما تكون مدركا المحاورين المتوسطيين عبر الأطلسيين في الأمن محدود ة و جزئية ، وبالتالي فإن مواقفهم التساومية ضعيفة أمام الحلف صاحب النظرة الواسعة والمصالح الكلية ([٥٢])

ـ غياب آليات فعالة للحوار والتعاون التي لم تظهر إلا بعد قمة أسطنبول 2004 .

ـ قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي ينتهجها الحلف في المنطقة .

ـ إنعدام التشاور عند ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار الأطلسي ،ـ المتوسطي .

ـ تجاهل حاجيات بلدان الحوار أو الإستجابة لها بصورة جزئية لدى صياغة المقترحات ([٥٣]).

---

[51] ـ توماس بانبروت ، الحوار الأطلسي المتوسطي حوارا تائه ترجمة علي مصباح ، في http;//www.islamonline .net /sernlet / satellite §=c=article acolld تاريخ الزيارة 28 فيفري 2011 على الساعة 10.45 سا .

[52]، لخميسي شيبي ، المرجع السابق ، ص 306 .

[53] ـ بانبروت ، موقع سابق .

ـ إنعدام الثقة بين طرفي الحوار في ظل تنامي شكوك دول جنوب المتوسط عدا إسرائيل من نوايا واهداف الحلف ، حيث تعتبر هذه الدول عامة ، تهديدا محتملا لأمنها لا شريك لها .

ثانيا : إنعكاسات الشراكة الأطلسية ـ المتوسطية على الأمن القومي العربي :

1 ـ أثر الشراكة الأطلسية المتوسطية على الصراع العربي الإسرائيلي :

ـ يؤدي تعميق التعاون الأمني بين إسرائيل ودول الناتو بشكل تلقائي إلى تعزيز المكانة السياسية لإسرائيل في المنطقة ويعزز من قيمة المساومة مع إسرائيل وواشنطن من جهة والإتحاد الأوروبي م نجهة أخرى التي هي غالبيتها أعضاء في الناتو مع إحتمالات تزايد بعض الدول العربية في أحداث توازن في مواجهة التأييد العربي لإسرائيل من خلال الصراع ، والتي يكون ولاؤها في أي نزاع من الرأي الخاص لحلف الناتو في مواجهة الجانب العربي ، فيتحول بذلك أطراف الصراع من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع فلسطيني ، إسرائيلي ، محاولة لتقديم القضية الفلسطينية ، بل تحولت المعادلة إلى صراع عربي ، عربي ، ولم يعد الحديث عن الأمن القومي العربي أكثر ما يتحدث عن أمن الخليج أو أمن الشرق الأوسط والمتوسط ، وهذا ما أفض إلى نظرة الاختزالية في مفهوم الأمن، كما سيفقد العرب في صراعهم مع إسرائيل مجموعة من دول الإتحاد السوفيتي السابق التي كانت تدعم الدول العربية بالدرجة الأولى ، إضافة إلى أن موقف واشنطن الداعم لإسرائيل سيؤدي إلى خلل كامل في ميزان التوازن العسكري العربي ، الإسرائيلي ([54]) لصالح إسرائيل وذلك من خلال :

*سيعزز الناتو لإسرائيل قوة الردع في مواجهة أعداء محتملين ، مما يدفعهم لأخذ بعين الإعتبار أن إسرائيل لن تكون وحدها في حالة حدوث مواجهة عسكرية معهم .

*تقديم الدعم العسكري الأمريكي المطلق لإسرائيل من خلال إقامة نظام دفاعي إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، تشكل إسرائيل قوته الرئيسية .

[54] ـ محمد أسامة عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص ص 210 -211 .

*كما يتيح التعاون مع الناتو إمكانية إطلاع إسرائيل على منظومات تكنولوجية متقدمة وعلى وسائل قتالية أخرى بشكل يمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية التي تتعرض لها على مستوى الحروب العسكرية أو التحديات الأمنية في المجال الإقتصادي ، ولهذا عمل الحلف على تطبيع العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع الدول العربية وهذا ما صرح به جورج بيل ، مساعد مدير التعاون الأمني الأطلسي في الحلف الأطلسي عندما قال : " أننا نأمل لتحقيق ذلك من أجل السلام في منطقة الشرق الأوسط ، لكننا لا نستطيع أن نفرض أي شئ على هؤلاء ([55])

*كما يتيح التعاون الأمني الإسرائيلي ، الأطلس على تحقيق مكانة خاصة فيما يتعلق بصفقات السلاح وإستيراد المعدات الأمنية والقتالية مع دول الناتو، وضمان السيطرة على المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية في إنتاج الطاقة وطرق المواصلات .

*إفشال جميع المخططات التي تتحدث عن تجمعات سياسة أو إقتصادية وإقليمية مثل الدول الإسلامية الثمانية، وهذا ما تجلى بوضوح في الضغوطات الأمريكية التي مارستها لإيقاف التعاون الروسي، العراقي في مجال التعاون الإقتصادي والفني الشامل ([56])

[55]- إبراهيم مرعي ، الحوار المتوسطي مظلة تقارب عسكري يجمع بين 06 دول عربية إسرائيل تاريخ المقالة 04 ديسمبر 2008 ، في 41269486 – 048=971463 ad / ae.portal .http://www.akhallej تاريخ الزيارة 28 فيفري 2011 / على الساعة 11.45 سا .

[56]- عدنان السيد حسن، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت لبنان، مطبعة سيكو ط 1 ، 2001 ، ص ص 148 – 149.

انعكاسات الحوار على الأمن المتوسطي وأهم الرهانات

مقدمة الفصل الثاني :

توجه حلف شمال الأطلسي نحو المتوسط ، جاء في إطار رؤيته بضرورة وجود تعاون دولي وجهود جماعية لمواجهة التحديات الجديدة والمعقدة التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ضمن هذا الهدف المعلن عنه ، يقدم حلف شمال الأطلسي بإعتباره القوة الدولية القادرة سياسيا وعسكريا كمنظمة وتحالف دولي في مواجهة هذه التحديات ، إطار جديد للتعاون بعد الإدراك بالعجز عن مواجهتها بشكل فردي .

على أساس ذلك إقترحت دول وحكومات الحلف الأطلسي ، العمل في إطار شبكات من الشركاء في عدة مجالات خاصة المجال الأمني وعليه قام الحلف الأطلسي بطرح عدة مبادرات ، منها إتفاقية الشراكة من أجل السلام التي تخص دول شرق ووسط أوروبا، وإتفاقية الحوار المتوسطي التي تم ترقيتها لمستوى الشراكة مع مبادرة إسطنبول وتوسيعها نحو دول الخليج ، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال البحث في نشأة وأهداف المبادرة المتوسطية وتحديد ميادين التعاون كما نصت عليه الإملاءات الأطلسية، ليتم بعدها البحث في العلاقة بين الحلف الأطلسي والجزائر في إطار مبادرة الحوار والشراكة المتوسطية .

المبحث الأول : الإستراتيجية الجديدة لمنظمة حلف الأطلسي :

تعد مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي ، آلية جديدة من بين الآليات التي تم تسخيرها في إطار العلاقات بين ضفتي المتوسط، ومنه سيتم من خلال هذا المبحث دراسة نشأة وتطور مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي ، من حيث مبادئها وأهدافها المعلن عنها .

المطلب الأول : التحديات الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي :

لقد توقع المحللون نهاية الحلف الأطلسي وزواله في مرات عديدة ، في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة، وتوقع بعضهم أن يحدث ذلك بسرعة أكبر ، خاصة بعد الأزمة الناجمة عن حرب العراق في عام 2003 ، غير أن الذين راهنوا على ذلك لم يكونوا متفقين على أسباب الزوال، حيث تباينت الأسباب لديهم ما بين عدم تماثل القوى وتباين وجهات النظر حول القضايا العالمية بين طرفي المحيط الأطلسي ، غير أنهم متفقون على أن الحلف قد إنتهى فعليا ، على الرغم من أنه لا يزال متمسكا بالبقاء .

ساهمت عدة نظريات بشكل كبير في تفسير الأفكار التجريدية التي يتبناها حلف شمال الأطلسي ، أهمها النظرية الليبرالية التي ترى أحد إتجاهاتها ، أن الإعتماد المتبادل في الجانب الإقتصادي، سوف يثني الدول عن إستخدام القوة ضد بعضها ، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين ، وترى الليبرالية أن التحالف بين الدول الديمقراطية سيستمر على خلفية أن هذه الأخيرة لا تحارب نفسها، وبهذا وجد الحلف أن له مهمات أخرى جديدة ..

فبالإضافة إلى كونه منظمة دفاعية وأمنية رادعة ، فإن لها دور أيضا في تعزيز الديمقراطية في العالم وخاصة في أوروبا ، وذلك خوفا من العودة للحروب المدمرة، كماأن إنتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي ، بما أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية،

وبالإضافة إلى ذلك ترى الليبرالية أن المؤسسات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم .

ورغم أن بعض الليبراليين أحتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين غير القوميين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات إستحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول أنها فاعل مركزي في الشؤون الدولية، ومن هذه الرؤى نجد أن الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية .

يعتبر الحلف الأطلسي بوصفه مؤسسة دولية، مثالا نموذجيا لرأي النظرية المؤسساتية التي تفترض أن الحلف قام بدوره في منع الحرب ، وصنع السلام وتنامي القوة الإقتصادية في أوروبا إستنادا إلى مشروع مارشال ، حيث إنها حققت ما هو مأمول منها بالإمكانات المتوافرة فالحلف له دور أساس في الحفاظ على السلام ودعمه ، بالتركيز على العمل الجماعي والتحالف حول الأمن حيث يتمتع بكونه مؤسسة تمتلك قوة ، وقوانين وأنظمة يجب على الدول الأعضاء إحترامها ، كما يحافظ على تطبيق ما تم الإتفاق عليه يمنع الإعتداء ووقف التلاعب بأسعار النفط ، والحد من إنتشار الأسلحة المدمرة، حيث يعبر الحلف عن مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقة بين الدول، وتعمل على تشجيع التعاون وترقية التنافس وتنظيمه ، ويكون دورها تنفيذيا في تحقيق مصالح الدول الأعضاء في القضايا الدفاعية والأمنية .

في حين يرى بعض المنظرين وعلى رأسهم البروفيسور جون ميرشايمر john mearsheimer (*[57])إن الحلف يعمل في إطار ثلاث نظريات : الأولى هي الليبرالية الإقتصادية ، والثانية هي الأمن الجماعي ، والثالثة هي النظرية المركزية، ويقول حول الأمن الجماعي إن هذا

[57]- البروفيسور جون ميرشايمر ،ولد عام 1947 ، هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو .

المنهج يدعو إلى السلام على إفتراض أن مفتاح تعزيز الإستقرار في العالم هي القوة العسكرية، ولذا لا بد من إدارة سليمة في الدول المسلحة ، والمؤسسات هي مفتاح النجاح لإدارة السلطة، وهذا ما تعتقد إدارة حلف شمال الأطلسي بأنها تقوم به خارج إطار دولها، أما في مفهوم الأمن الجماعي ، وهو من مرتكزت النظرية المؤسساتية، فإنه يجب أن تدار القوة العسكرية بطريقة منظمة ، حيث يمكن لدول العالم الإطمئنان في حال المعرفة بمدى التسلح الدولي ، ومنطلق الأمن الجماعي الذي هو من صلب عمل الحلف الأطلسي الإيمان بالهجوم وليس الدفاع والعمل على تشكيل تحالفات كبيرة وواسعة .

إن التقارير التي تحدثت عن إنتهاء الحلف الأطلسي ، إحتوت على مبالغات كبيرة فمنذ نهاية القرن الماضي ، أدرك صانعوا القرار في الحلف أن عليهم التصرف في حدود القيود التي أصبح لزاما على الحلف أن يعمل في إطارها إذا ما أراد أن يستمر .

ففي نهاية تسعينات القرن العشرين حدث تعارض بين الطموح السياسي والواقع الفعلي في حرب كوسوفو ، وهو ما أدى إلى إفراز أسوأ أزمة يواجهها الحلف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لقد إستعد الحلف لقمة ريغا 2006 التي جاءت لتواصل الإنجازات التي تحققت منذ مؤتمر براغ في عام 2002 ، وهو المؤتمر الذي ناقش فيه قادة الحلف تحديث الحلف والتحولات المتوقعة فيه، ليصبح حلفا عصريا يستوعب ظروف القرن الحادي والعشرين وقد حدث توافق الآن بين الطموحات والواقع ، وبدأ الحلف الأطلسي مسيرة التحديث .

تدخل قوات الحلف الأطلسي في كوسوفو عام 1999 ، أظهر العديد من مظاهر الخلاف داخل الحلف وقد تعرفنا في الفصل السابق على الأسباب التي جعلت الحلف يتجه نحو التحديث من واقع ردود فعل الحلفاء على هذا التدخل .

فقد تحول الحلف في كوسوفو إلى حرب جوية ذات كثافة محدودة ولفترة طويلة على غير ما كان متوقعا، وهو ما جعل الحلفاء يختلفون حول إستراتيجية الحلف الأطلسي وخلصت الولايات المتحدة

إلى ضرورة تنفيذ الحملات العسكرية خارج إطار الأجهزة الجماعية للحلف ، كما أن هذا التدخل دفع الحلفاء الأوروبيين إلى دعم السياسة الأمنية والدفاعية الجديدة للإتحاد الأوروبي ([58]).

بعد تدخل الحلف خلاصة لجهد عقد كامل من الطموح على أن تكون أوروبا متحدة وحرة مع توسيع نطاق أسرة الدول الديمقراطية ، كما يجب على الحلف الأطلسي أن يتصرف بوصفه كتلة واحدة، وأن يجسد ويعبر في تصرفاته عن القيم الديمقراطية والإنسانية العالمية ([59]*) ، وفي ظل عدم وجود تهديد إستراتيجي، كان من الطبيعي أن يتمخض عن هذه الطموحات جهد يساعد على تحويل الحلف إلى منظمة توفر الأمن الجماعي للمنطقة الأوروبية ، وكان التدخل في كوسوفو مجرد إختيار في هذه الحالة ، حيث تدخل الحلف من دون تفويض أممي وإستمد الشرعية من المطالبة بإحترام القيم العالمية .

إكتشف الحلفاء أنهم ليسوا مستعدين للقتال فعلا من أجل الدفاع عن هذه القيم، وبالتالي لم تكن هناك حرب برية ، وإنما يجب أن نأخذ في الحسبان أيضا أن القيم ليست بديلا للسياسة وما يتمخض عنها من مصالح مهمة ولذلك ظهر الجدل داخل الحلف وكذلك الإختلاف مع روسيا أيضا ، كانت هذه الدروس مصدر إلهام لتسريع خطوات التغيير والتحديث في الحلف الأطلسي فكانت قمة براغ في عام 2002 ، ثم أجندة التحول التي خضعت للتحديث في قمة ريغا 2006 ، لتمثل توفيقا بين الطموحات والواقع .

[58]- كمال ساعد الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية ، بيروت 2004 ، ص 24

[59]- التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية هو ذلك التدخل الذي يتخذ طابعا عسكريا ، بموجبه تقوم قوات دولة أو دول بالتدخل في دولة أخرى ألأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرة إقليمية كما حدث فيحرب الخليج الثانية 1991 والتدخل في الصومال في إطار ما سمي بعملية ، إعادة الأمل 1992 ، والتدخل في البلقان 1996 ، وغيرها ، تكمن خطورة التدخل الدولي الإنساني في الحق الذي يمنحه المبدأ للمجتمع الدولي أو جماعة محدودة من الدول في التدخل في شؤون دولة ما لمعالجة تدهور الأوضاع الإنسانية فيها نتيجة نزاعات داخلية وهو ما كان يعده القانون الدولي تدخلا غير جائز في الشؤون الداخلية ويعتبره نوعا من الإعتداء على السيادة .

إن نقطة الإنطلاق بالنسبة للحلف الأطلسي ، لا تتمثل في الطموح الخاص بالعمل بوصفه كتلة متحدة ، وإنما تتجسد في الحاجة إلى صياغة حلف متحد ، ولكنه يعمل بمرونة ضمن تحالفات تحكمها المصالح والقدرات المتوافرة لدى المساهمين في هذا الجهد .

هنالك عدة مؤشرات تدل على هذا التغيير ، ومنها قوة الرد السريع التابعة للحلف والإنتهاء من تنظيم الهيكل الجديد لقوات الحلف ، الذي يركز على تجهيز القوات المستعدة للإنتشار وتقليص الهيكل القيادي ، وتوفير الموارد اللازمة لتشكيل قيادات متحركة دون مستوى القيادة الإستراتيجية ، والتركيز السياسي الجديد على التهديدات الناشئة من خارج المنطقة الأوروبية .

لقد بينت التجارب المأسوية في كل من البوسنة والهرسك، أفغانستان والعراق خصوصا كماهائلا من الدروس بالنسبة للدول الواقعة على ضفتي الأطلسي ، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع القيام بكل شئ لوحدها، ولا حتى الأوروبيون كذلك .

من هنا يرى بيار لولوش pierre lellouche أنه هناك شرطان يجب تحقيقهما لضمان بقاء الحلف متينا ومهما ، يتعلق الشرط الأول بالجانب الأمريكي ، حيث لا بد من وجود إلتزام واضح لديه ، ليس بقبول عملية الإستشارات فقط ، بل بقبول المشاركة في إتخاذ القرارات حول القضايا الإستراتيجية المركزية ، ويعني هذا تشجيعا ، وليس معارضة قيام تكامل دفاعي أوروبي ، أما الشرط الثاني ، فهو عدم تصور التكامل الدفاعي الأوروبي على أنه موجه ضد الولايات المتحدة ، بل على أنه مساهمة في الأمن الأوروبي الأطلسي .

ويستدعي هذا بالتأكيد ، قيام شراكة طموحة بالفعل تلزم الأوروبيين ببذل المزيد من الجهود الدفاعية الحثيثة في موازاة تلك التي تبذلها كل من المملكة المتحدة أو فرنسا، اللتين تعدان أكثر دور الحلف الأوروبية إنفاقا على القضايا الدفاعية .

المطلب الثاني : عملية توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي :

بإنتهاء الحرب الباردة وإنهيار حلف وارسو ، وتفكك الإتحاد السوفيتي ، لم تعد الأسس الإستراتيجية التي قامت عليها منظمة حلف شمال الأطلسي ، ذات فاعلية وكان من المفترض منطقيا ووفق نظرية الأحلاف ، إعلان إنتهاء وجوده ، وذلك بإختفاء العدو الذي أنشئ لمواجهته إلا أن دول الحلف ، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية رأت ضرورة البقاء في الحلف مع تغيير توجهاته الإستراتيجية، والإستناد إلى أسس ومهمات جديدة تستوجب إستمرار وظائف الحلف لرفع مستوى الإستقرار والأمن ، لجميع الدول في المنطقة بل وتوسيعه كذلك ليشمل دولا أخرى كانت ضمن المعسكر الشرقي ، خاصة بعد بروز مجموعة جديدة من التحديات تهدد الأمن الغربي أتية من الشرق ، تشمل الحروب في يوغسلافيا سابقا، أو النزاع المتجدد بين القبارصة اليونايين والأتراك .

هذه النزاعات قد تخرج عن سيطرة الدول الأوروبية، ويتم تدويلها فتشكل خطرا على الأمن الأمريكي والدولي ، لقد شعرت الولايات المتحدة بأن هناك دولا إسلامية مثل إيران تتدخل في هذه الصراعات ، بتقديم مساعدات مادية وعسكرية ومتطوعين ، مما قد يؤدي إلى مضاعفات أمنية بعيدة المدى، كما أن قضية قبرص قد تتجه إلى التصعيد ، مما قد يهدد الحلف بمواجهة إقليمية بين دولتين من أعضائه ، فقد يجر ذلك كل من تركيا واليونان إلى التدخل مجددا، وقد تتحول المواجهة إلى صراع دولي ، علما أن موسكوا عقدت صفقة مع نيقوسيا ، لبيعها الصواريخ أرض/جو وأرض / أرض والتي تهدد بإختلال موازين القوى في الجزيرة .

يعتبر الحلف الأطلسي أن أنظمة أوروبا الشرقية مهددة للسلام والأمن الأوروبي ونظم الحياة في الغرب ، حيث يخشى بعض صانعي القرار داخل الحلف من أن ينحسر التيار الديمقراطي الروسي بعد بوريس يلتسين ، لذلك فإنهم يفضلون أن يحيطوا التجارب الديمقراطية الليبرالية الناشئة في أوربا الشرقية بضمانات ، بمد نطاق الحلف الأطلسي إلى حدود روسيا الغربية.

من التحديات أيضا التي إستدعت التفكير في توسيع الحلف الأطلسي هو الخوف من وصول نظام يعمل على إحياء الروح والمصالح الوطنية الروسية إلى السلطة في موسكو مما سيهدد الأمن الأوروبي مرة أخرى .

وما يتمخض عنها من مصالح مهمة ولذلك ظهر الجدل داخل الحلف وكذلك الإختلاف مع روسيا أيضا ، كانت هذه الدروس مصدر إلهام لتسريع خطوات التغيير والتحديات في الحلف الأطلسي فكانت قمة براغ عام 2002 ، ثم أجندة التحول التي خضعت للتحديث في قمة ريغا 2006، لتمثل توفيقا بين الطموحات والواقع .

إن نقطة الإنطلاق بالنسبة للحلف الأطلسي ، لا تتمثل في الطموح الخاص بالعمل بوصفه كتلة متحدة، وإنما تتجسد في الحاجة إلى صياغة حلف متحد ، ولكنه يعمل بمرونة ضمن تحالفات تحكمها المصالح والقدرات المتوافرة لدى المساهمين في هذا الجهد .

هنالك عدة مؤشرات تدل على هذا التغيير، ومنها قوة الرد السريع التابعة للحلف والإنتهاء من تنظيم الهيكل الجديد لقوات الحلف ، الذي يركز على تجهيز القوات المستعدة للإنتشار وتقليص الهيكل القيادي وتوفير الموارد اللازمة لتشكيل قيادات متحركة دون مستوى القيادة الإستراتيجية، والتركيز السياسي الجديد على التهديدات الناشئة من خارج المنطقة الأوروبية.

لقد بينت التجارب المأسوية في كل من البوسنة والهرسك، أفغانستان والعراق خصوصا كما هائلا من الدروس بالنسبة للدول الواقعة على ضفتي الأطلسي ، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع القيام بكل شئ لوحدها ، ولا حتى الأوروبيون كذلك .

من هنا يرى بيار لولوش pierre lellouce ([60]) ، أنه هناك شرطان يجب تحقيقهما لضمان بقاء الحلف متينا ومهما: يتعلق الشرط الأول بالجانبالأمريكي ، حيث لا بد من إضافة إلى ذلك إنتشرت

[60]- بيار لولوش : يشغل منصب رئيس مجلس برلمان الحلف الأطلسي ، بالإضافة إلى كونه عضوا في البرلمان الفرنسي سابقا .

في روسيا الفوضى والجرائم ، وساد مناخ عدم الإستقرار إجتماعيا واقتصاديا، في ظل ضعف السلطة المركزية والجيش الروسي الذي عجز عن مواجهة ثوار الشيشان ([٦١]) وتزايد نفوذ المافيا الروسية ، ويثير ذلك الإحتمال المخاوف الكبيرة لدى الغرب خاصة أن روسيا تملك 70 % من القدرات النووية للإتحاد السوفيتي السابق .

أدت هذه التحديات إلى تغيير نوع التهديد ومستوى الخطر الذي كان الحلف الأطلسي يضعها في حساباته سابقا، ويتطلب ذلك ضرورة إجراء تعديل في وظيفة الحلف الأطلسي وإستراتيجيته ودوره ومهماته بعد أن كانت مصادر التهديد محصورة في إتجاه واحد ممثلا في القوة السوفيتية، تعددت بعد إنتهاء الحرب الباردة ، ليشمل النزاعات والحروب المباغتة كحرب الخليج وحرب البلقان مثلا ، ولتشمل إحتمالات تسرب القدرات النووية إلى دول أخرى ، أو تشتت القوى النووية السوفيتية في بعض الجمهوريات السابقة.

لقد غيرت طبيعة التحديات من مهمات الحلف كذلك ، فظهرت له مهمات جديدة غير عسكرية، مثل التدخل الإنساني لإيصال مساعدات غذائية ، والإغاثة في مناطق نزاعات خارج الإطار الجغرافي للحلف ، والمشاركة في حفظ السلم وفرضه ، ومواجهة الأزمات الإقليمية في بعض مناطق المصالح الحيوية ([٦٢]).

لقد ثار جدل كبير داخل الحلف حول السياسات والإستراتيجيات الجديدة التي يجب على الحلف أن يسلكها بعد تلاشي التهديد الرئيس الإتحاد السوفيتي ، وقد إختلفت وجهات النظر لتنقسم إلى ثلاثة

[61]- الحرب الشياشنية ،الأولى كانت بين روسيا والثوار الشيشان من عام 1994 إلى 1996 ، أدت إلى إستقلال فعلي وليس رسمي للشيشان عن روسيا وإنشاء الجمهورية الشيشانية بعد الهجمات الأولية من 1994 -1995 وحدوث معركة غرونزي المدمرة، أجبر الأتحاد الروسي على الإنسحاب بعد أن حاول أن يتحكم في منطقة الجبال الشيشانية ولكن تم إحباط كل هجماته عن طريق حرب العصابات الشيشانية، رغم قوة روسيا الهائلة في عدد الجنود، الأسلحة والمساندة الجوية، ما أدى إلى إضعاف معنويات الجيش ألروسي بالإضافة إلى المعارضة شبه العالمية ضد التدخل الروسي، مما حدا بحكومة بوريس يلتسين إلى إعلان وقف إطلاق النار في 1996 وتوقيع معاهدة سلام .

[62] -bichara kader l'elargissement à l'est et partenaiat euro – méditerranéen etudes internationales no 89 – 2003 p 86 .

إتجاهات رئيسة بين مؤيد بين مؤيد لحل حلف الأطلسي ، أو مؤيد لبقائه ، أو مطالب بتأجيل كل ذلك النقاش لفترة زمنية حتى تتضح جليا المتغيرات الدولية التي كان يشهدها العالم في تلك الفترة .

*** أطروحات مؤيدي توسيع الحلف :**

1 ـ إن قبول طلبات العضوية ، التي تقدم بها العديد من دول وسط أوروبا وشرقها ، من شأنه أن يوسع الرقعة الجغرافية التي يسيطر عليها الحلف .

2 ـ توسيع الحلف شرقا من شأنه تدعيم الأمن والسلام الدوليين، والتقليل من مخاطر إندلاع الحروب والأزمات، وتقويته دعائم الإستقرار في دول وسط أوروبا وشرقها ، كما يتفادى نشوء فراغ أمني ، من شأنه أعادة إحياء الحرب الباردة من جديد بين الشرق والغرب ، فضلا عن منعه تغلب الطابع القومي على الطابع القومي على الطابع الدولي ([٦٣]).

3 ـ تقديم المساعدات اللازمة لدول شرق أوربا ووسطها ، من أجل تحقيق الإصلاحات الداخلية ، في فترة التحول من النظام الشمولي السابق إلى الإتجاه الديمقراطي

4 ـ العمل على تحسين العلاقات بين تلك الدول ، مما يقلل من خطر الصراعات العسكرية فيما بينها .

5 ـ ضم دول أخرى للحلف يزيد في فرص إستمرارية الحلف وفاعليته ، وزيادة تأثيره في المستويين الإقتصادي والدولي كذلك .

6 ـ إنشغال روسيا الإتحادية بأزماتها الإقتصادية ، السياسية والإجتماعية ، بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي سيحرمها من حلفائها التقليديين مع ضمان إبعاد هذه الدول عن الهيمنة الروسية بعد ذلك .

***أطروحات المعارضين للتوسع في عضوية الحلف :**

1 ـ إن توسيع الحلف ليشمل دولا أخرى سيزيد من أعبائه الأمنية والدفاعية دون وجود تهديد حقيقي من دول وسط أوروبا وشرقها يستوجب توسيع الحلف .

[63]ـ د السيد مصطفى أحمد أبو الخير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 236 – 237 .

2 ـ قبول عضوية بعض الدول ورفض البعض الأخر ، سيضعف التيارات الإصلاحية في هذه الدول ، ويزيد من حدة التوتر في المنطقة ، وربما يؤدي إلى ظهور تكتلات أخرى ضد المصلحة العليا للحلف .

3 ـ سياسة تخفيض الميزانية الدفاعية التي إنتهجها الحلف عام 1994 تتطلب عدم الرفع من الإلتزامات الأمنية للحلف ، بل يلزم خفضها .

شروط الإنضمام إلى الحلف :

أسفرت دراسات منظمة حلف شمال الأطلسي حول أثر التغير في البيئة الأمنية في العقيدة العسكرية وهيكل القوة في الحلف عن تشكيل مجلس تعاون شمال الأطلسي لتعزيز التعاون مع دول شرق ووسط أوروبا، ثم طرح برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أشار إلى إتاحة عضوية الحلف لدول شرق أوروبا كذلك، وحددت وثيقة الشراكة من أجل السلام شروط الإنضمام إلى الحلف وهي :

1 ـ عضوية مجلس تعاون شمال الأطلسي أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

2 ـ أن تكون الدولة راغبة وقادرة على المشاركة في البرنامج .

3 ـ وجود مؤسسات ديمقراطية .

4 ـ التعاون السياسي والعسكري .

5 ـ إستعداد للمشاركة في هيئات الحلف ومراكزه، والقيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا .

6 ـ الإستعداد لتبادل المعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية.

لا تختلف الشروط التي أقرها الحلف كثيرا عن تلك التي صاغها قرار الكونغرس حول توسيع الحلف ، والتي شملت :

1 ـ وجود مؤسسات ديمقراطية بالدولة والإحتكام إلى القانون .

2 ـ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية .

3 ـ إقتصاد سوق حر .

4 ـ حماية حقوق المواطنين .

5 ـ إحترام الوحدة الإقليمية للدول المجاورة .

كما أن تلك الشروط سبق أن قدمها مجلس النواب الأمريكي في 04 جانفي عام 1995 بعنوان قانون إحياء الأمن القومي national security revitalization وأضاف إليها شروطا جديدة هي :

1 ـ السيطرة المدنية على القوات المسلحة ، الشرطة وأجهزة الإستخبارات .

2 ـ التمسك باليم والمبادئ ، والتعهدات السياسية الواردة في إتفاق هلسنكي وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

3 ـ التعهد بدعم مبادئ الحلف ، والمساهمة في أمن منطقة شمال الأطلسي .

4 ـ التعهد بالوفاء بالإلتزامات ، المسؤوليات والتكاليف المترتبة على عضوية الحلف .

5 ـ التعهد بتنفيذ تطوير البنية التحتية التي تسهل المشاركة في دعم أنشطة الحلف .

في عام 2004 ، إنضم إلى الحلف الأطلسي سبع دول جديدة هي : ليتوانيا ، لا تفيا إستونيا رومانيا، بلغاريا، سلوفاكيا ، وسلوفينيا ، بالنسبة لروسيا ، فقد كان لهذا التوسع أثر أعمق بكثير مما أحدثه إنضمام بولندا والتشيك والمجر ، فمن الزاوية الإستراتيجية تغيير الوضع في أوروبا تغيرا جذريا .

ففي الغرب أزاح الحلف روسيا على نحو حازم ساحل بحر البلطيق ، مما جعل مقاطعة كالينينغراد محاصرة من دول الحلف إذ تفصلها عن بقية الأراضي الروسية دولتان من دول الحلف هما بولندا وليتوانيا ، وفي الجنوب تم إحتواء روسيا من جهة ساحل البحر الأسود بحيث أضيف إلى عضو الناتو القديم تركيا عضوان جديدان هما رومانيا وبلغاريا وهناك نقطة مهمة تكمل هذه الصورة ،

فعشية انضمام الأعضاء السبعة الجدد تبني البرلمان الأوكراني قرارا يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية .

ما يمكن قوله على صعيد موجات العضوية المتتالية ، هو أن قمة الحلف الأطلسي التي عقدت في باريس عام 2002 ، قد بينت بوضوح أن قبول الدول السبع المذكورة قد إعتمد على أساس معايير نوعية مخفضة إلى حد كبير ، حتى مقارنة بشروط قبول بولندا والتشيك والمجر فجيوش الأعضاء السبعة الجدد غير قادرة على العمل المشترك مع القوات المسلحة الأأمريكية وحلفائها القدماء في أوروبا سواء من حيث تدريبها أو تسليحها ومع إحتمال قبول كرواتيا ومقدونيا وألبانيا في الحلف قريبا، يجب أن لا تنسى إطلاقا الشروط التي تفرض على نوعية القوات المسلحة لأعضاء الحلف وقدرتها على الدخول في عمليات مشتركة

وتجدر الإشارة هنا أن جورج روبرتسون أمين عام الحلف الأطلسي السابق قال في إحدى كلماته إن الناتو يعير الآن إهتماما أكبر لا إلى الجوانب النوعية للقوات المسلحة للمرشحين للعضوية ، بل لولايتهم للقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان وإقتصاد السوق . ([٦٤])

المطلبالثالث : الإستراتيجية الجديدة للحلف في الجنوب :

إتجه الحلف وبضغوط من الدول المتوسطية للإهتمام بمسألة العلاقة مع دول الجنوب ، فأعلن الحلف مبادرته تجاه المتوسط في أواخر عام 1994 ، لكن إهتمام الحلف يرجع إلى ما بعد قمة روما 1991 ، حيث تم إقرار صيغة جديدة لحلف أين يولي فيها الحلف أهمية خاصة من خلال سياساته لدى الدول المتوسطية غير الأوروبية .

لقد شكلت قيمة بروكسل في جانفي 1994 ، نقطة إنطلاق هذه المبادرة والتي أعربت من خلالها دول الحلف ضرورة البدء بحوار مع بلدان المتوسط لإيجاد دول الحلف ضرورة البدء بحوار

[64] -f stephen larrabee – l'étargissment et ses opposants – politique etranger 2 2007 ifri p 354 .

مع بلدان المتوسط لإيجاد علاقة صلة وتعاون، والبحث عن صيغ مستقبلية لترقية هذا الحوار إلى مرحلة التعاون والشراكة فيما بعد، على غرار الشراكة من أجل السلام الموجه لشرق أوروبا ، وسمى ب الحوار المتوسطي .

إذ يمثل مشروعا ذو طابع عسكري وأمني بالدرجة الأولى ، يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف ، حيث قومي الأزمات الشمالي والجنوبي يطبقان على منظمة إستراتيجية وحيوية للخيارات السياسية والعسكرية الأطلسية ، إن الحوار المتوسطي حذا حذو إتحاد أوروبا الغربية لإرساء قواعد جوار أمني بإعتبار أن أهمية المتوسط تنبع من متطلبات الأمن الأوروبي ، وتم إستبعاد الجزائر من الحوار رغم سعي بعض الأطراف إشراكها خصوصا البرتغال ، إسبانيا وإيطاليا ، ويرجع ذلك إلى إعتبارات كثيرة أهمها:

الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر والتحفظات التي أبدتها الأحزاب السياسية لإتصالات العلنية بين الجزائر والحلف والتي تم تفسيرها على أنها تدخلا في شؤون البلاد، كما إعتبرت مسألة تقويم الأزمة الجزائرية نقطة خلاف فيما بين دول الحلف نتج عنه تباعد في الرؤى وإختلاف في المقاربات حول الجزائر لكن في صيف 1998 ، بدأت العلاقات الجزائرية ، الأمريكية في الإنتعاش وذلك واقع لطبيعة المصالح التجارية والإقتصادية الأمريكية في الجزائر والذي إعتبر نوع من بني سياسة تحت مظلة الحلف أراء هذا البلد.

إن مسألة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغير متوسطي أثارت العديد من التساؤلات لكن يمكننا أن نستشف بعض مظاهر تلك التباينات فيما يلي :

ـ إن مسألة غياب نظرة إستراتيجية موحدة إزاء المتوسط يعكس طبيعة لإدراك التهديد أو الخطر حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التهديد عسكري ، في حين تقرأ الدول الأوربية ودور كل دولة في المتوسط تختلف حسب إدراكها للتهديد ربما هذا ما يوحي بوجود مفهومين للأمن : المفهوم

الأمريكي الصلب والمفهوم الأوروبي الناعم ، كما أن الدول غير المتوسطي أقل إهتماما ورغبة في تخصيص موارد للحوار تستجيب لحجم المخاوف من التهديدات ، التي ترى الدول المتوسطي أنها تتعرض لها .

ـ إن الدول الأوربية الغير متوسطية خصوصا ألمانيا ترى أن مسألة الإهتمام بالمحور الجنوبي على حساب منطقة أوروبا ، كما أن تنامي دور فرنسا ومساهمتها بأي ترتيبات أمنية بشكل حيادي سيكون على حساب ثقلها القاري أي أن مخاوف الدول الأوروبية المتوسطية يمكن معالجته عن طريق المساعدات الإقتصادية ومن خلال حوار أوروبي متوسطي لاحوار أطلسي مع دول جنوب المتوسط .

ـ كما كان للرفض الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدور الأوروبي في مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تأثير على سياسات المتبناة في المنطقة ، ولعل إفرازات إنشاء قوات عسكرية للتدخل في 1995 من طرف كل من إسبانيا ، البرتغال ، إيطاليا قوات إنتشار سريع ، قوة بحرية، والتي تم تحديد مهامها أثناء الإجتماع الوزاري لإتحاد غرب أوروبا عام 1996 ، في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، إغاثة وإجلاء المدنيين المساعدة في حالة الكوارث الطبيعية وملاحظة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية ، هذه الخطورة التي إعتبرتها دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط توجها خطيرا من شأنه أن يخلق هواجس أمنية بالإضافة إلى خشية الولايات المتحدة الأمريكية حدوث إنقسامات داخل الحلف مما إستدعى صياغة جديدة للتعامل مع دول جنوب المتوسط وذلك عن طريق الحوار الثنائي المباشر وكنتيجة لذلك أبرم الحلف إتفاقيات ثنائية عام 1995 ، مع كل من مصر وتونس والمغرب وموريتانيا .

بالإضافة إلى إسرائيل ثم الأردن في عام 1995 ، حيث تم عقد أول إجتماع لهاته الدول مع أحلف في برلين عام 1996 ، وتم إتخاذ بروكسل مقرا للحوار ، كما أوصى البيان الختامي لقمة الحلف في مدريد بضرورة تعزيز الحوار من خلال تشكيل مجموعة التعاون المتوسطي .

إن تعميق الحوار وتنشيطه وفق مقررات قمة مدريد أفريل 1997 ، كان أحد الركائز التي يتم إعتماده لتطبيق سياسة الحلف في إطار قمة واشنطن أفريل 1999 ، في إطار مقاومة جديدة للتعاون تعكس المفهوم الإستراتيجي الجديد للملف الذي تم تنبه في قمة واشنطن ، وفي صفو ذلك ، تم توسيع ذلك المفهوم ليشمل الجوانب السياسية، الإقتصادية ، الإجتماعية والبيئية وبذلك أصبح الحلف لا يعكس فقط الجوانب العسكرية بل أصبح متعدد المهام، ففي إطار الحفاظ على الأمن والسلم، وعلى الحوار والتعاون لمجابهة التحديات التي تواجه الغرب ، سمح الحلف للولايات المتحدة الأمريكية الإشراف وحماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية والسماح لها بحق المراقبة في المتوسط فالأهداف المبتغاة من ذلك تأمين مصادر الطاقة وحماية أمن إسرائيل ، حرية الملاحة، مما يوحي أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعزل الدول الأوروبية على مستوى قيادة الجنوب ، إن هذا التحرك خصوصا بعد توسيع عضوية حوار المتوسط من خلال إشراك أو بشكل ثنائي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإحدى دول الحوار خصوصا الجزائر التي إتخذت طابعا تقليديا منذ 1998 على يومنا هذا ، هذا ما يوحي إلى قراءة أطلسية جديدة للتعاون في بحر المتوسط من خلال إرساء معالم شراكة جديدة تقوم على :

ـ تشييد الموانئ البحرية الجاهزة لإستقبال القطع البحرية والبوارج الحربية لحلف الناتو .

ـ إنشاء مقر للقيادة العسكرية الأطلسية في شمال إفريقيا يكون مقرها إحدى موانئ دول المنطقة.

ـ إنشاء قوة تدخل سريع على غرار النموذج الأوروبي مهمتها إدارة النزاعات والصراعات في الإقليم التي من شأنها أن تهدد منابع الطاقة.

ـ القيام بمناورات عسكرية مع دول الحوار المتوسطي بصفة مستمرة من أجل تدريبها وتسليحها وتأهيلها تحسبا لأي طارئ ينتج عن إضطرابات داخلية في المنطقة .

ـ تكوين نخب سياسية وعسكريا قادرة على إدارة الأجهزة والمؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية.

ـ رصد لموازنات المالية العسكرية الموجهة للعتاد .

ـ عقد الإتفاقيات الأمنية والإستخباراتية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي .

إن هذه الرؤى تقترب كثيرا من تلك التي صورتها المعهد الأمريكي للمبادرات والذي يشرف عليه اليهودي الأصل ، رونالد لاودر ، والذي يعتبر منافسا لمركز السلام الذي أقامه شمعون بيريز.

لقد نظم المعهد مؤتمرين له الأول في الأردن، والثاني في إسرائيل بمشاركة أمريكيين وتركيين وأردنية رسمية كما شاركت شخصيات أمريكية معروفة كجورج شولتز ، وهنري كسنجر، إذ ووفقا لتصورات المعهد حول المبادرة الأطلسية الجديدة فإنه يرى أن مبادرة التعاون والحوار يمكن إسرائيل من تدعيم أمنها في المنطقة دون أن تندمج في المحيط العربي ، على عكس رؤية بيريز لمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يروج لفكرة إندماج إسرائيل بالمنطقة العربية على أرضية إقتصادية .

ولقد أكد أطراف الحوار في قمة براغ نوفمبر 2002 ، أهمية الترابط بين الأمن في أوروبا والأمن والإستقرار في المتوسط ، مع تدعيم الأبعاد السياسية والعلمية للحوار خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب ، هذا ما يعكس أثار أحداث 11 سبتمبر 2001 ، على إدراك مصادر التهديد والتركيز على هذا الملف بالذات أثناء المحادثات لقد تم تبني وثيقة بعنوان تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان كحالات التعاون الممكنة كما بحثت الدول أعضاء الحوار إمكانية ربط عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الأورو ، أطلسي والشراكة من أجل السلام كمكافحة الإرهاب ، على أساس تبادل الخبرات والمعلومات .

لقد أحدثت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، قطيعة إستراتيجية على مستوى التعامل والإستقطاب ما أدى إلى حشد دولي من الشرق الأوسط وجنوب المتوسط لا مثيل له لتجسيد سياسة الولايات المتحدة وأوروبا لمكافحة الإرهاب ، لكن بقدر ما إستطاعت هذه الأخيرة من إستقطاب أكبر وإنسجام أكثر للمواقف بقدر ما فتحت مجالا أخر للإختلاف فيما بين دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط بخصوص

سياسات الحلف التي ترى في دول المنطقة مجالا ومسرحا لتطبيق سياساته ليس كشركاء وإنما كدول تابعة لهذا التنظيم في حين تسعى دولا أخرى لتحسين العلاقات مع الحف ورفع مستوياتها .

لقد أكد الحلف على مضيه قدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة في قمة براغ أثناء الإجتماعي الوزاري الأطلسي ببروكسل ديسمبر 2003 ، خاصة في مجال الدفاع إن تحول مدركات التهديد وقواعد اللعبة والعلاقات البينية العربية والعلاقات العربية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أحدث تغيرا تعميقة وخطيرة وسلبية على المنطقة العربية سواء في جنوب المتوسط أو الشرق الأوسط ، وما تلاه من عمليات فكرية معقدة في إطار خطط مكافحة الإرهاب ، إذ شهدت تطبيقات في العراق من خلال الغزو ثم الإحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 ومن قبله الحرب على أفغانستان 2001

المبحث الثاني : الفكرة المتوسطية نشأت الحوار المتوسطي :

يهدف الحوار إلى تأسيس علاقات جدية مبنية على الثقة في حوض المتوسط وتشجيع أواصر حسن الجوار والتفاهم المتبادل لدحض الأفكار الخاطئة التي تدور حول أهداف الحلف كما يضع فرصة المشاركة الواسعة لكل الدول المتوسطية لصناعة أرضية للتشاور من أجل السلام، وتعد قمة مدريد حلف في أفريل 1997 ، المرجعية الأساسية لتفعيل وتنشيط الحوار بشكل متدرج ومنتظم قابل للتقدم إلى شراكة مؤسساتية ، ثم جاءت قمة واشنطن في أفريل 1999 لتجسيد وتكريس هذه القيم من أجل المقاربة المتوسطية المشتركة كما أشار البيان الختامي للقمة بنا الأمن في أوروبا مرتبط إرتباطا وثيقا بالأمن عسكرية وعلمية بين الضفتين وإن حصرت في دول المغرب العربي فقط منذ 1994 ، وتم توسيع عضوية الشراكة لاحقا إلى الجزائر بعدما كانت مقصاة في بداية العملية ([٦٥])،ويعود سبب الإقصاء إلى عاملين الأول هو عدم إتفاق دول الحلف حول طبيعة الأزمة الجزائرية والثاني غياب الرؤى السياسية حول الحوار الأطلسي .

وإلى غاية 1995 قبلت كل من مصر ، المغرب ، تونس ، إسرائيل ، موريتانيا، الأردن المبادرة بشكل فردي ، بإعتبار أنها وسيلة للإستقرار وإدارة الأزمات ومناقشة مختلف الميادين التي تحفز عملية التنمية ومهما يكن من أمر فإن الحوار المتوسطي بكل أبعاده هو جزء من مجموعة كاملة

[65]- بن عنتير ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

من الرهانات العالمية خاصة وأنها تتزامن في نفس الوقت مع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ومشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل إمتصاص الخصوصية المتوسطية وإحتكارها ، وما يزيد في تعقيد فهم أبعاد الحوار هو أن الأقاليم المتوسطية تعرف عدة أزمات وإختلافات في الهوية والأنظمة .

إن قراءة بسيطة في الحوار المقترح توضح بأنه عملية تنظيم المنافع بين أعضاء الدول المتوسطية بصفة متكاملة وأن إختلفت ثقافاتها وسياساتها ودياناتها ، ويرسخ حالة من الترابط الواقعي بفعل التخوم الجغرافي ([٦٦])، إذ فهناك مسلمة مفادها التنوع الفرعي للأقاليم كالإتحاد الأوروبي ، الشرق الأوسط ، المغرب العربي ، المشرق العربي ، فهذه في المتوسط وهو ما يخول للحلف السعي وراء إيجاد رفقاء أخرين كما إنتجت القمة مفهوم إستراتيجي جديد ، يدور حول إدراك ماهية التهديدات في إطار عالم تسوده العولمة والكثير من الإنزلاقات الأمنية وكذا ضعف السياسات الإقتصادية والإجتماعية الداخلية لدول الجنوب ، وهي معينة ومسؤولة عن إختلال النظام القائم للأمن في كل المنطقة ، فالنزاعات الحدودية وتنامي الحركات الدينية المتطرفة والإرهاب والجريمة المنظمة وحركات الهجرة غير الشرعية إضافة إلى نية بعض الأنظمة الفرعية في إمتلاك أسلحة دمار شامل ، وهو ما يهدد أمن المنطقة .

ولعل ما يزيد عمق الحوار المتوسطي هو البعد الديمغرافي والإنساني الذي يقضي بتقديم المساعدة للدول التي تعرف ضعف في تحول بنياتها الداخلية وفق مبادئ تعددية .

المطلب الثاني : الإطار الأساسية للعلاقات التعاون الأورو متوسطي :

الفرع الأول : الندوة حول الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM :

إهتمت الندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا بقضية الأمن في المتوسط منذ 1975 ، حيث أقر إعلان هلسنكي في 01 أوت 1975 ، الإرتباط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن المتوسط ، وخلال

[66]- حسن أبو طالب ، سياسة التعاون في البحر المتوسط ، السياسة الدولية ، العدد 118 ، سنة 1994 ، ص 64 .

ندوة بلغراد (1978 – 1979) تم إنشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط، أطلق عليها تسمية الندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا ، وعقدت هذه الأخيرة أول إجتماعها في عام 1979 ، في لافاليت la valette وكما طرحت الدول المتوسطية مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1981 وساهمت في هذا الطرح الدول المتوسطية غير المنحازة والتي لعبت دورا كبيرا في قمة كولو مبو colomboلدول عدم الإنحياز في 1976 ، حيث تم تبني نص هام يعتبر حوض المتوسط ، منطقة سلام في إجتماع للدول الغير منحازة في بريوني brioni ما بين 10 و 14 سبتمر 1984 ، وكذا إجتماع لافاليت la valette ما بين 03 – 04 جوان 1978 ، فقد طرحت معظم الدول المشاركة فكرة جعل المتوسط منطقة غير نووية، وأما في إجتماع الجزائر في 1990 ، فتم إقتراح إنشاء ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط (cscm) وقدمت من جهتها كل من إيطاليا في 1989 ثم إسبانيا في 1990 ، عن طريق وزراء خارجية البلدين مشروع مماثل في إجتماع المتابعة للندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا (csce) والمنعقد في مدينة بالما بجزيرة مايورك palma de majorque في سبتمبر 1990 ، وركز هذا المشروع على ثلاث نقاط أساسية وهي :

ـ التقارب الجغرافي والتاريخي ، مع ضرورة عدم إهمال البعد الثقافي .

ـ الترابط بحيث لا يمكن لأوروبا أن تشعر بالأمن ، ما دام المتوسط يعرف فوارق عدة في الديمقراطية والتنمية وفي الديمغرافية ([٦٧]).

ـ ضرورة أن تستعجل أوروبا في وضع ميكانيزمات الوقاية من الأزمات .

إعتبر المشروع الإيطالي ـ الإسباني هام ، كونه يأخذ بعين الإعتبار خصوصية منطقة المتوسط ، وبالرغم من أنه حاز على إرتياح عدد كبير من الدول والقبول خاصة من طرف البرلمان الأوروبي

[67]- les 3 d (démographie démocratie développement .

، إلا أنه لم يصل لحد دخول حيز التنفيذ ، بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا له ، ضف إلى ذلك التحفظات الفرنسية ([٦٨])

الفرع الثاني : الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط :

أعيد بعث مشروع ندوة الأمن والتعاون في المتوسط والتي يطلق عليها باللغة الأجنبية (cscm interparlementaire) أثناء إجتماع فينا لندوة الأمن والتعاون الأوروبي البرلمانية في 1990 ، تحت إشراف إتحاد ما بين البرلمانيات ، وتم عقد أول ندوة برلمانية للأمن والتعاون في 15– 20 جوان 1992 ب مالقا malaga ، بهدف وضع سياسة متوسطية يعدها أطراف متوسطين بأنفسهم ، وفي الإجتماع الثاني للندوة البرلمانية والتي عقدت من 01 إلى 04 نوفمبر 1995 ، في لا فاليت ، تمت الدعوة لإنشاء جمعية الدول المتوسطية، وإنحصرت الندوة فقط في الإطار الجغرافي للمتوسط، بحيث كانت مفتوحة لجميع الدول المشاطئة للمتوسط ([٦٩]) حيث لم يشارك في هذه الندوة إلا البرلمانيين التابعيين للدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.

إلا أنه منحت للقوات البحرية المتواجدة في المتوسط صفة المشارك الشريك participants associés وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، بريطانيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكذا بعض المجالس البرلمانية الدولية مثل البرلمانية الأوروبي ـ، لم تشارك فيها كل من البرتغال التي أقصيت منه، والجزائر لحل مجلسها ، ويوغسلافيا بسبب الحرب فيها وكذا إسرائيل لإعتراضها على الصفة التي منحت لمنظمة التحرير الفلسطينية .

صادقت الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط بالإجماع على وثيقة نهائية أطلق عليها وثيقة الإستقرار الإقليمي ، وتحوي هذه الأخيرة توصيات لحث الدول المشاطئة للمتوسط على

---

[68] Bichara khadra opcit p p 270- 271 .
Voir aussi : azzouz kerdoun , la sécurité en méditerranée (défis et stratégies) paris publisud 1995 p p 133- 135 .

[69] د . مصطفى بخوش ، مرجع سابق ، ص 77 .

إنشاء مركز لتسيير الأزمات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وكما أبدت الوثيقة رغبت الأطراف المشاركة في الندوة في تحويل منطقة المتوسط إلى فضاء خالي من السلاح النووي.

الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط تعتبر خطوة هامة نحو الشراكة والتعاون البناء في الفضاء المتوسطي ، كما أنها جاءت مختلفة عن المـــشروع الإسباني ، الإيطالي (cscm) وعـــن مســار (5 + 5) لمنطقة غرب المتوسط ([٧٠]).

ورغم ذلك فمشروع الندوة لم يرى النور لأسباب عدة منها رفض الولايات المتحدة الأمريكية إبداء الإعتراف للجهود المبذولة ورفضها للمشروع راجع لكونها ترى فيه محاولة لتقليل من نفوذها وإبعادها من منطقة البحرالمتوسط ، وأما فيما يخص فرنسا فهي تفضل أن تكون جهودها مركزة على مشروع غرب المتوسط ([٧١]).

الفرع الثالث : المنتدى المتوسطي forum méditerranéen :

المنتدى المتوسطي فكرة فرنسية، تعمل في أصلها على جمع جملة من المسؤولين والإداريين ، ورجال السياسة والخبراء والجامعيين من الدول الأوروبية والمغاربية التي تنتمي إلى الجزء الغربي من حوض المتوسط في إطار غير حكومي وتسعى بهذا الفعل إلى تطوير التبادلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وكذا ترقية الحوار والتعاون المتوسطي ، ونجد أن الرئيس المصري حسني مبارك تبنى بسرعة هذه الفكرة من خلال خطابه الذي ألقاه أمام البرلمانيين الأوروبيين المجتمعين في strasbourg بنوفمبر 1991 ، فسعت مصر بهذا الفعل ، وخاصة بعد شعورها بالإقصاء من مبادرة مجموعة (5+5) ـ إلى تأكيد نزعتها المتوسطية ،وعقد المنتدى إجماعه الأول في الإسكندرية في 3 – 4 جويلية 1994 ، بمشاركة 10 دول متوسطية هي : الجزائر ،المغرب ، تونس ، مصر ، تركيا ، اليونان ، إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا ، والبرتغال ، مع تقدم مالطا بطلب لتصبح عضوة في

[70]Bichara khadra opcit p p 276 voit aussi azzoz kerdoun opcit p p 142 .

[71]ـ د . مصطفى بخوش ، المرجع نفسه .

المنتدى ، ولم تدعى إلى هذا الإجتماع الأول إسرائيل بإعتبارها دولة محتلة وليبيا بسبب الخلاف الذي خلفته حادثة لوكاربي ، وتم في هذا الإجتماع إقتراح إنشاء منتدى متوسطي غير رسمي يكون فضاء للحوار وتبادل الأراء والأفكار والمشاورات، كما تقرر إنشاء ثلاث فرق عمل حول الحوار السياسي ، للتعاون الإقتصادي والإجتماعي ، والتعاون الثقافي ، وكان جدول لقاءات المنتدى المتوسطي كالتالي : اللقاء الأول كما سبق ذكره كان في الإسكندرية 1994 ، والثاني في سانت ماكسيم بفرنسا 1995 ، والثالث بطبرقة التونسية في 1995 ، واللقاء الرابع في برافيلو بإيطاليا سنة 1996 ، أما الخامس في الجزائر في 1997 ، أما اللقاء السادس ، فكان في بالما دي مايور في عام 1998 ...إلخ .([٧٢])

مثل هذا المنتدى من خلال لقاءاته هذه الإطار الوحيد تقريبا الذي ظل يشتغل رغم الظروف التي عرفتها المنطقة، إلا أن المنتدى يبقى لم يحقق أمنية الرئيس المصري ، ضف إلى ذلك ورغم أن هذا المنتدى يبقى مبادرة جد مفيدة في المنطقة إلا أنه لم يصل إلى تحقيق تجاوب كل دول المنطقة.

الفرع الرابع : مجلس المتوسط le conseil de la méditerranée :

يعتبر مجلس المتوسط مبادرة جديدة لمحاولة إنشاء هيكل للأمن والتعاون في منطقة المتوسط ، وجاءت فكرة إنشاءه من إقتراح وزير الخارجية المالطي في مارس 1992 ، وكان الوزير المالطي يراه شبيه بالمجلس الأوروبي إلا أنه سيضم الدول المحيطة للبحر المتوسط ، وكذا المنظمات الغير حكومية مع إمكانية ضم دول أخرى غير مشاطئة ، مما يعطي للمجلس طابع تمثيلي أكثر ، ونجد أن المجلس يساعد ويسهل تبادل الرؤى بين ضفتي المتوسط فالإختلاف حسب الوزير المالطي قد يولد تناسق من خلال إيجاد هيكل يسهل الحوار ويخدم مصالح الأطراف ، وأما بخصوص الإنضمام

[72] د . مصطفى بخوش ، مرجع سابق ، ص ص 78- 79 .
وكذلك . azzouz kerdoun opcit p 148

للمجلس فهو مرتبط بالإعتراف وقبول مبادئ الأمم المتحدة ، وإحترام مبادئ حقوق الإنسان ، وكذا إحترام القوانين .

إن المشروع المالطي يعبر عن دبلوماسية إيجابية تشجع الحل السلمي للأزمات التي تمس بأمن وإستقرار المنطقة، إلا أن بعد ثلاث سنوات من إقتراحه ، أصبح المجلس شبيه بـ الرسالة الميتة ، لأن تحوله إلى مشروع لم يلهم الدول ([٧٣]).

المطلب الثالث : المحاور الأساسية لتعاون الإقليمي غرب المتوسط

الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط :

تعتبر الهجرة ظاهرة بشرية قديمة، وظاهرة عالمية معقدة في عالمنا المعاصر ، بالرغم من أن الهجرة تعتبر قديمة قدم الإنسان نفسه، إلا أن عملية الهجرة والنزوح بشكل جماعي وكبير يعتبر ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 مليونا قد هاجروا من أوروبا خلال السنوات 1870 – 1918 ، وأن المهاجرين من الصين لوحدها قد بلغ ما بين 70 –80 مليونا سنويا خلال الفترة نفسها، وإذاكان المهاجرون الأوروبيون قد هاجروا إلى العالم الجديد، فإن المهاجرين الصينيين المتمسكين بثقافتهم قد إنتشروا في أسيا، لكن الهجرة قد تقلصت بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث وصلت إلى شبه توقف خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين ، وتعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين بعد الحرب العالمية

[73]- azzouz kerdoun opcit pp 149- 150 .

الثانية من أكبر الهجرات المعاصرة، حيث وصل عددهم إلى أكثر من مليون جاء معظمهم من أوروبا ، وشمال افريقيا ، والشرق الأوسط ([٧٤]).

وبسبب القيود التي تفرضها الدول في وجه الهجرة برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، التي تتحدى الحدود وقيود الهجرة، ولعله من أبرز وجهات الهجرة غير الشرعية التي يشهدها العالم هي الهجرة نحو أوروبا ، دفعت هذه الظاهرة الدول الأوروبية إلى إتخاذ العديد من السياسات لمواجهة تدفق الهجرة غير الشرعية ، ويشكل موضوعية الهجرة غير الشرعية أهم الموضوعات في أجندة العلاقات المتوسطية ، فأوروبا تريد وقف تدفق هذا النوع من الهجرة نحوها بأية صورة وأما الدول المغاربية فهي لا تملك القدرة على وقف تدفقها كما أنها لا تملك القدرة على معالجة أسبابها، ونجد أنه في السنوات الأخيرة تتفاعل العلاقات الأوروبية ، المغاربية وفي هذه المعادلة وفي إطار جهود التعاون في منتدى 5 + 5 ([٧٥]) .

نقصد بالهجرة لغة الإغتراب أو الإنتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الزرق ([٧٦]) أما من النواحي السياسية والقانونية فإن مصطلح الهجرة يحظى بإختلافات كثيرة منبعها الجانب الذي يركز عليه التعريف ، وغالبا ما يتعلق بأسباب ودوافع الهجرة وأنواعها، ودون الخوض في تعريفات الهجرة نشير هنا إلى أن هذا الموضوع قد أصبح يحظى بإهتمام دولي واسع ، نظرا لتزايد أعداد المهاجرين الذين يرغبون في الإنتقال من بلد إلى أخر ، أما بسبب السعي وراء مصادر العيش أو تحسين المستويات المعيشية ، أو لأسباب سياسية وأمنية وغيرها .

---

[74]ـأ . د مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، الهجرة في إطار العلاقات الدولية مجلة دراسات ، طرابلس المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر السنة الثامنة، العدد الثامن والعشرين ، ربيع 1374 / 2007 ، على الموقع الإلكتروني للمجلة : :http.www.dirassat.com.ly/2007/28/index.htm

[75]مرجع نفسه :
أنظر كذلك:
Claudio boulzman et mauel blucher de l'immigration a l'intégration en europe a chacun son modèle le monde diplomatique n° 627 juin 2006 .

[76]ـ معجم الكافي ، بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، الطبعة الثالثة ، 1994 ،ص 1055 .

الفرع الثاني : محاربة الإرهاب :

إن تاريخ 11 سبتمبر 2001 ، سجل كمحطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، فما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، قلب المفاهيم وغيرالموازين على المستوى الدولي ، إن الحرب ضد الإرهاب التي تلت الهجمات الإرهابية، غيرت الكثير من المفاهيم السائدة ، تماما كما غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات التوازنات بين الدول ، إن المشكلة متعلقة بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة، بمعنى عجز النظام الدولي القائم عن إدارة توازنات المجتمع الدولي الراهن ، فمن عادة التاريخ أن ينتج نظاما جديدا بعد نهاية فترات الحروب الواسعة، وهذا على الأقل ما أكده الواقع، فبعد نهاية حرب الثلاثين عاما في أوروبا 1618 – 1648 توصل العالم إلى معاهدة ،وإستفاليا ، التي صنعت عصرا كاملا من عصور العلاقات الدولية المؤسسة على المساواة بينالدول وإحترام سيادتها بشكل متبادل ، وبعد هزيمة نابوليون عام 1815 تأسس عالم جديد على ما سمي بنظام توازن القوى فكان إتفاق فيينا الذي أعاد رسم الحدود الأوروبية ، وأنجب القرن الدبلوماسي 1815 – 1914 ، وبعد نهاية فترة الحرب العالمية الأولى ، تم بناء عالم جديد على أساس فكرة جديدة هي التنظيم الدولي ، الذي أنشأ بموجب إتفاقية فرساي عصبة الأمم كمنظمة تعمل على تنظيم المجتمع الدولي والإنتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التعاون، ورغم أن الحرب العالمية الثانية إندلعت في ظل العصبة إلا أن نهايتها أدت إلى بروز هيئة الأمم المتحدة ، كمنظمة متطورة تعمل على تمثيل وحماية الدول ، وأما عن مرحلة الحرب الباردة فقد إنتهت منذ أكثر من عقد ، وإذا أخذنا بمنطق الماضي ، كان لا بد على العالم إيجاد تنظيم جديد يعمل على إيصال المجتمع الدولي إلى مرحلة أفضل من التنظيم لعالم ما بعد الحرب الباردة ، إلا أن هذا الأمر لم يحدث رغم محاولات التطوير التي عرفتها المنظمة الأممية تحت عنوان الدبلوماسية الوقائية في أوائل تسعينات القرن الماضي .

إن أحداث 11 سبتمبر ، أدت إلى إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخارطة الجيو ، سياسية العالمية ، وهذا معناه بالمفهوم السياسي أن العنصر الأمني أصبح السمة المهيمنة على العلاقات الدولية، والدليل أن الشرق الأوسط أضحى تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى أوروبا الموحد تحاول أن تكون شريكا فاعلا في رسم معالم النظام الدولي الجديد عن طريق طرحها عدة مبادرات إقليمية الواحدة تلوى الأخرى، من بينها مبادرة منتدى 5 + 5 التي تحاول أوروبا من خلالها تحصين نفسها من التوترات والأخطار القادمة من الجنوب ، ومن المحاور الأساسية لهذا المنتدى الحواري بين شمال وجنوب غرب المتوسط محاولة إيجاد سبل لإحتواء ظاهرة الإرهاب الدولي عامة والمتوسطي خصوصا، وما يحدث حاليا ما هو إلا إستكمال لترتيبات النظام العالمي الجديد التي بدأت في أوائل تسعينات القرن الماضي .

فعلى المستوى الإقتصادي دخلنا مرحلة العولمة الإقتصادية، إذا أصبح العالم يتجه نحو نظام إقتصادي واحد بمفاهيم ومقاييس موحدة ، أما على المستويين السياسي والثقافي فكل شئ تغير في إتجاه نظام عالمي يعتمد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والإنفتاح والتفاعل بين الثقافات والأديان ، ولقد دخل العالم عصرا إستراتيجيا جديدا قائما على عولمة الأزمات والعمليات الإرهابية مما أحدث تغيرا ت هامة في النظام العالمي ، الذي لا يعرف أحد كيف سيكون شكله وقواعده وتوازناته ، إلاأن هناك علاقة مباشرة بين الكارثة الإجتماعية الفقر ، المجاعة ، الجهل والأوبئة ....) وإنتشار النزاعات والحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة وظاهرة الإرهاب الدولي ، بفعل إزدياد الفوارق بين العالمين المتقدم والنامي بنسبة ثلاثة أضعاف وهو ما يطلق عليه الطابع اللامتكافئ وغير المتكمل للعولمة .

إذا تساءلنا حول المقصود بالإرهاب نجد أن تعريفه ([٧٧])مسألة جد معقدة نظرا لصعوبة توحيد الأراء حول مفهوم واحد له ولأن كلمة إرهاب أصبحت على كل لسان وتطلق على العديد من أعمال العنف التي لا يمكن وصفها بالإرهاب ، ورغم الصعوبات التي تعترض تحديد تعريف للإرهاب إلا أن هناك محاولات لتعريفه ومن بين التعريفات المتعلقة بهذه الظاهرة المعقدة نذكر على سبيل المثال تعريف تورنتو thoronton الذي يرى أن الإرهاب عمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير إعتيادية ينتج عنها إستخدام التهديد والعنف ، وأما وولتر walter فيرى في الإرهاب عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر : فعل العنف أو التهديدبإستخدامه ، ردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا أوالضحايا المحتملة ، وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد بإستخدامه ونتائج خوفه ، أما ميكولوس mickolus فيقول أن الإرهاب هو إستخدام أو التهديد بإستخدام القلق الناجم عن العنف غير الإعتيادي لأهداف سياسية، ويقصد منه التأثير على مواقف وسلوك مجموعة إستهدفها العمل أكثر من أستهداف الضحية المباشرة.

إن جملة التعاريف السابقة ركزت على الإستخدام التكتيكي للإرهاب من طرف الأفراد والجماعات والذي يخلق جو من الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية، مما يجعل من هذه التعاريف ناقصة، فمن الطبيعي أن لا يتناول مفكروا الغرب الإرهاب الرسمي الذي تمارسه الدول ضد الشعوب المستضعفة (*[٧٨]) وإكتفاءهم بتعريف الإرهاب السياسي الذي يقوم به أفراد أو مجموعة أفراد ضد دولتهم أو دولة أخرى أجنبية، إن هذا الأمر يقودنا إلى أهمية تحديد أنواع الإرهاب مع ضرورة التميز ما بين الأعمال الأرهابية وأعمال المقاومة .

---

[77]- د . إسماعيل الغزال ، الإرهاب والقانون الدولي ، بيورت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1990 ، ص ص 09 – 13 .

[78]*أكبر مثال هو إرهاب الدولة الذي تمارسه الدولة الذي تمارسه الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، خارقة بذلك الشرعية الدولية وتحت أنظار المنظومة الدولية ؟.

تختلف تسمية الإرهاب بإختلاف أنواعه ومصادره ويمكن تقسيمه حسب القانون الدولي إلى نوعين أساسيين هما : ([٧٩])

1 ـ إرهاب الأفراد ، الذين يرتكبون العمل الإرهابي مباشرة ، وهو العمل الذي يقتضي معاقبة الأفراد وفقا للقانون الدولي والإتفاقيات الدولية وذلك بصرف النظر عن قوانين بلادهم .

2 ـ إرهاب الدولة ، وذلك عندما تخالف الدولة المبادئ الأساسية والأحكام المتعارف عليها في القانون الدولي ، بما في ذلك أحكام قانون الإنسان والقانون الإنساني الدولي ، وبهذا الفعل تصبح الدولة المتورطة في عمل إرهابي بشكل مباشر أو غير مباشر ، مسؤولة أمام القانون الدولي (** [٨٠])وما يترتب على ذلك من جزاءات وتعويضات عن الأضرار التي تلحقها بالدول الأخرى والأفراد ، بمعنى أن هناك إرهاب يقوم به أفراد ومجموعات أو منظمات غير حكومية ، وإرهابية دولة أو ما يطلق عليه الإرهاب الرسمي .

الفرع الثالث : الجريمة المنظمة وأمن المتوسط :

إن الصراع ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي بإقتحامها ميادين جديدة وذلك عن طريق إكتسابها تقنيات متطورة، وكذا إنتقالها من التسلسل العصري التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة بإستنادها على شبكات تنظيمية واسعة، إن لإنتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم .

[79]ـ د . كمال حماد ، الإرهاب والمقاومة في ضو ء القانون الدولي العام ، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003 ، ص 78 .

[80]ـ ** مثال ليبيا التي تورطت أمام القانون الدولي ، بفعل حادثة لوكاربي ، وفي القابل المثال الإسرائيلي الذي يبقى دون عقاب .

نقصد بالجريمة بوجه عام ، ([٨١])كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والإقتصادية، ولقد إهتم جملة من العلماء بتعريف الجريمة فإختلفت التعاريف بإختلاف تخصص العلماء ، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة تعارضا لسلوك الفرد مع سلوك الجماعية ، ومن ثم المجرم هو كل من يرتكب فعل مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع الجريمة ننتمي إليه ، في حين يعتبر علماء الإجتماع بأن الجريمة هي التعدي أو الخروج عن السلوك الجماعي ، ومن هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائد في المجتمع فيسبب ردة فعل إجتماعية ، أما علماء الدين فيرون في الجريمة خروجا عن طاعة الله ورسوله وعدم الإلتزام بأوامره ونواهيه .

إن جملة التعاريف السابقة تعبر عن موضوع الجريمة في إطار الحياة الإنسانية والإجتماعية ، إلا أنها تعتبر ناقصة من عنصر حاسم إلا وهو الفصل بين الفعل المرفوض إجتماعيا والذي ينتج ردود فعل إجتماعية فقط ، وبين الفعل المرفوض إجتماعيا والذي لا بد من أن يترتب عليه عنصر العقاب الجزائي ، وما يحول سلوك الشخص من فعل مرفوض إجتماعيا إلى جريمة هو النص القانوني الذي يحدد عناصر الجريمة والعقوبة المقررة لها ، وعليه التعريف القانوني للجريمة هي كل عمل أو إمتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية([٨٢])،وإذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساسا معيار طبيعتها ، نجد أنالجريمة أنواع : منها الجريمة العادية (مثل السرقة، القتل العمدي ، المتاجرة ....) ، الجريمة السياسية (هي الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات ويشمل نشاطها مجالات مختلفة منها المتاجرة بالمخدرات والسلاح والأعضاء البشرية وكذا الهجرة السرية، وتعرف اللجنة الرئاسية الأمريكية الجريمة المنظمة على أنها إتحاد شخصين أوأكثر ، يعملون في نطاق

[81]- د . أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام ، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ن ط 3 ، 2006 ، ص 25 .
[82]- المرجع نفسه .

جغرافي معلوم لإرساء إحتكار كلي أو جزئي في مجال من مجالات العمليات الإجرامية، التي تضمن لهم ربحا متواصلا، وقد يلجأ هؤلاء إلى أساليب مختلفة للإبقاء على نشاطاتهم غير الشرعية كالعنف والرشوة . ([٨٣])

تتوسط منطقة البحر الأبيض المتوسط قلب العالم ، كما تفصل المنطقة بين الشمال الغني والجنوب الذي يعاني ويلات الفقر مما جعل من المنطقة معبر هام ومعتبر سواءا لتنقل الأفراد أوالتجارة العالمية، وبفعل هذا الموقع الإستراتيجي أصبحت دول البحر الأبيض المتوسط عامة وغرب المتوسط خاصة، تعاني من مشاكل عدة ، ومن بينها الجريمة المنظمة التي أصبحت تتخذ أشكالا مختلفة نذكر منها :

1 ـ تجارة المخذرات .

2 ـ تهريب الأسلحة .

3 ـ شبكات تبييض الأموال .

4 ـ ظاهرة المتاجرة بالأفراد (تهريب المهاجرين، شبكات المتاجرة بالأعضاء البشرية ، والمتاجرة بالأطفال ....إلخ) .

5 ـ الإجرام المعلوماتي .

العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أوحق سياسي للمواطنين ، الجريمة العسكرية هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين وأفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري وقوانينه ، والجريمة الإرهابية ظهرت في نهاية القرن العشرين وأصبحت تكتسي طابعا دوليا معقدا ([٨٤])وهناك نوع أخر من الجرائم

[83]ـ بولعراس بوعلام وجبابلة فريد ، الجريمة المنظمة الوجه الأخر للإرهاب الدولي ، الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 471 ،ـ أكتوبر 2002 ، ص 08 .
[84]ـ المرجع نفسه، ص ص 34- 46 .

، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود ، المتاجرة بالأسلحة والمخذرات شبكات تهريب المهاجرين السريين ....

ولعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو إرتباطها بعنصر التنظيم ، بحيث أنها تعمل بالإشتراك فيما بينها وبكفاءة وإنسجام كبيرين، وأكثر من ذلك ، نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة ونفوذ ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم ، كما إستفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي والوتيرة السريعة للتحولات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخذرات والأشخاص ، والأسلحة أو المواد الخطيرة ، وتشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية ([٨٥]).

جاء في تعريف شامل وواسع صدر عن الأنتربول عام 1988 ، أن منظمات الجريمة المنظمة هي كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي ، لا تعترف بالحدود الوطنية ، وهدفها الأول والأساسي هو تحقيق الربح والفائدة .

المبحث الثالث : الأمن والتعاون في حوض الأبيض المتوسط :

المطلب الأول : التحديات الأمنية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط :

[85]- ن لحيني ت ج إسماعيل / ح أوقاسي ، العالم أمام التحديات الأمنية، الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، ع 519 ، أكتوبر 2006 ، ص ص 13- 14 .

أعتقد الكثير من المفكرون أن دور الحلف الأطلسي سينتهي بتفكك الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي أواخر عام 1990 خاصة وأن نظيره الشرقي (حلف وارسو) الذي كان يضم دول الكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي السابق قد زال من الوجود .

كما كان ينتظر أن يقوم الناتو بحل نفسه هو الأخر ، فالتهديدات التي أنشأ من أجلها قد زالت غير أنه بدأ مرحلة جديدة من مسيرته مخالفا بذلك كل التوقعات وكلا لنظريات الإستراتيجية فلم ير قادة الحلف في إنهيار وارسو ما يدعو إلى إعادة صياغته بطريقة تعكس غياب مصدر التهديد الرئيس ، بل أخذ يدعم نفسه ويوسع عضويته لتشمل دولا سابقة في الكتلة الشرقية|.

الحلف الأطلسي قام بتغيير عقيدته العسكرية، وأخذ على عاتقه أدوار سياسية تتعلق بالأمن في كامل أوروبا دون التقيد بتقسيمات جغرافية سابقة ، كما وجه لنفسه أدوارا في محيط منطقة البحرالمتوسط ككل قيل إنها إنسانية، وأعتمد القادة الغربيون إستراتيجية جديدة لإطالة أمد الحلف بما يناسب القطب الدولي الواحد ، ولدعم الدورالغربي في شؤون العالم أجمع .

لبناء الحلف وإستمراره على أرضية فكرية صلبة ، بدأ الغرب الترويج لنظرية توازن التهديد وهي نظرية وضعها ستيفن والت stephan walt ([٨٦]) عام 1985 ، تقومهذه النظرية على فكرة أن الدول تتوازن في مواجهة مصدر التهديد ، وليس القوة المجردة ، وذلك عبر تحديد مصدر هذا التهديد وطبقا لنظرية والت فإن إختفاء مصدر التهديد الرئيس (تفكك الإتحاد السوفييتي وزوال الكتلة الشرقية) لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط حلف شمال الأطلسي وتفككه ، وإن إستمرار هذا الحلف يتوقف على طبيعة نشأته ومدى صلابة هياكله ومؤسساته، كما يتوقف بالدرجة نفسها على إدراك أعضاء الحلف لوجود مصادر تهديد أخرى تسلتزم مجابهتها ، ولا يؤثر في ذلك كثيرا مدى إتفاقهم أو إختلافهم حول ترتيب درجة تهديدها .

[86]- ستيفن والت ، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد .

إنطلاقا من هذه النظرية بدأ الحلف يرتكز على مفهوم واسع للتهديدات الجديدة تم تعريفها بأنها تهديدات غير مباشرة للأمن الأطلسي ، مع عدم إستبعاد التهديدات المباشرة التي إنتقلت إلى المرتبة الثانية في سلم التحديات ، وساعد على ذلك بروز مفاهيم جديدة للتهديدات تستوجب إستمرار الحلف في رأي الساسة الغربيين، تهديدات تتبع من عدم الإستقرار السياسي ، إضافة إلى الإرهاب والتطرف وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية ، وحتى إنتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأخرى تم إعتبارها نوعا من التهديدات غير المباشرة أو ما يعرف اليوم بتهديدات ما بعد نظام وإستفاليا .

وبما أن العدو الرئيس (الشيوعية) قد زال كان لا بد من البحث عن عدو جديد وإبراز مدى خطورته ، حتى لا يقتصر الأمر على تخمينات عامة، أو أعداء غير محددين ، في هذا السياق التزم كثير من الساسة الغربيين الحذر ، غير أن بعضهم عبر بصراحة وحدد العدو الذي يجري إختلافه ، كان من بينهم ويلي كلايس willy clacs الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي فعندما سئل كلايس عن مصداقية بقاء الحلف في ظل النظام الدولي الجديد رد بالقول : إن الضرورة تقتضي بقاء الناتو ، وذلك لوجود متناقض جديد مع الغرب يتمثل في الحالة الإسلامية.

فالتطرف الإسلامي أصبح أخطر بكثير من الشيوعية ، ([٨٧])وبما أن إحتمالات التهديد أصبحت تأتي من خارج أوروبا ، فقد تم الإتفاق علىإعداد قوات الحلف للعمل خارج القارة وذلك في أي أزمة تهدد مصالح أوروبا بشكل عام، ولأن القدرات العسكرية لدول الإتحاد الأوروبي لا تسمح بنقل القوات إلى مسافات بعيدة فقد جرى البحث عن بدائل ، وتم الإعتماد مؤقتا على قدرات الولايات المتحدة في هذا المجال

إن الإستراتيجية الحديثة بمعناها الواسع أو الشامل لم تعد محصورة في العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب ، بقدر ما أصبحت عملا يزاوله السياسيون والإستراتيجيون .

[87] -ted galen carpenter the mediterranean cauldron in mediterrainean quartely mediterranean security at the cross road vol 8 n°2 spring 1997 p 56 .

المطلب الثاني :ترتيبات الأمن والتعاون في حوض البحرالأبيض المتوسط

1 - الحوار العربي الأوروبي :

إنطلق الحوار العربي الأوروبي سنة 1973 فشكل أوسع محاولات التقارب المتوسطي إنتشارا جغرافيا ، وحتى إن لم يكن لهذا الحوار مطامح متوسطية شاملة بقدر ما كان يرمي إلى تأسيس قناة تواصل بين أبرز مجموعتين دوليتين حول المتوسط ، إحداهما على الضفة الشمالية وهي المجموعة الأوروبية ، والثانية على الضفة الجنوبية وهي جامعة الدول العربيةفإنه كان يغطي أوسع رقعة جغرافية حول المتوسط .

ودون الرجوع إلى الظروف التي أدت إلى ظهور هذا الحوار يمكن التأكيد أن منطلقه تاريخي حضاري على أساس متكافئ ، وأن غايته المباشرة إقليمية وهي خير المواطن على الضفتين ، وإن غايته المطلقة عالمية وهي تحقيق خير الإنسانية.

هذا ما يظهر جليا من خلال التعريف المشترك لهذا الحوار على أنه تفاعل بين حضارتين عظيمتين لكل منهما إسهامها العظيم في التراث الحضاري الإنساني، ومن ثم فإنه يستهدف خير الإنسان العربي والإنسان الأوروبي ، ويتطلع لبناء عالم أفضل يعمه الرخاء ويسوده السلام القائم على العدل .

وقد إستند هذا الحوار إلى ركنين أساسيين : " أولهما سياسي يتمثل في الإنخراط الأوروبي في تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط ، وثانيهما إقتصادي يتمثل في رعاية المصالح المشتركة للجانبين وتطويرها .

شهد هذا الحوار إحداث عدد من الهياكل نذكر منها اللجنة العامة، وسبع لجان قطاعية ولجنة ثلاثية ، كما تم تشخيص جملة من المشاريع المشتركة المهمة والطموحة التي إصطدم تسجيدها بعدد

من العراقيل الناجمة بالخصوص عن تفاوت درجة الإنسجام في كل مجموعة وتباين درجة تعلق أعضائها بمبدا قيام هذا الحوار .

إلى جانب غياب درجة كافية من الوعي بالإنتماء إلى فضاء مشترك ، وبخطورة التحديات المطروحة على الجميع، وإستحالة مواجهتها في صيغة المفرد أو حتى في صيغة الإشتراك خارج الفضاء المتوسطي ، وهذا لفقدان التركيز على فكرة المتوسط ووحدة مصير الشعوب المطلة عليهأضف إلى ذلك المناهضة الأمريكية لقيام هذا الحوار في منطقة تدخل ضمن نفوذها ، من أجل هذا وذاك بقيت هذه المبادرة تراوح مكانها ، ثم سرعان ما تلاشت مع مرور الوقت وبروز مبادرات أخرى.

2 ـ التقارب المتوسطي في إطار حركة عدم الإنحياز :

في مطلع السبعينات بدأ يبرز لدى الدول المتوسطية من مجموعة دول حركة عدم الإنحياز وعي بوحدة المتوسط وبضرورة إيجاد أرضية تفاهم بين دول المنطقة وإجتثات كافة مصادر التوتر بينها، وقد طرحت هذه الدول جملة من الأفكار والبرامج الرامية إلى تحويل المتوسط إلى فضاء أمن وتعاون وسلام ، وذلك بغلق القواعد العسكرية الأجنبية بالمتوسط وسحب الترسانات البحرية العسكرية الأجنبية منه، وضبط المبادئ والخطوط العريضة للتعاون والتنمية المشتركة بالمتوسط ([88]).

رغم أن هذه الدول لم تتوصل إلى عقد ندوة دولية لتدارس هذه المسائل متوسطيا، فإن فكرة تحويل المتوسط إلى واحة أمن وتعاون أصبحت هدفا أساسيا للدول المتوسطية غير المنحازة التي أخذت تلتقي بصورة دورية في مستوى وزراء الخارجية إلى أن توصلت سنة 1987 إلى إعتماد برنامج للنهوض بالتعاون الإقتصادي فيما بينها مع التأكيد على الربط بين الأمن والتعاون في كل من أوروبا والمتوسط ، وقد تأكدت هذه المقاربة في قمة عدم الإنحياز المنعقدة في بلغراد سنة 1989 .

3 ـ التقارب المتوسطي في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوروبا :

[88]ـ محمد نعمان جلال ، حركة عدم الإنحياز في عالم متغير ، القاهرة ، الهيئة المصرية ، للكتاب ، 1987 ، ص 164 .

تعتبر ندوة الأمن والتعاون في أوروبا إطارا أخر تتأكد فيه فكرة المتوسط عبر إنخراط العديد من الدول المتوسطية غير الأوروبية في هذه الندوة التي أنطلقت في هلسنكي سنة 1971 وهذا الإنخراط يعكس الطبيعة الشمولية التي تميز نظرة هذه الدول للفضاء المتوسطي كما يترجم سعيها إلى الإقناع والفعل لغاية ربط مسار الأمن والتعاون في أوروبا بمسار الأمن والتعاون بالمتوسط ليشكلا مسارا واحدا .

لقد توصلت الدول المتوسطية غير الأوروبية إلى دفع ندوة هلسنكي إلى تخصيص باب كامل من بيانها الختامي سنة 1975 للمسائل المتصلة بالأمن والتعاون في المتوسط، وقد تحقق ذلك نتيجة مشاركاتها المتواصلة في الإجتماعات المنعقدة في إطار الندوة وتقديمها لوجهات نظرها في كافة القضايا المطروحة في صلب تلك الإجتماعات .

في هذا الإطار لا يمكن التغاضي عن الدور الإيجابي الذي إضطلعت بهجل دول جنو ب أوروبا في سبيل توسيع الرؤية الأوروبية لمسألة الأمن والتعاون لتشمل المتوسط ، حيث شكلت هذه الندوة بدورها إطارا ملائما لتشكل رؤية متوسطية أوسع لقضايا مهمة مطروحة تتصدرها قضيتا الأمن والتعاون .

4 ـ التقارب المتوسطي في إطار الأمم المتحدة :

لم يكن للوعي المتوسطي الذي بدأت تتشكل معالمه في الأطر التي سبق إستعراضها أن يغيب عن الدول المتوسطية في الإطار الأمثل الذي يوفره المنتظم الأممي ، حيث كان لها دور فاعل في إعطاء مكانة دولية لمفاهيم ورؤى جديدة إقليمية المنشأ مثل الترابط بين الأمن والتعاون في أوروبا بالأمن والتعاون في المتوسط، وتحويل المتوسط إلى بحيرة أمن وتعاون لأن السلام والأمن بالمتوسط يؤثر مباشرا في السلام والأمن الدوليين ، كما من حق الدول المتوسطية الإضطلاع بدور أساس في النهوض بالأمن والتعاون في المنطقة .

إن المتأمل في مسيرة تشكل الوعي المتوسطي عبر مختلف هذه الحلقات والأطر يجدها رغم تفاوتها في مستوى الإنتشار الجغرافي وفي مستوى درحة الإلتزام المعنوي والمادي متماثلة المركز الذي يتميز بمخالفته للطبيعة في المتوسط، حيث نجده يستقر فيحوضه الغربي الذي شكل دوما بشطريه الشمالي والجنوبي منطلق المساعي إلى بلورة وعي متوسطي .

يشكل الحوض الغربي للمتوسط مسرح المبادرات الجادة لبلورة تعاون متوسطي ، إنه يمثل نواة المتوسط الصلبة التي يمكن أن يستند إليها أي مشروع متوسطي شامل .

تشير الجمعية العامة للأمم المتحدة ووفقا لقراراتها السابقة بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما فيها القرار 51 / 50 المؤرخ في 10 ديسمبر 1996 ، إلى تأكيد الدور الرئيس لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم السلام وتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتضع في إعتبارها جميع الإلتزامات السابقة وجميع المبادرات التي إتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والإجتماعات الوزراية والمنتديات المختلفة التي عقدت مؤخرا بشأنمسالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقر بأن الأمن في هذه المنطقة لا يتجزأ ، وبأن تعزيز التعاون بين هذه بلدان يهدف إلى تشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية لجميع شعوبها سيساهم إلى حد كبير في تحقيق الإستقرار والسلام والأمن في المنطقة .

تلح الأمم المتحدة على ضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة ، وأنا لتطورات الإيجابية في جميع أنحاء العالم ولا سيما في أوروبا وفي المغرب العربي وفي الشرق الأوسط يمكن أن تعزز إحتمالات زيادة توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات ([٨٩])..

[89]* الجلسة العامة رقم 678 كانون الأول / ديسمبر 1997 .

أعربت الأمم المتحدة عن إرتياحها للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بنشاط في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة ، وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية ، لتضمن بذلك إنسحاب قوات الإحتلال الأجنبية وإحترام سيادة جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وإستقلالها وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير ، وتدعو إلى التقيد التام بمبادئ عدم التدخل أيا كان شكله ، وعدم استعمال القوة أو التهديد بإستعمالها ، وعدم جواز إكتساب الأراضي بالقوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

كما تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إستجابات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة متعددة الأطراف بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحرالأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام والإستقرار والإزدهار .

بالإضافة إلى ذلك تشجع الأمم المتحدة البلدان المتوسطية على إقامة حوار تعاوني على أساس دائم ومتعدد الأطراف ، فيما بين دول المنطقة ، وتقر بأن إزالة أوجه التفاوت الإقتصادي .

المطلب الثالث : حلف شمال الأطلسي وإشكالية الحوار :

إجراءات بناء الثقة هي الترتيبات والمبادرات العسكرية والأمنية التي إعتمدتها بعض الدول لإزالة الغموض وسوء الظن ، والقراءات الخاطئة التي قد تؤدي إلى وقوع نزاع مسلح وقد ظهرت هذه الإجراءات بمفهومها الحديث مع البيان الختامي لوثيقة هلسنكي التي وقعها كل من الإتحاد السوفياتي والدول الغربية عام 1975 ([90]).

[90]-mustapha schimi les mesures de confiance et de sécurité en méditerranée dans le domaine militaire publisud toulon 1995 p 59 .

تقوم إجراءات بناء الثقة على فكرة مفادها أن كل نزاع هو نتيجة عن سوء ظن وقراءة خاطئة لسلوك الطرف الأخر وتحركاته ، خاصة أن هناك صعوبة أحيانا في التمييز بين الإستعدادات العسكرية إذا كانت إستعدادات هجومية أم دفاعية ، مما يجعل الأطراف المتنازعة تدخل في حرب وقائية، وبالتالي فإن إجراءات بناء الثقة هي أداة ووسيلة لإزالة الغموض حول السياسات العسكرية الوطنية وجعلها أكثر شفافية ووضوحا .

تنقسم إجراءات بناء الثقة الى ثلاثة أنواع :

1 ـ إجراءات تهدف إلى تحسين عملية القراءة للنشاطات العسكرية وتبادل المعلومات خاصة أثناء الأزمات ، وإنشاء خط إتصالات بين الحكومات المتنازعة حتى تكون هناك سرعة وفعالية في إدارة النزاع .

2 ـ إجراءات المراقبة والتفتيش وهي تعمل على نشر الثقة بين الأطراف من خلال السماح بوجود مراقبين يراقبون النشاطات العسكرية، ومعاينة المنشآت العسكرية للتأكد من عدم وجود أسلحة أو نشاطات ممنوعة .

3 ـ القيود العسكرية، وهي الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الإنتشار والتوسع العسكري والحد من إنتشار الأسلحة وعقد إتفاقات عسكرية وأمنية ، حافظت دول حلف شمال الأطلسي منذ فترة طويلة على إلتزامها بمراقبة الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الإنتشار كجزء من السياسة الأمنية الغاية منها تحسين الإستقرار والأمن عن طريق خفض مستويات التسلح ، وزيادة الشفافية والثقة المتبادلة في المجال العسكري .

وقد عبر الحلفاء مرارا على أن الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الإنتشار سوف تساعد على تحقيق الأهداف الأمنية لحلف شمال الأطلسي .

في قمة واشنطن 1999 تعهد قادة دول حلف شمال الأطلسي بدراسة العديد من الخيارات لبناء الثقة والتدابير الأمنية، والتحقق من عدم الإنتشار والسيطرة على التسلح ونزع السلاح في ضوء التطورات الإستراتيجية الشاملة ، وتقليص دور الأسلحة النووية .

تمثل هذه المباشرة بداية لحوار مكثف ومنظم حول قضايا أسلحة الدمار الشامل والغرض الرئيسي من هذا التحالف هو منع إنتشار الأسلحة النووية منخلال الوسائل الدبلوماسية ، كما هو مبين في المفهوم الإستراتيجي لعام 1999 ([91]).

لقد ساهم أعضاء الحلف بقوة في وضع اتفاقات بشأن الحد من التسلح ، ونزع السلاح ومنع الإنتشار النووي ، فضلا عن إتخاذ تدابير من الثقة والأمن (csbm) ، وتشجيع عملية دولية لمراقبة التسلح ، ونزع السلاح على نطاق أوسع وشامل أكثر وقابلية للتحقيق ، حيث يرون في بناء الثقة والحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الإنتشار عناصر مهمة في منع نشوب الصراعات إلى جانب برامج الشراكة ، والتعاون والحوار لحلف شمال الأطلسي التي تتيح هي الأخرى فرصة فريدة لتعزيز هذه الأهداف .

منذ أن إتفق الحلفاء في قمة واشنطن على إستكشاف الخيارات csbm ، والتحقق من عدم الإنتشار والحد من التسلح ونزع السلاح ، في ضوء التطورات الإستراتيجية الشاملة تجري هيئات حلف شمال الأطلسي تقييما شاملا ومفصلا للتطورات العالمية والعمل الذي قام به الحلفاء في هذه المجالات ودراسة عدد من الخيارات المستقبلية .

حتى تكون الثقة متبادلة بين دول الحلف الأطلسي وشركائه بجميع الصيغ ، هناك عدة إجراءات تم إستحداثها لبناء الثقة والأمن ، وذلك من خلال التبليغ المسبق لكلالأعمال العسكرية من تطبيقات ميدانية أو زيارة القوات وإعادة إنتشارها أو تقديم أنظمة أسلحة جديدة .

[91]- abdennour benantar etablir la confiance et de sécurité en méditerranée géoéconomie n°35 automun France édition choiseul 2005 p 138 .

وكي تكون هناك شفافية في برامج النشاطات العسكرية المهمة يجب على كل الدول وضع برامجها السنوية للنشاطات العسكرية، والتبليغ المسبق عنها حتى يعلم الشركاء أن هذه النشاطات العسكرية عادية وليست تهديدا أو إستعدادات للإعتداء ، مما يخفض ويقلص المخاوف من الهجمات العسكرية المفاجئة .

من بين الإجراءات ايضا ، الإتصالات العسكرية، وهو إجراء يهدف إلى تسهيل اللقاءات بين أعضاء القوات العسكرية من خلال دعوات منتظمة أو مناسباتية لأجل زيارة القواعد العسكرية التدريب والتكوين أو من أجل إستعراض انظمة تسليحه جديدة أو دعوات من أجل حضور مناورات عسكرية ([٩٢])، كما تم تبني عقيدة عسكرية تقوم على تطوير الخيارات العسكرية الدفاعية وتقليص الخيارات الهجومية الهدف من ذلك هو ضمان وجود قوات وطنية لديها القدرة اللازمة للدفاع وليس القيام بعمليات هجومية تتجاوز الحدود الوطنية مما قد يهدد الأمن والسلام .

هناك أنواع من الدفاع غير الهجومي الذي يمكن أن يطبق بطريقة جماعية أو فردية كالإتفاق بين أعضاء الحلف على عدم نشر القوات العسكرية أوإقامة قواعد عسكرية في منطقة أو إقليم معين من العالم .

أيد وزراء الشؤون الخارجية والدفاع في حلف شمال الأطلسي عام 2000 تقريرا شاملا عن التدابير اللازمة من أجل بناء الثقة والأمن (csbm) وفي قمة براغ عام 2002 ، حث رؤساء الدول وحكومات بلدان حلف الناتو من جديد على نزع السلاح وضبط التسلح وعدم الإنتشار مما يعد إسهاما أساسيا لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل وإستخدامها ووسائل توصيلها كما شددوا على أهمية الإلتزام وتعزيز الأنظمة المتعددة الأطراف القائمة لعدم الإنتشار والرقابة على الصادرات والإتفاقات الدولية حول الحد من التسلح ونزع السلاح .

[92]- j nordamthe mediterranean dialogue dispelling misconceptions and bulding confidence nato review vol 45 juillet aout 1997 p 29 .

مقدمة الفصل الثالث :

طرحت قضية الأمن في المتوسط مع فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير ، نتيجة الفراغ الأمني الذي خلقته هذه الفترة وإنعكاساته على الأمن الأورو أطلسي ، ومنه عملت دول وحكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي ، على تدارك الوضع من خلال إقحام دول الضفة الجنوبية، والدخول في ترتيبات أمنية جديدة تقوم على مد أواصر التعاون والشراكة بدل الصراع والمواجهة مع منطقة المتوسط (الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا)، بالإضافة لإعتبار نفسه على أنه المنظمة القادرة على فرض الأمن والإستقرار في المنطقة على أساس أنها متاخمة لأوروبا ، فكل التهديدات التي تنتج عنها تمس بشكل مباشر أمن المنطقة الأورو أطلسية ، من هذا المنطلق يسعى الحلف الأطلسي لتعزيز مكانته الإستراتيجية في المتوسط من خلال المبادرة التي تم إطلاقها كإطار للبحث عن الأمن والإستقرار ، بفتح ميادين لتعاون الحلف مع دول المنطقة ، بما يعزز الروابط وكسب الثقة بين ضفتي المتوسط، على الرغم من ذلك تبقى المنطقة محكومة بمجموعة من التحديات والرهانات، التي تعيق بشكل مباشر أو غير مباشر جهود ترقية وتعزيز الأمن في المنطقة وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف التحديات والرهنات التي يمكن أن تواجه العلاقات الأطلسية المتوسطية .

المبحث الأول : الحوار المتوسطي : بين مفهوم اشمل للتعاون ومعطيات البيئة الأمنية الراهنة

تشهد منطقة المتوسط الكثير من الحروب والنزاعات الإقليمية، راجع ذلك لتشكيلتها الإجتماعية والتدخلات الدولية وهو ما أنتج عدم تمكن دول المنطقة من بناء أمن إقليمي مستند على مصالحها الوطنية وضمان مستقبل مكوناتها الإجتماعية، وهو ما إنعكس وبشكل كبير على أمن وإستقرار المنطقة، هذه التحديات مثلت بالنسبة للحلف الأطلسي إمتحانا صعبا جراء الأخطار والعمليات المعقدة لها، وعليه يطرح الحلف الأطلسي مقاربة شاملة * للتدخل في حل النزاعات ، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة على جميع المستويات ، وعليه سيتم في هذا المبحث مناقشة مختلف التهديدات الإقليمية التي شكلت تحديا لتطور عملية إستتباب السلم والأمن في منطقة المتوسط، من حيث البحث في أسبابها واقعها وتداعياتها الإقليمية والدولية

في قمة الحلف في إسطنبول 2004 تم الإتفاق بين الحلفاء على تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي ، بعد عشرة سنوات من إطلاقه ، من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون ([٩٣])وبالرغم من أن المبادرتين متميزتين إلا أنهما إعتبرتا متكاملتين فالحوار الذي أطلق أساسا من أجل بناء الثقة والتعاون مع دول جنوب المتوسط والذي تم تكييفه بشكل متزايد مع أولويات الحلف ، إرتباطا بتطور مفهومه الإستراتيجي ، تطلب مزيدا من الدعم من قبل المنظمة الأطلسية خاصة وأنه لم يحقق الأهداف المرجوة من إطلاقه بالرغم من تعزيز بعديه السياسي والعلمي منذ قمة براغ 2002 ، هكذا إطلقت مبادرة أسطنبول للتعاون بنفس أهداف ومبادئ الحوار المتوسطي ، الملكية المشتركة التمييز التكامل التطور ([٩٤])لكن على نطاق أوسع يتمتد إلى الشرق الأوسط الخليج العربي لزيادة مساهمة الحلف في مواجهة

[93] روزماري هوليس ، الشرق الأوسط الكبير ، الكتاب السنوي ، 2005 ، مرجع سبق ذكره، ص 375 .
[94] ـ التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع ، مرجع سبق ذكره ، ص 06 .

التحديات لفترة طويلة الأجل،من أجل تحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي والعالمي ، وتكملة الجهود الدولية الأخرى([٩٥]).

هكذا صممت مبادرة أسطنبول لتتجاوزالبلدان المتوسطية (الحيز الجغرافي للحوار) نحو توسيع نشاطات الحلف إلى الشرق الأوسط، الخليج ، في سياق جيوستراتيجي أثبت عدم قدرة حل القضايا ذات الصلة بالأمن في المتوسط في إطار الحوار المتوسطي(وعلى رأسها الصراع في الشرق الأوسط) خاصة وأن القضايا الأمنية في المنطقة ترتبط إرتباطا وثيقا إلى درجة تجعل كل محاولة لفصلها تدبيرا فاشلا ، حيث جاء عن الأمين العام للحلف في نوفمبر 2004 :

" إن عدم إحراز تقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يشكل عائقا لتطور الحوار المتوسطي للحلف، في غياب أي إحتمال لتسويةعادلة ودائمة تردد بعض الشركاء ولا يزالون في إستمرار علاقاتهم مع الحلف . لذلك هل يمكننا أن نكون مطمئنين تماما أن ديناميات جديدة للتعاون بين الحلف والجيران المتوسطيين لن تعاني من نفس تلك المعضلات التي أعاقت الحوار في الماضي ؟ ([٩٦]).

يوضح خطاب الأمين العام سابقا للحلف شيفر إرتباط تطور ومستقبل الحوار المتوسطي بالصراع في الشرق الأوسط في التصور الأطلسي وأثر ذلك على الأمن والإستقرار في منطقة المتوسط ككل إلى الشرق الأوسط بالمفهوم الأوسع ، وأهمية ذلك بالنسبة للأمن الأورو أطلسي ، كما يشير إلى إنشغالات الحلف في ظل تردد الشركاء ، وتخوف الحلف من الفشل المحتمل لديناميات التعاون خاصة مع خلو أجندته (ضمن المبادرات الحالية والممكنة) من إطار لتسوية هذا الصراع .

[95] -istanbul cooperation initiative at : http://www.into.int/cps/en/natolive/official-texts 21017.htm17/01/2011 .

[96]Jaap de hoop scheffer soeech in algiers novembre 2004 quoted in annette junemann op cit p 110 .

هكذا حاول الحلف من خلال إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون إستغلال الخبرة المكتسبة من الحوار المتوسطي وتفادي نقائصها ، من خلال : ([97])

ـ توسيع نطاق التعاون في المنطقة العربية وربط المتوسط ، الشرق الأوسط ، الخليج العربي إستنادا إلى مبدأ الشمولية (حيث يمكن فتح هذه المبادرة إلى جميع البلدان المهتمة في المنطقة، من جهة .

ـ والأخذ بعين الإعتبار القضايا ذات الإهتمام المشترك من خلال الأطر والجهود الدولية الأخرى لإجراء الإصلاحات المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني في بلدان المنطقة كمطلب من الحلف إلى بلدان الحوار للتعاون والمساهمة في هذه الجهود التي يمكن للحلف أن يدعمها نظرا لقدراته وتجربته في المجال الأمني المكتسبة من الشراكة من أجلالسلام والحوار المتوسطي ، من جهة أخرى.

خاصة وأن مبادرة أسطنبول للتعاون جاءت في سياق زيادة التدخل في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا التي بحثت عبر المبادرة الجديدة إلى توسيع مبادرة الحوار إلى هذه المنطقة الشرق الأوسط الكبير ، أي تجاوز البلدان المتوسطية إلى الشرق الأوسط والخليج، في الوقت الذي تسعىفيه دول الحوار المتوسطي الأوروبية إلى الحفاظ على الحوار حرصا على عدم إضعافه بدمجه في إطار أوسع وتوسيعه إلى شركاء جدد تفاديا للإصطدام بالمشكل المستعصي : الصراع في الشرق الأوسط ، أو تصادم المصالح الأوربية والأمريكية في المنطقة بين المتوسطية والشرق أوسطية خاصة وأن الدول الأوربية المتوسطية تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في منطقة نفوذها مع الطموح إلى لعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط،بينما تسعى الولايات المتحدة إلى إحتواء كل المنطقة الشرق الأوسط ، المتوسط ، بالمفهوم الإنجلو ساكسوني ، فالمبادرة حركتها أساسا إنشغالات الأمريكية الأمنية في المنطقة ، تعارض الطرفين الأمريكي والأوروبي حول الإصلاح السياسي والإقتصادي ، الخلاف

[97] Istanbul cooperation initiative op cit .

حول الوسائل الإستباقية في التعامل مع قضايا الإنتشار ، كذلك مشكلة الإرهاب ، توفي تدابير الثقة في العلاقات بين الشمال والجنوب ...,..

لكن في سياق بيئة أمنية متقلبة تميز المنطقة ، ومبادرات للحلف تقوم على أساس كل حالة على حدى ، والجدارة الخاصة بكل بلد، ما الذي يمكن للحلف أن يقدمه كقيمة مضافة لتحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي والعالمي، وتكملة جهود الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى من خلال مبادرات وعلاقات مع دول تصورها يشوبه الغموض والحذر تجاه حلف يمتلك من القدرات والقوة، وما إكتسبه من صلاحيات ما يخوله إستخدام القوة والتدخل العسكري ضد أي طرف ولأي سبب ، وما إستهداف دول هذه المنطقة بالذات ، أفغانستان ، العراق ، ليبيا ... إلا دليل حي على ذلك .

المطلب الأول : الحوار المتوسطي / مبادرة إسطنبول للتعاون :

مبادرة نحو التكامل ؟

إن مبادرة إسطنبول للتعاون التي أطلقت في قمة الحلف (إسطنبول 2004) بهدف تعزيز التعاون الثنائي مع دول مجلس التعاون الخليجي تركت باب الإنضمام إلى المبادرة مفتوحا تجاه باقي دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها السلطة الفلسطينية (شرط موافقة مجلس الحلف على ذلك) ، بناءا على توفر شروط ذلك في الدول الراغبة بالإنضمام إلى المبادرة . ([٩٨])

بالرغم من أن المبادرة مستقلة عن مبادرة الحوار المتوسطي ، إلا أنها لا تتعارض معها من حيث المبادئ والأهداف بل تعتبر مكملة لها وذلك بناءا على إقتراحات بعض الخبراء في الحلف ، في إجتماع سنة 2004 ، حول إمكانية دعم مصالح الحلفاء المشتركة ([٩٩])، من خلال هذه المبادرات في مجال الأمن والتنمية لا تتكيف مع عدم الإستقرار في المنطقة ، خاصة في ظل تقلباتها واللا إستقرار

[98] La méditerranée espace de sécurité pour l'union européenne op cit p 23 .

[99] نشأت مبادرة إسطنبول للتعاون بناءا على محادثات ضمن الحلف بشأن توسيع التدخل في الشرق الأوسط، حيث كانت الولا يات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، عن مقاربة واحدة تشمل الحوار المتوسطي ، فيما أبدت دول أخرى في الحلف حرصها على عدم إضعاف الحوار وإقتراح مبادرة مستقلة لدعمه ، نقلا عن روزماري هوليس ،مرجع سبق ذكره ، ص 376 .

الذي يميزها ، والتي دعمتها لاحقا تصريحات الأمين العام للحلف : من أجل الإصلاح والحداثة ، في الجزائر نهاية سنة 2004 ، لتحديد المبادئ اللازمة لدعم هذه المبادرات في المتوسط ([100])

*المسؤولية المشتركة

*التكاملية

*إحترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية

هكذا أطلقت مبادرة إسطنبول للتعاون على أساس اختياري من أجل تحقيق فوائد متبادلة ومشتركة في إطار علاقات ثنائية بين كل من الحلف والدول الراغبة في الإنضمام من أجل تحقيق أهداف لخصت في :

ـ تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التشاور حول إمكانية إصلاح الدفاع ، ميزانية الدفاع ، التخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية . ([101])

هذا الهدف الذي إمتد إلى الحوار المتوسطي ضمن مبادرات التعاون الفردية(أراد من خلالها الحلف تدعيم الحوار) بإصلاح الدفاع ، وإقتصاد الدفاع يرمي إلى تحقيق الحلف غاية إستراتيجية والمتمثلة في إمكانية إقحام آليات مدنية للإصلاح الدفاعي وفقا للمعايير الديمقراطية الغربية (على المدى البعيد).

ـ بناء أسس شراكة جديدة من خلال تفعيل التعاون العملي والعسكري ([102]).

يربط هذا الهدف أيضا بين المبادرتين الأطلستين الحوار المتوسطي /مبادرة أسطنبول للتعاون أكثر مما يميزهما عن بعضهما البعض ، ويجسد أكثر غاية الحلفاء (من إطلاق هذه المبادرة الجديدة)في تجاوزالبلدان المتوسطية وصولا إلى الشرق الأوسط بدءا بدول مجلس التعاون الخليجي حيث

[100] -looking to the future common security interests and challenges in the mediterranean and the middle east nato defence comllege rome vol 22 march 2005 p 10 .
[101] Nato stanbul cooperation initiative policy document 9 july 2004 at : http://www.nato.int/docu/comm/2004/06istanbul docu-cooperation htm08/03/2007.
[102] Nato istanbul cooperation initiative op cit .

إنضمت كل من الكويت كأول بلد يقبل رسميا الإنضمام إلى المبادرة في ديسمبر 2004 ([١٠٣])،قطر ، البحرين ، دولة الإمارات العربية (ولا تزال كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج الإطار الجديد للتعاون) ، وتوسيع مجال المبادرة من المتوسط إلى الشرق الأوسط والخليج يتم عن طريق زيادة وتيرة التعاون العملي العسكري من خلال التمرينات ، التدريبات ... والتي يمكن أن تحسن قدرات القوات المساهمة (من هذه الدول) مع قوات الحلف، إلى جانب حضور بعض الدول الراغبة لمراقبة أو مشاركة بعض الأنشطة المختارة فيإطار نشاطات الحلف / الشراكة من أجلالسلام . ـ، مكافحة الإرهاب ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وعمليات التهريب غير المشروع للأسلحة من خلال العمل على تحسين إمكانات هذه الدول على مواجهة مختلف التهديدات من خلال تحقيق قابلية التشغيل المتبادلة (القدرة العملياتية المشتركة) ([١٠٤]).

إن دعوة البلدان المنضمة إلى مبادرة إسطنبول للتعاون ، والراغبة في المشاركة في عملية المسعى النشيط ، يرمي إلى تحقيق هدفين مهمين (بالنسبة للحلف) تعزيز قدرته على ردع الإرهاب (وكل ما يتصل به من تحديات أمنية للحلف) ، تامين الحدود البينية من مخاطر الجرائم العابرة للقومية والسيطرة على إمكانية حيازة أطراف إرهابية لأسلحة دمار شامل عن نطاق جغرافي أوسع (إمتداد من المتوسط إلى الخيلج مرورا بالشرق الأوسط) هذا من جهة، إضافة إلى إستفادة الحلف من خلال هذه الأنشطة والعمليات من المساهمات المالية لدول الخليج الغنية من جهة أخرى .

ـ إجراء المزيد من التشارو السياسي (من خلال الحوار / مبادرة أسطنبول)حول مختلف القضايا ذات الإهتمام المشترك بالتعاون مع الحلف ([١٠٥]).

[103] روزماري هوليس ، مرجع سبق ذكره ، ص 376 .

[104] Nato istanbul cooperation initiative op cit .

[105] Ibidem ..

إن الحوار المتوسطي الذي لم يستطع تحقيق نتائج مماثلة لتلك المحققة ضمن الشراكة من أجل السلام بسبب " مشكلة إنعدام الثقة" تجاه سياسات / إستراتيجية الحلف في المتوسط وضعف آليات التعاون والحوار مقارنة بتلك المستخدمة من قبل الحلف في إطار الشراكة من أجل السلام ، إضافة إلىعدم قدرة / رغبة الحلف على /في حل أهم القضايا التي تشكل الخطرالحقيقي الحالي والكامن : الصراع فيالشرق الأوسط، وبناءا على قناعة الحلف (والتي صرح بها أمينه العام سنة 2004) بعدم إمكانية فصل القضايا الأمنية عن الصراع في الشرق الأوسط ، وإن كانت أطر الحوار المتوسط/ مبادرة أسطنبول للتعاون تقوم على أساس إختياري ، تبقى إجتماعات دول (الحوار / المبادرة) مع الحلف (على مستوى الوزراء أو تحت إشراف الأمين العام للحلف أو نائبه حتى في الشكل الثنائي : حلف + 1 ، فضاء قد يساعد على تعزيز الجهود الدولية في هذا الإتجاه، وفقا لما جاء في الوثيقة الأولية للمبادرة : ([١٠٦])

ينبغي التقدم نحو تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الفلسطيني ، الإسرائيلي لأولويته بالنسبة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل وإنجاح أهداف الأمن والإستقرار في هذه المبادرة التنفيذ الكامل والسريع لخارطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية يعد عنصرا أساسيا في الجهود الدولية لتعزيز حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني خارطة الطريق عنصر حيوي ضمن الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام شامل على جميع المسارات بما في ذلك المسارين السوري الإسرائيلي واللبناني ، الإسرائيلي .

وهذا ما تأكد أيضا من خلال مساعي الحلف لدعم وترقية البعد السياسي للحوار وربط ذلك بأهمية معالجة مسألة السلام في الشرق الأوسط، حيث جاء في إجتماع وزراء الحلف في بروكسيل

[106106]Nato istanbul cooperation initiative op cit .

2007 ، التركيز على دعم العملية التي تم النص عليها في مؤتمر أنابوليس ([١٠٧])،وذلك بناءا على قرارات قمة الحلف في ريغا 2006 لتوسيع وتعميق ترتيبات دعم البعد السياسي للحوار ([١٠٨]).

وبالرغم من إثارة قرارات القيم الأطلسية لمسألة : أهمية تكامل مبادرات الحلف الحوار المتوسطي / مبادرة اسطنبول للتعاون في تحقيق الأمن والإستقرار الضروري للأمن الأورو أطلسي من خلال ترقية التعاون العملي في المجالات الحساسة كأمن الطاقة ، الأمن البحري ، التدريب والتعليم العسكري ، تشجيع شركاء مبادرة أسطنبول للتعاون على تطوير برامج قطرية متكاملة للتعاون على غرار برامج التعاون الفردي ضمن الحوار المتوسطي ، ترحيب الحلف بالتقدم المحرز من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة الحلف للتعاون والتدريب (ntci ([١٠٩])وإقرار الحلف في قمة لشبونة 2010 ([١١٠]) بتطوير وتعميق التعاون مع دول الحوار المتوسطي والإنفتاح على ضم دول أخرى في المنطقة لهذا الحوار (إشارة إلى ليبيا) كذلك تطوير شراكة أمنية أكثر عمقا مع الشركاء في الخليج وإستعداد الحلف لإستقبال شركاء جدد (إشارة إلى المملكة العربية السعودية) ، يبقى التخوف من إمكانية ربط هذه المبادرات الأطلسية في المنطقة برغبة الحلف إحياء مبادرة الشرق الأوسط الكبير يثير تردد الدول العربية تجاه هذه المبادرات ويزيد من الشكوك لديها تجاه النوايا / الأهداف الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة العربية .

في الإطار العام لمشروع الشرق الأوسط الكبير ([١١١]) (كهندسة أمريكية لتطبيع علاقات دول المنطقة العربية مع إسرائيل خارج إطار مسار التسوية السلمية للصراع) يتطابق إلى حد كبير مع

---

[107] Pierre razoux op cit p 1 .
[108] Riga summit declaration 2006 op cit para 30 .
[109] Starburg/kehl summit declaration 2009 – op cit .
[110] Active engagement modern defence strategic concept for the defence 2010 op cit para 35 .
[111] تضمنت مبادرة الشرق الأوسط الكبير نفس تصورات الحلفاء الأوروبيين ضمن مبادراتهم تجاه جنوب المتوسط، إلا أنها قوبلت برفض هؤلاء حفاظا على مصالحهم الحساسة في المنطقة ، إضافة إلى إختلاف الطرفين (الأوروبي والأمريكي) حول تداعيات الصراع العربي ، الإسرائيلي على الأهداف الأساسية للمبادرات الأورو أطلسية للمزيد العودة إلى eric r terzuolo op cit pp 2 – 3

أبعاد المبادرتين مجتمعتين و / أو مبادرات التعاون الفردي عبر أهدافها البعيدة المدى (الإستراتيجية) والتي تتميز فيها إسرائيل بمكانة الشريك المميز للحلف .

ورغم محاولات الحلف تقديم الدعم في قضايا مكافحة الإرهاب،تعزيز قوات الدفاع، تقديم الخبرة في تسيير العمليات العسكرية البحرية... يبقى توجه / تصور الحلف من خلال مؤتمر الناتو والشرق الأوسط ([١١٢]) الدوجة نوفمبر 2005 ، ومؤتمر ، حلف الأطلسي وأمن الخليج ([١١٣]) ، الدوحة ديسمبر 2005 ، يؤكد سعي الحلف من خلال مبادراته للحوار والتعاون إلى تحقيق أهداف الشرق الأوسط الكبير ، ... وهذا التوجه للحلف هو ما يفسر إلى حد كبير عدم إلتحاق المملكة العربية السعودية بالمبادرة الأطلسية (خاصة وأن الحلف مدعوم بقوة من قبل الحشود العسكرية القواعد الأمريكية ، في منطقة الخليج) .

وإلى جانب تطوير الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية وإطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون، تينت قمة بلدان مجموعة الثمانية g8 (في جورجيا سنة 2004) مبادرة الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع إقليم الشرق الأوسط ، شمال إفريقيا / ([١١٤]) والتي تضمنت الإصلاح السياسي ، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، حوار المجتمع المدني، الإصلاح الإقتصادي ... تحت شعار من أجل تحقيق الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب .

كذلك أطلق الإتحاد الأوروبي ضمن سنة المتوسط ([١١٥])(بمناسبة الذكرى العاشرة لعملية برشلونة 2005) مبادرة تتضمن التركيز على الحكم الصالح ، الديمقراطية ، حكم القانون، حقوق

---

[112] عبد الجليل زيد مرهون ، أم نالخليج والمتغير الأمريكي المستقبل العربي بيروت ، عدد 328 ، جوان 206 ، ص 18 .

[113] نفس المرجع ص 19 .

[114] Partnership for progress and a common future with the region of the broader middle east and north africa 9 june 2004 at : http://www.g8usa.gov /d-060904c.htm.
نقلا عن روزماري هوليس ، مرجع سبق ذكره ، ص 378 .

[115] Eu strategic partnership with the mediterrancean and the middle east final report
نقلا عن روزماري هوليس ، المرجع السابق ، ص 380 .

الإنسان ، التعاون لمنع إنتشار اسلحة الدمارالشامل ، مكافحة الإرهاب ، تفادي الصراعات وحلها، والتنمية الإقتصادية ....

إلا أن هذه المبادرات بصفتها مسارات لا مسارا مشتركا ضمن مبادرات الحلف ، تبقى أطرا تضمن مقاربة أمنية تعاونية أورو ، أطلسية شاملة في منطقة المتوسط، الشرق الأوسط الأوسع يعمل من خلالها الحلف لإمتلاكه وسائل القوة اللينة / الصلبة على إحتواء المنطقة تأمينا وضمانا للمصالح الأطلسية متذرعا بمحاضر التحديات الأمنية المشتركة والمخاطر المحتملة التي قد تطال أثارها أمن وإستقرار المنطقة الأورو أطلسية .

المطلب الثاني : رهانات الحوار المتوسطي في ظل البيئة الأمنية العربية الراهنة :

إن الحوار الذي أطلقه حلف شمال الأطلسي كمنظمة أمنية/ دفاعية لنباء جسور الثقة بين ضفتي المتوسط وتأمين الأمن الأورو أطلسي ضد مخاطر وتهديدات الجنوب ضمن مقاربة تعاونية أمنية شاملة ، والذي عمل الحلف على تعزيزه بإستمرار تماشيا مع تطور تصور مفهومه الإستراتيجية الجديد ودعمه بمبادرات أطلسية (مبادرة أسطنبول للتعاون) وأخرى تبنتها الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى (الإتحاد الأوروبي ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الثمانية) ([١١٦])، يواجه في ظل البيئة الأمينة العربية الراهنة بإعتباره اداة الحلف لبناء الثقة ومواجهة التحديات في المنطقة ، رهانا حقيقيا في ظل لجوء الحلف إلى إستخدام القوة العسكرية التدخل العسكري ، لإدارة الأزمات ضد ليبيا ، في سياق موجة ثورات شهدتها ولا تزال دول المنطقة العربية ، عرفت منحى أكثر خطورة

[116]-abdennour benantar nato maghreb and europe art cit p 172 .

بتحولها من ثورات شعبية إلى فوضى وحروب أهلية (قعد قمعها عن طريق القوة من قبل الأنظمة القائمة في هذه الدول) .

والحلف المخول بإدارة الأزمات في إطار إحترام القانون الدولي ([117])خارج حدود ، التي قد تشكل تهديدا مباشرا لأمن سكانه وأراضيه أو التي قد تطال أثارها المنطقة الأورو أطلسية ، والمدعوم (إلى جانب قدراته وإمكاناته السياسية / العسكرية) من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي شرعن تدخلاته العسكرية ، بناءا على الإتفاق الموقع بين المنظمتين الحلف / الأمم المتحدة سنة 2008 ، والذي يبيح التعاون العملي لإدارة الأزمات التي تتدخل فيها المنظمتين عبر العالم ، ([118])، وفي إطار إنجازه لمهامه الجديدة في إدارة الأزمات ([119])ولجوئه إلى التدخل العسكري في ليبيا (في طار المقاربة الأطلسية الشاملة السياسية ، المدنية العسكرية ، لإدارة الأزمات في المناطق خارج المجال الجغرافي للحلف) قد يرهن مستقبل الحوار المتوسطي وباقي المبادرات الأطلسية في المنطقة العربية ، خاصة وأن هذه المبادرات والحوار من بينها تعاني من الصورة السيئة المشكلة لدى الرأي العام في هذه الدول تجاه الحلف ، حيث الإعتقاد لدى معظم دول جنوب المتوسط أن الحوار المتوسطي ، لا يعدو أن يكون إلا أداة الغرب لإحتواء مخاطر العالم الجديد ([120]) ، بل أكثر من ذلك هو أداتهم لإحتواء هذه الدول في إطار حوار / شراكة للتعاون ومواجهة المخاطر ، التحديات والتهديدات ، تقريب وجهات النظر ، وتبديد الشكوك لبناء الثقة والأمن .

وفي سياق مفارقة متناقضة : بناءا الثقة وتذليل الفهم الخاطئ / التدخل بإستخدام القوة العسكرية ، تثار التساؤلات حول مستقبل الحوار المتوسطي وباقي المباردات الأطلسية في المنطقة ، ومدى تداعيات هذا السلوك من قبل الحلف على النهج التعاوني أو المقاربة التعاونية الشاملة التي تبنتها الجماعة الأورو ،

[117]Active engagement modern defence strategic concept for the defence 2010 op cit para 04 .
[118]Ibid para 31 .
[119]Ibid para 04 .
[120]Stephen larrabee jerrold green lan 0 lesser and michael zanizi nato mediterranean initiative op cit p 59 .

أطلسية ، خاصة وأن الحوار بالرغم من دعمه بمبادرة أسطنبول للتعاون، وترقيته إلى شراكة إنطلاقا من سنة 2004 ، لم يعمل على بناء الثقة ، تحسين العلاقات بين شركاء الحوار (على المستوى الأفقي) ، ولا تطوير أبعاد التعاون بين الحلف والشركاء على ضفتي المتوسط، خاصة وأن تحقيق بعضا من هذه النتائج (الأهداف) كان يتطلب :

ـ توسيع الحوار ليشمل كل دول جنوب المتوسط دون إقصاء ليبيا ، سوريا ، لبنان، السلطة الفلسطينية .... كون الإنتقائية من قبل الحلف فيما يتعلق بعضوية الحوار يضم بلدان وإقصاء أخرى عمل أكثر على توسيع فجوة الشك وإنعدام الثقة، خاصة من قبل الدول المستبعدة ، حول النوايا الحقيقية ، الأهداف الإستراتيجية للمبادرات الأطلسية ككل ، وقد ترسخت هذه الشكوك أكثر مع إصرار الحلف بعد إطلاق مبادرة أسطنبول للتعاون (تجاه بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي) وتقييد قبول الإنضمام بشروط يوافق عليها مجلس الحلف ([121])،هكذا بقيت بلدان (ذات وزن ودور فاعل في البناء الأمني في المتوسط) خارج المبادرات الأطلسية التي إفترض أن تشكل منتديات لدعم التشاور السياسي والتعاون العملي حول القضايا الأمنية ذات االإهتمام المشترك .

ـ تكثيف اللقاءات ضمن الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز المشاورات حول القضايا والإنشغالات الأمنية المشتركة ، خاصة وأن قضايا الأمن في المنطقة متصلة ومرتبطة إلى درجة أن محاولات معالجتها ضمن الأطر الثنائية لا يؤدي إلى النتائج المرغوبة .

ـ تعميق مجالات التعاون لتشمل مجالات وقضايا الأمن اللين والتي تعاني بلدان المنطقة من مخاطرها وتحدياتها بدل التركيز فقط على قضايا الأمن الصلب وحصر التعاون العملي في المجال العسكري .

ـ إضافة إلى توسيع التعاون نحو مشاركة فواعل أخرى كالمتجمع المدني على ضفتي المتوسط و/أو التنسيق مع المبادرات الأخرى تفاديا للأزدواجية وتبديد الجهود إضافة إلى الإنفتاح على الترتيبات

[121]La méditerranée espace de sécurité pour l'union européenne opcit p 23 .

والتكتلات الإقليمية من أجل تطويرها ودعمها (الإتحاد المغاربي ، مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الدول العربية ....) .

إلاأن تحديد العضوية وحصرها في بلدان معنية وإقصاء أخرى ، تركيز التعاون في المجال العملي والعسكري تحديدا ، تدعيم الإطار الثنائي للتعاون بمبادرات التعاون الفردي ، مد التعاون حول القضايا ذات الصلة إلى أطر غربية (أورو أطلسية أساسا...) وإقصاء أي توجه أو إحتمال توجه لتعزيز التعاون جنوب جنو ب، كلها عوامل ساهمت في محدودية الحوار ، وفشله في تحقيق أهدافه، إضافة إلى لجوء الحلف إلى إستخدام القوة العسكرية(والتي أثبتت من خلالها المنظمة الأطلسية، بالرغم من تبنيها لمقاربة تعاونية لمكافحة المخاطر ، التهديدات والتحديات إحتمال لجوئها إلى القوة الصلبة ، مهمة الحلف الأصلية ، وفقا لمفهومه الإستراتيجي الجديد :

تشغيل كل الوسائل السياسية والعسكرية للمساهمة في إدارة الأزمات الناشئة والتي قد تطال أمن الحلف وذلك قبل أن تصبح نزاعات .([١٢٢])

هذا اللجوء للقوة العسكرية من قبل الحلف (تجاه دولة متوسطية وإن لم تكن شريكا في أي من المبادرات الأمنية الأورو أطلسية ، إلا أنها تبقى طرفا مؤثرا في / على هذه الترتيبات) إلى جانب عوامل فشل الحوار ، قد تشكل رهانات للحوار خاصة في ظل إحتمال ربط هذه الأزمة / الأزمات بالمخاطر / التهديدات وما تنتجه من تحديات مستقبلا حول : مصير الحوار في ظل المقاربة التعاونية الشاملة/ مقاربة أطلسية لإدارة الأزمات ، مدى تأثر علاقات التعاون العملي (ضمن هذه المبادرات) على ضفتي المتوسط ، مدى تأثير هذا التوجه الجديد للحلف على مستقبل العلاقات جنوب ، جنوب.

هكذا يمكن إستخلاص ثلاثة رهانات (أساسية) للحوار في ظل البيئة الأمنية العربية الراهنة، ترتبط إلى حد كبير بثلاث تحديات قد تفرزها هذه البيئة (ما بعد الأزمة) قد يعمل الحلف على مواجهتها

[122]Active engagement modern defence strategic concept for the defence … 1010 op cit para 4 .

من خلال الحوار بالتعاون وتنسيق جهوده مع باقي الفواعل الإقليمية والدولية خاصة وأن الحلف مخول بإدارة الأزمة، أثناء وبعد (وإدارة نتائجها) وفقا لمفهوم الإستراتيجية الجديد:

يمتلك الحلف طاقما فريدا من نوعه من الإمكانيات السياسية والعسكرية للتعامل مع تشكيلة كاملة من الأزمات سواءا قبل أثناء أو بعد النزاع ، كذلك المساعدة في العمل على تحقيق الإستقرار في الأوضاع ما بعد الصراع إذا كان ذلك يخدم الأمن الأورو أطلسي ([١٢٣]).

الرهان الأول : توسيع عضوية الحوار (إلى ليبيا) بعد الثورة :

إن ضم ليبيا إلى الحوار شكل رهانا ليس فقط للحوار بل للحلف بصفة أشمل ، حيث أن ضم ليبيا يعتبر إستكمالا للبناء الأطلسي (الهندسة الأطلسية) للمنطقة العربية ككل ، وذلك لعدة أسباب أهمها موقع ليبيا الجغرافي حلقة وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط كذلك موقعها الجيوستراتيجي بربط المبادرتين الأطلسيتين الحوار المتوسطي ومبادرة أسطنبول للتعاون وبوابة نحوضم باقي دول الشرق الأوسط سوريا ولبنان، كذلك قد يؤثر إنضمام ليبيا إلى الحوار على بقاء المملكة العربية السعودية منعزلة فيالمنطقة خارج إطار المبادرات وبالتالي يسهل قبولها الإنضمام إلى مبادرة إسطنبول للتعاون ، هذا الرهان قد يشكل تحديا حقيقيا للدول العربية على المدى البعيد، خاصة وأنه ليس حديث النشأة (بسبب الثورات العربية) بل تصور أمريكي لهندسة أمنية في المنطقة بضم ليبيا إلى مشروع الشراكة الشرق أوسطية ([١٢٤]) جويلية2005 ، ومع أن مشروع الشرق الأوسط الأمريكي ([١٢٥]) أجهض إلا أن المحاولات الأمريكية وعبر المنظمة الأطلسية بقيت قائمة وهذا ما يفسر تعزيز المبادرات الأطلسية في المنطقة (بمبادرات غربية أخرى لا تخلو من الوجود الأمريكي ، مجموعة الثمانية ....) وتوسيع مجال هذا الحوار لربط كامل المنطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا MENA ....

[123]Inidem .
[124]- abdennour benantar nato maghreb and europe art cit p 170 .
[125]Eric r terzuolo op cit p 3 .

الرهان الثاني : توسيع مجال التعاون من التعاون العملي العسكري وإدارة الأزمات إلى الأمن التعاوني : يعمل الحلف على تلقين ونقل التطور السياسي والأمني الذي يتلقاه بواسطة شراكاته ومع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة والمساهمة في مراقبة التسلح ، الحد من التسلح ، نزع السلاح والحد من الإنتشار ، ([١٢٦]) هكذا خص الحلف الديمقراطيات الغربية والشركاء في الشراكة من أجل السلام ، شركاء الإتحاد الأوروبي ، شركاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .... ، بالأمن التعاوني حيث تبقى عضوية الحلف مفتوحة للديمقراطيات الأوروبية ، التي تتجاوب مع معايير الحلف .

بالرغم من توسيع الحوار عبر مبادرات التعاون الفردية والتي إمتدت إلى دول مبادرة إسطنبول للتعاون إلى مجالات إصلاح الدفاع وإقتصاد الدفاع كخطوة أولى لإقحام المعايير الديمقراطية إلى نشاطات التعاون ضمن هذه المبادرات تدريجيا من التعاون العسكري إلى التعاون الأمني يبقى توسيع مجال التعاون إلى الأمن التعاوني أمرا صعب التحقيق (على المدى القريب أو المتوسط على الأقل) ، ويتوقف على البيئة الأمنية التي ستفرزها هذه الثورات والتي لن تتضح معالمها في المدى القريب .

الرهان الثالث : تكامل المبادرات الأطلسية شمال / جنوب ، جنوب / جنوب :

أن الحلف الذي يسعى إلى تعزيز الأمن الدولي عبر التعاون ، يعمل من خلال شراكاته الواسعة على ترقية الأمن الأورو أطلسي ، فالحوار والتعاون مع الشركاء يجب أن يساهما في الدفاع عن قيم الحلف ، تقاسم مصالح الحلف ، تقاسم مصالح الحلف ، والحفاظ على العلاقات الدولية السلمية .

لذلك الحلف الذي يعمل على تطوير الحوار السياسي والتعاون العملي ، بالرغم من بقائه منفتحا على التشاور مع الدول شريكة الحوار حول القضايا ذات الإهتمام المشترك ، إلا أنه لا يمنح عبر هذه المبادرات (الحوار المتوسطي ، مبادرة أسطنبول للتعاون) إمتيازات المشاركة في صياغة الإستراتيجيات والقرارات الخاصة بمهمات الحلف (حيث يربطها بمساهمات هذه الدول المالية) ، وهذا

[126] Active engagement modern defence stratigic concept for the defence 2010 op cit para 04 .

عكس ما يحدث في إطار شراكات الحلف الأخرى على المستوى الأورو أطلسي الشراكة من أجل السلام ، الشراكة الإستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي ، هكذا يبقى إحتمال تكامل المبادرات الأطلسية ضمن الأطر جنوب جنو ب(والتي تعاني الوهن ، التفكك والتراجع) ضئيلا أن لم نقل منعدما ، كذلك يبقى تكامل المبادرات الأطلسية شمال / جنوب منحصرا في الإطار الثنائي ومتجسدا أكثر في مبادرات التعاون الفردية.

وتبقى هذه الرهانات مرتبطة بتحديات البيئة الأمنية الراهنة، وفقا لإحتمالات ثلاث :

الحالة الأولى : فشل الثورات / بقاء الوضع القائم / تدهور الوضع :

إن فشل الثورات في تحقيق التغيير يعني إما الإنحدار نحو وضع أسوأ وذلك بتفشي الفوضى ونشوب وتنامي الحروب الأهلية الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز الدولة الفاشلة وهذا بدوره إما أن يؤدي إلى التدخل الخارجي وهنا قد يحافظ الحوار على وتيرة مجاله ومضمونه إذا كانت الدولة شريكة في الحوار ، أما إذا لم تكن كذلك لا يوجد أي إحتمال لتوسيع عضوية الحوار بضمها على المدى القريب ، أو قد تؤول مقاليد الحكم إلى نخبة أكثر تسلطا وهنا أيضا يمكن أن نلاحظ حالتين نظام تسلطي تجاه الداخل موالي للخارج هنا تبقى مزايا المبادرات الخارجية محفوظة ، إما إذ تولى الحكم نظام تسلطي ومعادي خارجيا قد ترفض كل المبادرات الأجنبية والأمنية منها على وجه التحديد، هنا يمكن أن نسوق مثالين (كمحاولة) :

إذ فشلت الثورة في ليبيا وإستعاد القذافي مكانته أو حتى لو قضى على القذافي وقام نظام مشابه ؟ ولو أن ليبيا ليست شريكا في أية مبادرة أورو أطلسية ، هل سيكون عدم تحقيق ضم ليبيا للحوار أو المبادرات الأطلسية الأخرى مكسبا ؟ (تفادي المشاكل المحتملة) أم خسارة ؟ (عدم إكتمال الهندسة الأمنية الأطلسية للمنطقة) .

أما سوريا فإنها وإن لم تكن شريكا في هذه المبادرات إلا أنها وتحت ضغوط العقوبات المسلطة عليها من قبل الإتحاد الأوروبي هددت بإنسحابها من عضوية الإتحاد من أجل المتوسط بعدما علقت حوارها السياسي ضمن الشراكة الأورو متوسطية من قبل ، ماذا كان ليحدث ؟ لو كانت سوريا عضو افي الحوار المتوسطي أو مبادرة إسطنبول للتعاون وتعرضت لعقوبات من قبل الحلف أو لتدخل عسكري ضدها مثل ليبيا ؟

الحالة الثانية : قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية :

إن نجاح التغير / التحول الديمقراطي السلمي (خاصة وأن الثورات التي بدأت سلمية أخذت منحى خطيرا قد يشجع على الفوضى على المدى القريب والمتوسط، والحروب الأهلية أكثر من بوادر قيام أنظمة ديمقراطية بعد هذه الثورات التي قد تكون لها تداعيات خطيرة على الأصعدة السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية على المدى البعيد ، ومع التدخل العسكري في ليبيا أصبح النموذج الليبي أشبه بالحالة العراقية مع فرق فقط في أسباب التدخل ...).

إن هذا التحول الديمقراطي (نحو الديمقراطية) بطرق سلمية ، شرعية قد ينتج أنظمة تسعى أكثر إلى تحقيق التكامل على المستوى العربي (جنوب جنوب) ، إبتداءا من إكتمال بناء وإعادة إحياءالبناء المغاربي ، العمل على تسوية عادلة للصراع الشرق الأوسطي ، دعم الإصلاح في الخليج ، وعليه هذا النموذج لن يخدم القوى الغربية التي سوف تعمل على إعاقته كونه لا يهمش فقط مبادراتها بإعطاء الأولوية إلى الأطر المحلية والإقليمية بل سوف تفقد بذلك مزاياها في المنطقة ما يعرض مصالحها أكثر فأكثر للخطر ، لذا إحتمال قيام مثل هذه الأنظمة سيواجه بمقاومة أورو أطلسية ، على كل الأصعدة سياسي / إقتصادي / إجتماعي قد يصل إلى حد التدخل العسكري ، فالتوجه الوحدوي أو الإندماجي جنوب المتوسط عامل تهديد وعدم إستقرار للأمن الأوروبي ، هنا يمكن أن نقول أن عدم الإستقرار في دول الجنوب هو ما يخدم أكثر مصالح الغرب وليس إستقرارها ؟

الحالة الثالثة: قيام أنظمة إسلامية .... أصولية :

هذا الإحتمال يرعب الغرب ، فهو لا يجمد فقط كل المبادرات للتعاون مع الجماعة الأورو ، أطلسية بل سيعمل على مقاطعتها ، وهذا ما يفسر مخاوف الغرب من تعميم النموذج الإيراني ، إن تهديد المصالح الأطلسية من قبل أنظمة مماثلة لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق القوة وهنا سوف يلجأ إلى ربط هذه الأنظمة بالإرهاب ، أسلحة الدمار الشامل ... لتبرير التدخل ضدها لردعها .

هكذا وفي ظل الوضع الأمني الراهن في الدول العربية ، وفي سياق إحتمال الأسوأ (خاصة وأن التوتر أخذ منعرجا نحو الأزمات التي برزت تدخلا عسكريا ضد دولة لدواعي إنسانية أخذت بعدا أخرا توجب إعادة النظر في هذا التدخل برمته) ، يثار التساؤل حول ماذا جنت الدول العربية وما قد ستجنيه من مبادرات تعـــاون إفترض أنها ستكســـبها الخبرة في ظل أنظمة لا توجه خبراتها وإمكاناتها إلا لمحاربة شعوبها ؟

هل من أفق للإستفادة من هذه الخبرات الدفاعية المكتسبة مستقبلا على البناء الأمني العربي ، العربي لمواجهة التحديات الأمنية الحقيقية للأمن العربي بكل أبعاده الوطني ، الإقليمي ، القومي؟ وهل ستسمح القوى الأورو أطلسية فعلا بذلك ؟ هل يعقل أن تمكن الجماعة الأورو أطلسية الدول شريكة الحوار ، وكلها عربية (بإستثناء إسرائيل) من كل خبراتها الدفاعية / العسكرية وهي تدرك أن كل هذه الدول لن توجه ذلك إلا لمحاربة إسرائيل كتهديد أو للأمن العربي، خاصة بسبب قوتها النووية المتنامية ؟

ومع ذلك يبقى الحوار في إطار الدور المدني لحلف شمال الأطلسي ، كمتدى إستشاري لقضايا الأمن ودعم القيم الأممية ، حقوق الإنسان، ...فضاءا للإتصال وإن لم ينجح في تحقيق الأهداف التي أطلق من أجلها : تذليل سوء الفهم وبناء الثقة في ظل تعامل الحلف اللا متوازن مع شركاء الحوار بين الدول العربية وإسرائيل خاصة حول القضايا الأمنية ذات الإهتمام المشترك (أسلحة الدمار

الشامل وقضايا الإنتشار الصاروخي، الصواريخ البالستية ، إضافة إلى الإرهاب ...) فضلا على أن الحوار الذي يبقى إطار لمناقشة الإنشغالات الأمنية في ظل البيئة الراهنة الموسومة بالتوتر واللا إستقرار لم يقدم وفقا للإستراتيجية الحلف الجديدة في إدارة الأزمات ، منعها أو التقليل من حدتها أو إدارة حالة ما بعد الأزمة خاصة في الجانب الإنساني ، أية إضافة تذكر في هذا المجال ، إدارة الأزمات والتي تعرضت لها بعض دول الحوار ، تونس ومصر ، لا أثناء ولا بعد الثورة ؟ على الأقل من الجانب الإنساني .... الأمر الذي يبقى التساؤل مطروحا حول غياب دور دول الحوار العربية مشاركة الحلف الإنشغالات الأمنية (التي إفترض الحوار أنها مشتركة) في منطقة المتوسط، كذلك عدم إستفادة هذه الأخيرة (دول الحوار العربية) من عضويتها في هذا الحوار لمعالجة إنشغالاتها الأمنية (خاصة مع إنعدام مثل هذه الأطر جنوب المتوسط وغياب أية بوادر للتعاون الأمني العربي ، العربي) ، ولو من خلال الأطر الثنائية أو الإقليمية الفرعية للتعاون ضمن مبادرات الحوار والتي قد تشكل إنطلاقة (إذا أحسن إستغلالها) نحو محاولة توسيع التعاون الأمني على المستوى الإقليمي ، المتوسط / الشرق الأوسط ، ككل على المدى البعيد .

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية لحلف شمال الأطلسي :

يتم وضع جملة من السينارهات المستقبلية لحلف شمال الأطلسي ، وذلك إعتمادا على تصنيف سلانز sanghter الذي يشير إلى أربعة أنواع من السيناريوهات وهي :

1 ـ السيناريو المرجعي : ويسمى سيناريو إستمرار الوضع القائم .

2 ـ سيناريو الإنهيار : ويمثل عجز النظام عن الإستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي أو بلوغ التناقضات حدا يفجر النظام من داخله .

3 ـ سيناريو العصر الذهبي : وقد سمي السيناريو السلفي ، حيث يبنى على العودة إلى فترة زمنية سالفة ، يفترض أنها تمثل الحياة الأمنة الوديعة .

4 ـ سيناريو التحول الجوهري : ينطوي إلى حدوث نقلة نوعية من بنيات المجتمع سواء أكانت إقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية أو إجتماعية ([١٢٧])

وقد إنتقيت ثلاثة سيناريوهات بحسبي تتلاءم وطبيعة الموضوع ، إعتمادا على تقديم عدة معطيات ومبررات ومؤشرات دالة على كل سيناريو، ومنها السيناريو المرجعي عند تبيان إستمرارية الوضع الراهن للحلف في الحاضر ، ثم سيناريو التحول الجوهري في محاولة الحلف تحقيق طموحاته المستقبلية في إطار سعية لخدمة أهداف العولمة ، ثم سيناريو الإنهيار وما في حال فشل الحلف الأطلسي عن تحقيق أهدافه وتطوير عقيدته وهياكل السياسية والعسكرية وتكييفها والتحولات الدولية الراهنة، وهذا سبب عدة عوامل الداخلية وأخرى خارجية تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إمكانية تفكك الحلف وإنهياره .

[127] طارق عامر ، أساليب الدراسات المستقبلية ، عمان ، الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 184 .

المطلب الأول : السيناريو المرجعي (إستمرار الوضع القائم) :

إن الحديث عن إستمرارية الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، يشير إلى وجود عدة مبررات موضوعية لبقائه ، تنطلق أساسا من عوامل تماسك الأحلاف ، مثلما دعت إليه نظرية التهديد ، والمتمثلة في ضرورة ة وجود التهديد ([128])،حقيقة جوهرية وجدت مفادها في البيئة الأمنية الأوروبية الجديدة التي فرطت تحديات مستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي ، ومعضلات الوحدة الأوروبية ، خاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع ، وعلاقة روسيا برابطة الدول المتنقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقا، ثم الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية غير المستقرة في وسط وشرق أوروبا ([129])،ناهيك عن المخاطر الأمنية العالمية العابرة للقارات كظاهرة الإرهاب، أشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية، تهريب المخدرات ، مشاكلا لتنمية الشاملة .... إلخ ، وفي هذا السياق الأوروبي والدول ، عملت دول أعضاء الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للحف ، تتضمن في طياتها ، تحقيق العديد من الأهداف والأدوار الجديدة ، بهيكلة سياسية وعسكرية قادرة على إحتواء مثل هذه التهديدات والتكيف مع ديناميكية التطورات الراهنة التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، بالشكل الذي يقتضي ضرورة وجود قوة مهيمنة في الحلف تتولى القيادة والتخطيط ، وهذا ما يعرف في أدبيات الأحلاف بعلاقات ما بين الأحلاف ذاتهم، وتعرف بـ intra alliance fonctions ([130]) بحيث تبرز مظاهر هيمنة هذه القوة المهيمنة على الحلف في : بحيث تبرز مظاهر هيمنة هذه القوة المهيمنة على الحلف في : ([131])

ـ قوة ردعها وقدرتها التأثيرية والإقناعية لدول أعضاء الحلف بضرورة إستمراره ، ومن ثم تحمل تكاليف وأعباء ذلك، وهذا ما تجلب بوضوح في سعي واشنطن بإعتبارها لدولة العظمى المهيمنة على

[128]ـ السيد مصطفى أبو الخير ، المرجع السابق ،ص 559 .
[129]ـ إسماعيل نزار الحيالي ، المرجع السابق ،ص 41 .
[130]ـ محمود ممدوح منصور ، سياسات التحالف الدولي، المرجع السابق ، ص ص 172- 174 .
[131]عماد جاد ، الحلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، المرجع السابق ،ص ص 172- 174 .

الحلف من خلال قدرتها على توجيه الرؤى الإستراتيجية للحلف من جهة ودعمه ماليا وعسكريا من جهة أخرى ، تتدرج هذه السياسة الأمريكية في إطار رغبة واشنطن على الحلف خدمة وحماية لمصالحها في القارة الأوروبية وخارجها .

ـ بيد أن الحلف لكي يضمن إستمراره في القرن الواحد والعشرين ، ولكي يؤدي وظائفه المتعددة الأعباء والمستويات كمؤسسة سياسية وعسكرية كبرى تضطلع بدور عالمي يتمثل في فرض الهينة الفردية بقيادة واشنطن على النظام العالمي ، لا بد عليه أن يتجاوز معظم العوامل الداخلية التي تضغط في إتجاه ضعف الحلف وتفككه .

المطلب الثاني : سيناريو التحول الجوهري :

التحول إلى قوة سياسية وعسكرية، عولمة الناتو:

إن بقاء الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتطوير إستراتيجية ما هو إلا مظهر أخر من مظاهر العولمة ذات البعد العسكري ، التي تهدف إلى الهيمنة الغربية للدول الرأسمالية بقيادة واشنطن وفي هذا السياق ، فإن تحقيق عولمة الناتو سوف تمر بمجموعة من المراحل ، تبدأ بمرحلة الضم أي ضم دول حلف وارسو القديم، ثم مرحلة الصراع مع السوفيات ومعهم العدو الجديد المرتقب في الإستراتيجية الجديدة وهو الإسلام، وتبقى المرحلة الأخيرة من 2003 إلى 2010 وهي مرحلة التوسع بضم المناطق المختلفة في العالم إلى مناطق النفوذ الأمريكي ، الأوروبي ، أو ما يعرف بمرحلة العولمة الإنفرادية ، وفي إطار سعي الحلف شمال الأطلسي التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة إتجه إلى تبني سياسة أكثر إنفتاحية بداية من الخروج عن نصوص معاهدة واشنطن التي أنشأت الحلف وأدخال تعديلات على عقيدته العسكرية وهياكل القوة فيه بالشكل الذي تم تكليف الحلف بمهام خارج منطقته التقليدية في غرب أوروبا وشمال الأطلنطي وفق ما حددته المادة 06 من معاهدة واشنطن ، وقد راى البعض في هذه التعديلات إتجاه من الحلف ممارسة بعض مهام مفهوم الأمن الجماعي وأكثر

من هذا أن بعضهم يرى سعي الناتو متعمدا إلى تهميش دور الأمم المتحدة والحلول محلها وهذا عبر القيام بمهام التدخل في إختصاصات المنظمة الدولية أو بأحرى مجلس الأمن الدولي الذي يخول له وفق الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات الحفاظ على الأمن الدولي وذلك بإستخدام الدبلوماسية الوقائية كما نص عليه الميثاق في الفصل السادس أو إجراءات قهرية وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يدعمه في ذالك الفصل السادس مكرر ، مهام قبعات الرزق ([١٣٢]) أما فشل الأمم المتحدة في ضمان الأمن والإستقرار الدوليينفي العديد من مناطق العالم ، فهل هذا يعني أن العلاقة بين الحلف الأطلسي وهيئة الأمم المتحدة في ظل تداخل أدورهما ومهامهما هي علاقة تنافسية أم تعاونية ؟ يمكن القول بأن تحديد العلاقة بين المنظمتين بحسبي هي علاقة تعاونية في إطار محاولة الغرب بقيادة واشنطن ضمان تعدد مراكز الهيمنة إلى جانب الأمم المتحدة وهذا عن طريق توزيع الأدوار بين المنظمتين بحيث يكون الحلف الأطلسي بمثابة الحكم السياسي والعسكري لحسم الأزمات ، بينما تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات قانونية وشرعية تحول للناتو إستخدام القوة ضد التحديات التي تواجهه أو إصدار قرارات تساعده على توسيع هيمنته وسيطرته تحت دعاوي نشر الديمقراطية ، حماية حقوق الإنسان، مواجهة الإرهاب ، منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، كما حدث حدث في أفغانستان عام 2001 ، والعراق 2003 ، وليبيا 2011 ، وعلى هذا الأساس يكون الحلف في علاقته مع هيئة الأمم المتحدة قد جسد فكرة إن القانون بدون قوة أعرج والقوة بدون قانون مدعاة للظلم والتعسف .

المطلب الثالث : سيناريو الإنهيار :

يمكن تقسيم العوامل المحتملة لضعف الناتو وتفككه إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهي :

[132]- محمد منير زهران، الأمم المتحدة وتطور بناء السلام ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مركزالأهرام، م 42 ع 1639 ، يوليو 2007 ، ص ص 44-* 48 .

أولا : العوامل الداخلية :

الإنقاسمات الداخلية الناتجة عن عدة عوامل وهي : ([133])

أ ـ العامل الإيديولوجي : إن الإختلاف الإيديولوجي بين الدول الأعضاء في الحلف سيؤدي إلى إتساع مساحة الخلافات الأمريكية ، الأوروبية والفشل في تحقيق التنسيق بين الحلف والبنية الأمنية الأوروبية وزيادة إحتمالات التداخل في المهام والوظائف بين المؤسسات المختلفة سواء الأوروبية إتحاد غرب أوروبا ، أو دولية مثل هيئة الأمم المتحدة .

ب ـ عامل الأعباء والتكاليف : مثل الأعباء والتكاليف الدفاعية لحلف الناتو مشكلة مستديمة طوال سنوات الحرب الباردة وما بعدها ، حيث تحملت فيه الولايات المتحدة كافة نفقات الدفاع عن أوروبا وحماية مصالحهم في الخارج ، أو في مساهمتها لتمويل عملية التوسع نحو الشرق أو في البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط ، حيث تشير التقديرات ، أن نسبة الأنفاق العسكري تفاوت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل واسع ومستمر بين الطرفين ، كما تمة إحتمال في أن تفشل دول وسط وشرق أوروبا في التكاليف المطلوبة لدعم عمليات توسيع الحلف وهو بلغ قدر حوالي 48 مليار دولار من أصل التكلفة الإجمالية المقدرة بـ 130 مليار دولار ([134])، ستؤدي كل هذه النفقات إلى فتح باب الشقاق والتفكك في الحلف الأطلسي في ظل هيمنة واشنطن في توجيه سياسات وقرارات الحلف ، بسبب دعمها المالي والعسكري المتفوق مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في الحلف .

ج ـ عامل الإنسلاخ : وهو أسو السيناريوهات الداخلية التي قد تضعف الناتو وتدفع إلى تفككه ، ما دام يتضمن إحتمالات إنسحاب بعض الأعضاء الأصليين منه أو مؤسسين وبالتحديد فرنسا وتركيا.

ثانيا : العوامل الخارجية : تتضمن العوامل الخارجية إحتمالات بروز مؤسسات أروبية تستطيع القيام بوظائف الحلف أو بصورة أفضل منه أو ببروز قوى إقليمية أو دولية تشكل تحديات لدوره في فرض

[133]ـ إسماعيل نزار الحياني ، المرجع السابق ، ص ص 119 – 120 .
[134]الحيالي مرجع سابق ، ص 121 .

الهيمنة على النظام الدولي ومن ذلك إحتمالات بروز تحالفات إسلامية أو إسلامية عربية في المنطقتين الشرقية والجنوبية مناهضة للمصالح الغربية وهي تحالفات يمكن أن تشكيل تحديات كبرى لإستراتيجية الناتو العسكرية ، إذ ما إنسلخت منه تركيا لتصبح عنصرا حيويا فيها بدلا من أن تكون وسيلة لإحتوائها .

أما دوليا : هناك التفاهم الإستراتيجي الروسي ، الصيني عام 1996، الذي جاء كرد فعل مشروع الناتو بالتوسع ضمن مناطق أسيا الوسطى والأهم من ذلك إحتمالات بروز تفاهم إستراتيجي ياباني ، صيني يمكن أن تتمثل فيه كل عناصر القوة العالمية ، من بشرية وإقتصادية ، سياسية، تقنية وعسكرية بل حتى ثقافية .

المبحث الثالث : أفاق الحوار المتوسطي :

المطلب الأول : أفاق الحوار المتوسطي في المجالات الإقتصادية والعسكرية والسياسية:

إن معالم النظام الدولي في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تتسم بالفوضى كميزة أساسية ، ولا يمكننا عزل الحوار المتوسطي عن بيئته الدولية ومختلف التفاعلات الحاصلة والتي تؤثر بدورها على مساره وتداعياته ، وأهم هذه الملامح التي تؤثر في مسار الحوار نجد ما يلي :

1 ـ أفاق التحولات الإقتصادية الدولية :

إن تعاظم إنتشار الإتجاه الرأسمالي في العالم أصبح الميزة الأساسية للإقتصاد الدولي ، بما في أثارها على المجتمعات والأفراد ، مما قد يؤثر بشكل أو بأخر على مضامين الحوار في المتوسط فنشير إلى :

ـ أن مساحة الفقر هي في إتساع واضح ومتسارعة ، لما يشكله هذا من عوائق إضافية في مسار الحوار المتوسطي ، فإذا أضفنا زيادة عدد السكان في العالم الذي سيرتفع من 6.1 مليار نسمة إلى 7.2 مليار نسمة سنة 2015 ، ويتركز معظمهم بنسبة 95 % من هذه الزيادة في الدول النامية وبذلك فإن مركز الفقر سيزداد إضطرابا وتفتتا .

يؤكد تقرير هيئة التنمية التابع للهيئة الأمم المتحدة أن العالم سيشهد الفوارق الطبقية داخل الدول وزيادة الفوارق بين الدول نفسها ، حيث أن معدل الدخل الفرد الأوروبي يساوي عشرة أضعاف معدل دخل الفرد في الدول المتوسطية العربية ، فلو إفترضنا مثلا أن معدل النم والسنوي يستمر في الدول العربية بنسبة 05 % وفي أوروبا 01 % فإن العرب يحتاجون إلى 40 سنة ليصبح دخل الفرد

العربي يساوي نصف دخل الفرد الأوروبي ، كما أن داخل المجتمعات سوف يتضاءل حجم الطبقة الوسطى ويتضاعف الفرق بين الطبقة الفقيرة والطبقة البرجوازية حسب الجدول التالي :

جدول رقم 01 : انخفاض نسبة الطبقة الوسطى في العالم :

السنة	النسبة المئوية للطبقة الوسطى في العالم
1960	% 27.5
1970	% 23.9
1980	22%
1995	% 15.9

ومن خلال الجدول يتضح أن نسبة الطبقة الوسطى في المجتمعات الحديثة هي في إنخفاض مستمر، ونظرا لما تشكله كعنصر للتوازن فإن تضائلها سيدفع إلى عدم الإستقرار ، كما أن هناك بعدا أخر يزيد من إنتشار الفقر على مستوى الدول إذ أن الدعم الذين تقدمه الدول الصناعية لمزارعيها والذي يصل إلى مليار دولار يوما الأمر الذي يؤثر على الدول الفقيرة الزراعية، أما في مجال الطاقة فالمؤشرات توحي أن 80 % من البترول و 59 % من الغاز الموجود في الطبيعة ما زال في باطن الأرض وهو ما يؤكد إستمرار المنافسة عليه وعدم قدرة البدائل الطاقوية الأخرى على إستخلافه على الأقل في المستقبل المنظور .

كذلك في المجال الإقتصادي نلاحظ عاملا مهما في تطور مستمر ويؤثر بدوره على الحوار الأطلسي ويتعلق بالدول الأطلسي نفسها وهو ما يعرف بالحرب الإقتصادية فالعقوبات الإقتصادية وهي الأبرز في هذا الجانب تشهد تزايدا مستمر وتشارك فيها كل الدول الأطلسية ضد دول الجنوب ، فمثلا في الفترة ما بين 1990 – 2000 كانت هناك 116 حالة عقوبات إقتصادية ، شاركت فيها الولايات المتحدة بنسبة 66 % وبريطانيا بـ 12 % وروسيا بـ 09 % لكن من الملاحظ أن 22 % من هذه

العقوبات وجهة إلى الدول الإسلامية والعربية ، وكذلك هناك مجالات أخرى لهذه العقوبات التي تدور بين دول الشمال نفسها حول مناطق المواد الخام التي تشكل منها الدول العربية ودول الجنوب المتوسط نسبة كبيرة .

2 ـ مستقبل القضايا العسكرية: يمكن تلمس أبرز المعطيات التالية :

ـ إن الإنتقال من فكرة سباق التسلح إلى فكرة تنظيم التسلح والحد منه تعتبر تحديا أخر ، فكل الإتفاقيات حول هذا الموضوع لا تشتمل على دول كبرى قد إمتلكت فعلا الأسلحة النووية ، كما أن هناك إستبعاد وإحتمال ضئيل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط نظرا لدعم الدول الكبرى للترسانة النووية الإسرائيلية .

ـ إن الإعتماد الحلف الأطلسي على مفهوم الثورة في المسائل العسكرية يؤكد على إعتباره أن الأخطار القادمة والتهديدات ستأخذ طابعا عسكريا محضا ، ولكن حقيقة هذه الأخطار تمتد إلى أبعاد سياسية وإجتماعية وإقتصادية.

3 ـ أفاق القضايا السياسية في العالم :

ـ أزمة الدولة: بظهور الفواعل الدولية الجديدة في العلاقات الدولية ، أصبحت الدول تواجه ضغطا كبيرا من الأعلى ممثلة من المنظمات الدولية والشركات المعتمدة الجنسيات خاصة دول العالم الثالث ، ومن ناحية أخرى وعلى مستوى النظم السياسية فإن مفهوم الديمقراطية على المستوى الدولي أصبح التمييز بين نمطين : الديمقراطية الإنتخابية المقتصرة على التعددية الحزبية وحق الإنتخاب ، والديمقراطية اللبرالية التي تعني أولوية قيم الحرية السياسية والحريات المدنية، والأولى هي في تراجع مستمر بسبب تركيز الدول الكبرى خاصة أمريكا على نشر النوع الثاني وهذا ما ينعكس سلبا على الدول العالم الثالث ، وبالتالي فإن الآمال بتطوير سياسي عام تبقى بعيدة عن التحقيق ..

أما الظاهرة السياسية الأخرى التي تستحق الذكر هي تزايد ظاهرة الحروب الداخلية على حساب الحروب الدولية ، فالحروب داخلالدول تتزايد بشكل مفرط حسب الأرقام التالية :

جدول رقم 02 : إرتفاع عدد الحروب الداخلية

الفترة الزمنية	عدد الحروب داخل الدول	عدد الحروب بين الدول
1898 – 1947	29	28
1947– 1967	58	24
1968 – 1994	51	17
المجموع 97 سنة	138	69

ونلاحظ أنه في الفترة الأولى كان مجموع النمطين متساويا تقريبا، لكن في الفترة الثالثة قفز إلى ثالثة أضعاف ، ومن الملاحظ أنه في فترة إنهيار الإتحاد السوفيتي وما بعدها إندلعت 48 حربا ، وعند تحديد معدل الحروب في كل سنة نجد أنه في الفترة الأولى كان المعدل 1.1 حرب كل سنة ، وفي الثانية أصبحت 4.3 ، ثم 2.7 ، ثم في مرحلة النظام العالمي الجديد ، 1991 – 2000 ، أصبحت بمعدل 5.3 حرب في السنة .

الأقاليم السياسية : قد تكون الخريطة السياسية الأوروبية هي أحد محاور التنافس الدولي ، وهذا ما يثبته التنافس بينالإتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي حول دول أوربا الشرقية فإذا فاز الأول فهذا يعني تراجع المكانة الأمريكية في أوروبا ، أما إذا فاز الثاني فيعزز التوجهات الأمريكية في كبح جماح روسيا وألمانيا، قد يكون نجاح الإتحاد الأوروبي مرهون بالنجاح في تحقيق الإستقلالية السياسية والعسكرية عن أمريكا ، ففرنسا هي الأكثر سعيا لضبط السياسة الأمريكية بهدف تفعيل دور إتحاد

أوروبا الغربية على حساب دور الحلف الأطلسي ، وتوسيع الحركة الإقليمية تجاه دول المتوسط من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة بين أوروبا والمتوسط في غضون 2010 بناء على قرارات برشلونة .

وسيتواصل الوضع في الشرق الأوسط وتواصل الإنتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، كما تسعى لتنصيب نفسها كقوة إقليمية مهيمنة في الشرق الأوسط .

ـ وضع القوة العظمى : يمكن تحديد إتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل على النحو التالي : " منع ظهور أي قوى منافسة، تأكيد العولمة بكل أبعادها، السيطرة على مناطق الطاقة، إضافة إلى مواصلة دعم القوى الإقليمية الراعية للمصلح والسياسة الأمريكية ".

فستسعى أمريكا إلى محاولة التوفيق بين التنافس مع الدول الأوروبية في المجال الإقتصادي وفي الوقت ذاته محاولة الحفاظ على التحالف السياسي والأمن معها .

وعلى الرغم من النفوذ الأمريكي في المناطق المختلف من العالم يمكن الإشارة إلى بعض المظاهر المعاكسة للسياسة الأمريكية وتتجلى فيما يلي :

ـ زيادة التضييف على الإتجاهات الأمريكية التجارية في العالم كالحصار على منتوجاتها النسيجية في البرازيل وسياراتها في الهند والفلبين وشركات إتصالاتها في جنوب إفريقيا، إضافة إلى التوتر الكبير في علاقاتها التجارية خاصة بعد سياسة العقوبات الإقتصادية التي تنتهجها فقط فرضت عقوبات على حوالي 100 دولة .

ـ تنامي المطالبة الدولية بمغادرة القوات الأمريكية من بعض القواعد العسكرية من عدة مناطق في العالم مثل اليابان وإيران وقرغيزيا ودول أسيا الوسطى عموما .

ـ تراجع حصة ولايات المتحدة الأمريكية من إجمال الناتج العالمي من 50 % عقب الحرب العالمية الثانية إلى 22 %حاليا .

ـ التأزم الإجتماعي داخل الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الجريمة من سنة 1960 إلى 1992 ، بنسبة % 56 ، كما أن المؤشرات الديمغرافية في المجتمع الأمريكي على المدى البعيد ستصبح تشكل 53 % من السكان البيض سنة 2010 ، ومن جهة أخرى يلاحظ أن محاولة ربط إقتصاديات الدول الأخرى بالإقتصاد الأمريكي عبر الأسواق الخارجية تمثل إحدى الظواهر المتزايدة في هذه الجانب بمعنى تحقيق هزيمة الأخر.

المطلب الثاني : أفاق منظمة حلف شمال الأطلسي في ظل التحولات الدولية الراهنة :

لقد برز الحلف كأحدى الآليات الأمريكية والأوروبية للقيام بمهامه لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير ولعب أدوارا أساسية على الساحة الدولية وفق التغيرات الحاصلة ، فلم تعد الحدود الجغرافيا منحصرة على المفهوم القديم، فهو يمتد إلى قرب الحدود الصينية شرقا، عابرة فوق الحدود الأفغانية والباكستانية والهندية إلى غاية اندونيسيا والفلبين مما يعبر على حجم التحركات الدبلوماسية والعسكرية ، وما الحرب على أفغانستان والعراق إلا دليل على بداية صياغة المشروع وبداية التغيير في سياسات ومراجعة العديد من المواقف لدى دول الشرق الأوسطية لأن التواجد العملياتي للقوات العسكرية للحلف والولايات المتحدة الأمريكية إذ تشارك العديد من الدول في العمليات الحربية خارج نطاقها كأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ، وسنغافورة ، وأساسا على هذه التوجهات الجديدة أبرز الحلف العديد من الأهداف الخفية التي يسعى إليها من خلال :

ـ قمة براغ (21 – 22 نوفمبر 2002) : والتي تم الإتفاق من خلالها على خطة عمل مشتركة لمكافحة الإرهاب وتم الإتفاق على تطوير قدرات الحلف الأطلسي لتصل إلى أربعة أضعاف القوة التقليدية، وأهتمت القمة بتطوير هيكل القيادة من خلال إنشاء قيادة عسكرية إستراتيجية في بروكسل وقيادة إستراتيجية للتطوير والتحويل في الولايات المتحدة ولها فرع في أوروبا وزيادة عدد الأعضاء إلى 26 عضوا .

ـ قمة إسطنبول (28 – 29 جويلية 2004): ومكان القمة تم في الحدود بين الشرق والغرب ومتاخما لأبرز الصراعات الإقليمية في إفغانستان وفلسطين والعراق وتهديدات الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل حيث قام الحلف بتحديد قيادة للقوة الدولي للمساعدة الأمنية لأفغانستان منذ 2003 ، وتزامنت القمة مع إعتلاء الحكومة الجديدة للعراق ، ووافقت القمة على تقديم المساعدة لها وإطلاق مبادرة أسطنبول للتعاون التي تضطلع للإصلاح الدفاعي والمجالات العلمية .

وبالتالي فقد أصبح الحلف في الفترة الأخيرة يلاءم نفسه مع التحولات الجديدة حيث أنشاء أربعة مؤسسات رئيسية للتعاون والحوار في الشراكة مع الحلف الأطلسي وهي :

مجلس الشراكة بين أوروبا والحلف الأطلسي eapc ، والمجلس المشترك الدائم لروسيا وحلف الناتو pje ، ومفوضية أوكرانيا nuc ، مجموعة التعاون مع دول المتوسط mcq ، وذلك أن مبادرة إسطنبول أسست دورا وأهداف جديدة للحلف في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير ويتلخص فيما يلي :

1ـ التعاون العسكري في مجال الأمن والسلم .

2 ـ التواجد العسكري في المتوسط بقوة عمليات للمحاربة الإرهاب.

3 ـ إيجاد قوات في العراق وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب الجيش العراقي .

4 ـ قيادة مشروعات الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط .

ويتعلق نجاح دور الحلف في مهامه في تكريس مشروع شرق الأوسط الكبير على عاملين إثنين الأول هو مدى التوافق داخل الحلف بين أمريكا وأوروبا ، ومدى إستجابة الدول المتوسط لهذا التعاون ، ويجب تجاوز عقبات أهمها عدم إمكانية دول الجنوب للإنضمام إلى الحلف ، وعدم توافر الموارد المالية لتمويل النشاطات والمساعدات ، إضافة إلى التمييز الصريح في مبادرة الشراكة.

إن التبريرات التي يجدها الحلف في تدخلاته تتمحور حول حقوق الإنسان كتوجه جديد، فالتهديدات الجديدة القادمة من الجنوب هي شاملة والتي يعمل من أجلها الحلف ، فكل هذه المعتقدات الإستراتيجية الجديدة تجد لها مسرح عملياتي مهم فيالواقع ، وبعد النجاح في التدخل في البوسنة وكوسفوا أصبح يعتبر الحلف شرعية دولية جديدة للتدخل الدولي العسكري خارج هيئة الأمم المتحدة .

إن ما تخفيه هذه التوجهات من حيث مهامه ومفاهيمه هي في الحقيقة لعدم تعرضه لحل قواته للبحث عن بنية جديدة بعد الحرب الباردة ، وغياب عدو شرعي لمحاربته ،لذا أصبحت الديمقراطية وإقتصاد السوق ونشر معالم اللبرالية وربما نشر المسيحية وحقوق الإنسان هي عناوين نبيلة وسامية لهيكل عسكري نووي .

أما البعد العسكري فقد ركز الحلف على سرعة القوات العسكرية في التدخل قبل أي تحقيق سياسي حول المسائل الأمنية ([١٣٥]) ، ووجود قوى عسكرية قادرة على التدخل في المناطق المتأزمة ، ووجود قوة جوية عملاقة مشكلة من 1000 طائرة مختلفة الأنواع في كل من إيطاليا وألمانيا وبريطانيا ، كل هذا بهدف البحث عن عقيدة عسكرية حول التفوق التكنولوجي يمكنها من تحقيق الريادة السياسية المطلقة بحيث أصبح الحلف يعتمد على أبحاث الثورة العسكرية الجديدة ram التي لها أهداف محددة حول طبيعة العدو وبنيته وهي تعتمد على الكفاءات العالية الأسلحة الحديثة، وتحاول إستعمال أكبر قدر ممكن منها وكل أنواعها للرد السريع على الأهداف الإستراتيجية الإتصالات الرادارات أجهزة الرقابة ... للعدو ([١٣٦])، وشل الحركة الشاملة في ساحة المعركة دون إستعمال أعداد كبيرة من القوات البرية والتركيز على القصف الجوي فهذه الإمكانيات المتاحة تكمنه من حسم الحروب في ساعات محدودة أو ما يسمى بحرب الدقائق الحاسمة ، لكن ما يهم هو أن مفهوم العدو يبقى مفتوحا لعدة مجالات إقتصادية

[135]Bernard wicht l'otan attaque : la nouvelle dame stratigique geneva georg edition p p 75 – 76 .

[136]Ibid p 89 .

إجتماعية وسياسية ، فالتفوق العسكري لا يمكنه أن يحسم القضايا السياسية من الدرجة الأولى إذا تعلق الأمر بحقوق الملايين من الشعب على أراضيهم ([١٣٧])على غرار الشعب العراقي والفلسطيني والأفغاني ، إضافة إلى أن الهيمنة المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية في التدخل على مستوى كل الصراعات تعني من جانب أخر فقدان مصداقية هيئة الأمم المتحدة ، حيث سلبت أمريكا كل صلاحياتها وإختصاصاتها فهي أشبه الآن بعصبة الأمم ([١٣٨])وهو ما دفع ببعض الدول والمفكرين بالإلحاح على ضرورة إصلاح هيئة الأمم المتحدة وكذا مجلس الأمن الذي أخذت منه أمريكا حق التدخل العسكري بإبتكارها لنمط جديد من التدخل الدولي العسكري وهو ما يعرف بقوات التحالف الدولي دون قرار من مجلس الأمن .

من خلال ما تقدم فإن نجاح الحوار المتوسطي مرهون بضرورة تجاوز العقبات التالية:

1 ـ الحوار موجه إلى التطبيع مع إسرائيل وقد دعمت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ومكافحة الإرهاب الحوار تحت ألوان جديدة وما يحدث في فلسطين يؤثر سلبا على تقدم الحوار .

2 ـ مشاكل المتوسط في أغلبها ليست عسكرية مما يصعب تدخل الحلف الذي هو منظمة عسكرية، إلى جانب حساسية الدول العربية من الحلف والولايات المتحدة وكذا قضية الأولويات في معالجة الأزمات .

3 ـ إشكالية التمويل للبرامج تجاه الدول المشاركة .

4 ـ غياب إطار قانوني مؤسسي لتحديد ورسم معالم الحوار على العكس تماما من الإتفاق مع روسيا pfp .

5 ـ غياب الإجماع حول محتوى التهديدات المشتركة بين الأطراف .

[137]طلال سليمان ، سقوط النظام العربي من فلسطين إلى العراق ، بيروت ، دار الفارابي ، 2004 ، ص 224 .
[138] محمود صالح العادي الشرعية الدولية في ظل النظام الدولي الجديد ، الإسكندرية دار الفكر العربي 2003 ، ص 65 .

6 ـ غياب إجماع داخل الحلف نفسه حول الحوار ، فالدول الشمالية ليست مندمجة في الحوار، ودول جنوب أوروبا تحاول إستمرار الحوار مع الجنوب بالموازاة مع الشرق أوسطية إلى جانب إعتبار بعض الدول الأوروبية أن الحوار هو وجهة نظر أمريكية .

7 ـ يميز الحوار رؤية أوروبية وأخرى أمريكية وغياب الرؤية الجنوبية، وبالتالي فهو خدمة للأهداف الغربية، وهو يحاول أبعاد المشاكل الإفريقية والأسيوية عن أوروبا .

8 ـ غياب دول مهمة في المتوسط لا يفضي في النهاية إلى غياب رؤية مستقيمة وواضحة .

ففي ظل إستمرار كل هذه العراقيل فإن أفاق الحوار تبقى محصورة جدا ولن تحقق الأهداف المرجوة

المطلب الثالث : إمكانية ترقية وتعزيز دور الحلف الأطلسي وكسب الثقة في المنطقة :

يعد القرن الواحد والعشرين بالنسبة للحلف الأطلسي ، مصدر رئيسي للتهديد وإنعدام الإستقرار في عالم متقلب يصعب التنبؤ بمستقبله ، ولا يزال دور الحلف في الحفاظ على الوحدة والأمن ، والحرية ، في منطقة أوروبا الأطلسية مستمرا، ([١٣٩])خاصة في ضوء رغبته تطوير الشراكات مع كل الدول المنضمنة في مبادرة الحوار ، ومبادرة أسطنبول للتعاون ، بالمشاركة أكثر في عمليات الحلف خارج نطاقه الجغرافي ، وتعزيز التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين .

فقد أكد الأمين العام للحلف الأطلسي ، ياب دي هوب شيفر ، في خطاب القاه ، ركز فيه على الأدوار التي يقوم بها الحلف الأطلسي لإحلال السلام، مستشهدا بمثال تدخله في كوسوفو وأفغانستان وتدريب قوات الأمن في العراق ونقل قوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الإفريقي إلى دارفور ، ويأتي على رأس هذه المهام عملية إيصال المعونات الإنسانية إثر الزلزال الذي ضرب باكستان ، كما أكد على عمل الحلف الأطلسي في التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وإشراك الدول

[139]Ronald asmus op cit p 04

غير الأعضاء في الحلف ، من أجل لعب دور أكبر في تحقيق الأمن والإستقرار في العالم ([١٤٠])يمكن من خلال ذلك تقديم تصور لمستقبل الحلف الأطلسي في المتوسط من خلال إمكانية ترقية الشراكة إلى مستوى العضوية، على شاكلة دول شرق ووسط أوروبا، وهنا تنتقل مهام الحلف الأطلسي من منظمة الدفاع الجماعي، نحو منظمة للأمن الجماعي وذلك بالنظر إلى بعد أساسي في الحوار ألا وهو البعد الأمني .

فالأمن بالنسبة للحلف الأطلسي يعد مطلب له أكثر مما هو مطلب لدول المتوسط غير الأطلسية ، التي ترى في حوارها مع الحلف الأطلسي وسيلة للقيام بدور عالمي أكثر ، بقدر ما هو حاجة إلى أمن وطني أو إقليمي كحد أقصى ، في حين أن الحلف الأطلسي في واقع الأمر منظمة للأمن والدفاع ذات رؤية وطموحات عالمية، تستدعي إعادة تعريف الحلف لنطاق عمله الجغرافي ([١٤١]) لكن هذه الرؤية تطرح تصور حول إشكالية إسرائيل بالنسبة لإمكانية الحصول على العضوية بينها وبين الدول العربية، وهو ما يطرح عدة خيارات في المستقبل .

1 ـ رهان إنضمام إسرائيل للحلف الأطلسي :

إنضمام إسرائيل للحلف قد يطرح العديد من الرهانات وعلى عدة مستويات ، داخل الحلف فبالنسبة لأوروبا، فإن إنضمام إسرائيل يحقق بالنسبة لهم العديد من المكاسب ، ([١٤٢])خاصة من حيث لعب دور أكبر فيما يتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية القيمية بالنسبة للغرب فيعني إكتساب حليف إستراتيجي ذو ثقافة غربية في بيئة شرق أوسطية معادية ، بالنسبة لإسرائيل فإن إنضمامها للحلف يعزز من تعاملاتها الإقتصادية مع الدول الأوروبية .

---

[140] الناتو والتوفق مع دول المتوسط ، خطاب للأمين العام للحلف الأطلسي جريدة الرأي من الموقع http //wwwlraior.org06/04/206.

[141] ـ أشرف محمد كشك ، إسرائيل والناتو ، من التعاون إلى الشراكة ، السياسية الدولية ، العدد168 القاهرة 2007 ، ص 252 .

[142] لخميسي شيبي الأأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية ، فترة ما بعد الحرب الباردة ، 1991 م 2008 معهد البحوث والدراسا تالعربية ، القاهرة ، ص ص 255 – 257 .

كما أنخيار إنضمام إسرائيل للحلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يساهم في تضييق الخلافات مع حلفائها حول كيفية التعامل مع قضية إسرائيل ، أما بالنسبة لإسرائيل فإن هناك إتجاه قوي داخلها يدعم فكرة إنضمامها إلى الحلف الأطلسي ، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي سياسيا : كسب مواقف الإتحاد الأوروبي بخصوص تسوية الصراع العربي، الإسرائيلي ، وإنهاء العزلة السياسية والدبلوماسية الدولية التي تعاني منها إسرائيل وتنويع الحلفاء الدوليين في مواجهة الكراهية الإقليمية لدولة إسرائيل .

عسكريا: تدعيم أكثر للقوات الإسرائيلية قوة الردع الإسرائيلية ، لإحتمال مواجهة أي خطر محتمل في محيطها الإقليمي ، خاصة من جانب إيران ، التي تمتنع عن القيام بأي فعل ضد

إسرائيل ، بالأخذ بالإعتبار أن إسرائيل لن تكون وحيدة في حال حدوث مواجهة عسكرية بينهما، وحصول إسرائيل على مساعدات من الحلف الأطلسي .

إحتمالات إنضمام إسرائيل للحلف الأطلسي ، يدخل في إطار النظرية الأمنية الإسرائيلية ([١٤٣])الداعية للتفوق الكمي والنوعي في مجال التسلح العسكري وتبني نظريات الضربات الإستباقية على إعتبار أن خير وسيلة هي الهجوم ، وتبني حلفاء إستراتيجيين أقوياء ليس من الناحية الإقتصادية فقط إنما كذلك من حيث النفوذ السياسي والقوة التكنولوجية والعسكرية.

فيما يخص إسرائيل بعد الإعلان عن مبادرة إسطنبول وإنضمام كل من الكويت ، قطر ، البحرين والإمارات، تم إثارة جدل واسع حول إمكانية إنضمام إسرائيل للحلف ، حيث هناك علاقة مميزة بينهما ، وتتمثل فيما يلي :

[143]- هدى فرج الغواصات الإسرائيلية والقرصنة البحرية والناتو وتهديداتها للأمن القومي العربي والمصري ، ط 1 ، مصر ، المكتب العربي الحديث 2010 ، ص ص 96- 97 .

ـ مشاركة إسرائيل في مناورات الحلف البحرية مثل تلك التي أجراها في البحر الأسود ، وتدريب مشاة الحلف بأوكرانيا ، كما شاركت فرقة إسرائيلية في تدريبات للقيام بمهام إنقاذ بحرية في إطار مناورة تعاونية قبالة سواحل رومانيا .

ـ وضع وحدة البحث والإنقاذ الإسرائيلية تحت تصرف الحلف في حالة الطوارئ المدنية.

ـ عقد إتفاق بين إسرائيل والحلف الأطلسي ، يتعلق بأشكال إسهام إسرائيل في العمليات البحرية التي يقوم بها الحلف في محاربة الإرهاب بعرض البحر المتوسط .

ـ في 16 أكتوبر 2006 ، أبرمت إسرائيل إتفاق تعاون فردي مع الحلف ، وهو أول برنامج يقترحه الحلف على دولة خارج مجال الأورو أطلسي .

ـ الإتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 جانفي 2009 ([١٤٤]).

كما تشترك إسرائيل مع الحلف في تحديات مشتركة منها :

ـ الإسلام الراديكالي

ـ الإرهاب العالمي

ـ إنتشار أسلحة الدمار الشامل .

يحض مشروع ضم إسرائيل لعضوية الحلف بدعم أمينه العام وكبار مساعديه والعديد من الشخصيات الأوروبية ([١٤٥])،ومنها رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنا josé maria aznar ، ووزير الدفاع الإيطالي ، أنطونيو مارتين antonio martine اللذين دعيا إلى تشكيل مظلة أطلسية للردع والدفاع عن أمن إسرائيل ، وأكده خطاب الرئيس الأمريكي بارك أباما ، بشأن الشرق الأوسط في 19 ماي 2011 ، بالقول أن إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل لا يتزعزع . ([١٤٦])

[144]ـ أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره ، ص 251 .

[145]Brahim saidy op cit p 53 .

[146]أشرف محمد كشك ، حلف الناتو ، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية ، مرجع سبق ذكره .

2 ـ رهان إنضمام الدول العربية للحلف الأطلسي :

من منظور المصلحة الوطنية للحلف الأطلسي فإن الضرورة الإستراتيجية تتطلب طرح المزيد من التعاون والإندماج مع دول المنطقة المتوسطية التي أصبحت ضمن النطاق العملياتي للحلف ، ومن غيرالمستبعد ضم في العضوية عدد من دول المنطقة الفاعلة وذات قيمة مضافة لحلف الأطلسي مثل مصر والجزائر والمغرب ، بإعتبار أنها تمتلك فائض في القوة البشرية والعسكرية، وكونها أيضا دولا عربية وإسلامية وهو ما يسهل مهام الحلف بالمنطقة مثل مهام حفظ السلام في العراق وأفغانستان ([١٤٧])،كما أنها تساهم في الأعباء والنفقات المالية المترتبة عن تلك المهام، كما تتميز بقربها من مناطق الأزمات ، وهو ما يسهل من مشاكل الدعم اللوجستي، وإستخدامها للإنطلاق في العمليات العسكرية ضد مصادر التهديد .

كما أن بقاء دول عربية سوريا ، ليبيا ، السودان ،, أو شرق أوسطية إيران خارج إطار الحوار ، أو مبادرة إسطنبول قد تكون هدف للدفاع الجماعي الذي يسعى إليه الحلف ، بإعتبارها تهديدا للأمن والإستقرار خاصة في ضل ما تعيشه المنطقة من أزمات ، حيث تم تفكيك السودان، التدخل في ليبيا، الذي يطرح رهان ضمها في الحوار وهو ما يعني أحتواءها كمصدر لطالما شكل تهديدا بالنسبة للحلف الأطلسي ، أما سوريا حاليا فإن الأوضاع التي تعيشها ، من تأزم على الساحة الداخلية والضغوطات الدولية التي تحاول فرضها عليها في حال بقي الوضع على حاله، قد يستدعي تدخل قوي أجنبية، مثل ما تم في ليبيا .

التدخل في ليبيا وإحتمالية التدخل في سوريا، يعود بنا لخطاب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كندليزا رايس codolleza rise ، أن المنطقة تتجه نحو الفوضى البناءة ، وإحتواء دول محور الشر ، كما أدعت بذلكالولايات المتحدة الأمريكية، سوريا ليبيا العراق وإيران ، وتأكيد هذه المقولة

[147] عطية عبد العزيز ، قمة اسطنبول ، التوسع الجنوبي للناتو ، السياسة الدولية ، العدد 158 القاهرة 2004 ، ص 157 .

يبدأ من حالة ليبيا الثغرة التي فتحت المجال لإعادة هيكلة المنطقة، وحسب نظري فإن ما يحدث اليوم ليس بعيدا عما حدث في دول شرق ووسط أوروبا التي تم تفكيكها وضمها في المنظومة الغربية وفقا لما يتناسب ومصالحها ، ومنه فإذا كانت أسباب ضم هذه الدول هو إحتواء للمد الشيوعي والوصول لحدود روسيا، فإن تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو إحتواء للخطر الإسلامي وحماية أمن إسرائيل ، وتقاسم مناطق النفوذ لضمان التفوق والرفاهة الإقتصادية .

رغم توسع الحلف في وسط وشرق أوروبا وسياسة الشراكة مع روسيا وأوكرانيا، فإن بيئة الأمن المتوسطية والشرق اوسطية هي الأكثر إحتمالا لمهام حلف الأطلسي بسبب غياب دور مماثل لقوة روسيا بالمنطقة ، حيث يكون الخيار العسكري البديل الأول بسبب وجود قوات أمريكية (الأسطول السادس) واطلسية وأوروبية بالمتوسط جاهزة للتدخل ، بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها دول الشراكة الأطلسية ، المتوسطية أو دول مبادرة أسطنبول ، وهنا تكون الضغوط العسكرية مرجحة على البدائل السياسية والإقتصادية .

كما أن عملية الشراكة قد ترجع لدى المشاركة فيها خيار الشراكة مع الحلف على حساب خيارات العلاقات العربية، العربية في قضايا الأمن، الذي يعد محفز للتدخل في المنطقة من خلال :

ـ توفير |أوضاع سياسية إيجابية للتدخل بإقامة حوار من أطراف غير متوسطية تضمن حدوث إنقسام داخل التجمعات والمنظمات تجاه عملية التدخل ،/وهو ما حدث بالنسبة لحالة ليبيا التي شهدت إنقسام الأراء حول التدخل الأجنبي فيها .

ـ تخفيض التكلفة المالية لعمليات التدخل من خلال مساهمة الدول المشاركة في تحمل الأعباء المالية، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والإمداد وإستخدام وسائلها العسكرية .

ج ـ الوصول إلى أوضاع وعلاقات عسكرية مع دول الجوار تجعلها مهيأة لعمليات التدخل من خلال إعادة التأهيل والإصلاح الدفاعي وبرامج التدريب المشتركة للوصول إلى قابلية التشغيل المتبادلة .

د ـ تأمين إمكانية الإحتواء المبكرللأزمات من خلال تقليص فترة الدخول في العمليات أو التزود بإمدادات من المخزون المحلي عندما تبدأ عملية التدخل .

هـ ـ توفير العنصر البشري الكفيل بإستمرار العمليات في ظل محدودية العمليات العسكرية والضربات الجوية التي تقوم على التفوق اللوجستي ، أين يتوجب نشر قوات برية التي ستواجه مقاومة من طرف القوات المحلية، وهنا يتم إقحام قوات دول الحوار لتحمل الأعباء المباشرة ميدانيا ، حيث أثبتت حرب كوسوفو أن الحلف لم يتجرأ على بدأ تنفيذ عمليات برية إلا بعد تحييد القوة الصربية العسكرية، وبالأخص منها القوات البرية بعدما إمتنعت القوى الإقليمية عن تقديم قوات بشرية كبيرة للقيام بالعمليات العسكرية ضد القوات الصربية ، ومستقبلا سيكون دور الحلف أساسيا في التمويل بالمعدات والإحتياجات اللوجستية والدعم المالي والمعلومات في عملياته بالمنطقة.

و ـ التخوف من تحول شمال إفريقيا إلى منصة محورية لإعادة اطلاق الأطروحات الماكيندرية الجديدة ليصبح الفضاء الإفريقي والعربي مكشوفا أمام القوة العسكرية الأولى في العالم، خاصة في ضل تبني إستراتيجية الأمن الطاقوي ، وحماية الموارد النابضة التي تشكل بالنسبة لدول وحكومات الحلف القلب النابض لإنعاش إقتصادياتها ، ورخائها الإجتماعي ، ومنه التأكيد بطريقة غير مباشرة على إستراتيجية الهيمنة والتوسع في المناطق التي تجد فيها مكان للحفاظ على مصالحها .

ربما قد تكون هذه الصيغة المقبولة لدى العديد من الدول العربية ، حيث إنضمت كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات إلىمبادرة إسطنبول ، كما تم عقد الكثير من الإتفاقيات بين دول عربية والحلف ، حيث وقعت الكويت والحلف إتفاقية أمنية، تتعلق بتبادل المعلومات في 2006 ، كما وقعت البحرين على إتفاقية أمن المعلومات ، لتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب في 25 أفريل 2008 .

المطلب الثالث : الحوار المتوسطي شراكة من أجل السلام أم شراكة من أجل المتوسط ؟

إفترض أن يكون الحوار المتوسطي مشرعا مشابها لمشروع الشراكة من أجل السلام ([148])من خلال التعاون العلمي الثنائيبين الحلف وكلمن البلدان الشريكة وفهم أفضل من قبل هذه البلدان تجاهـــه (دوافعـــه نشاطاته أهدافه) ، فالعمل المشترك لمواجهة التحديات وتطوير التعاون العملي سيكون ذو فائدة مشتركة التفاهم من أجل بناء الثقة .

هكذا كانت بداية الفكرة تتمحور حول إنشاء منتدى لبناء الثقة وتعزيز الشفافية حتى يتمكن الحلف من إستيعاب المشاكل الأمنية في هذه البلدان والعمل على تبديد سوء الفهم تجاه أهداف وسياسات الحلف فيها (خاصة على مستوى الجماهير والرأي العام) ،ومع توسيع وتعميق التعاون العملي عبر النشاطات التي أخذت بعدا متطورا بإستمرار في إطار برنامج العمل السنوي (منذ إنشائه سنة 1997) تطورت التي أخذت لتصبح إطار لمجموعة من الأنشطة العملية في مجالات ذات أهمية كبيرة (من التدريبات والتمارين العسكرية إلى سياسات وإستراتيجيات الدفاع ، الإصلاح الدفاعي والإقتصاد الدفاعي ...) شكلت أسسا لخطط عمل فردية يعمل الحلف على تطويرها بإستمرار مع البلدان الراغبة في ذلك ، وإعتمد الحلف في تنفيذ هذه النشاطات ضمن خطط العمل الفردية، على آليات ونشاطات طورها الحلف ، في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام .

إلا أن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي إفترض أن يكون مختبرا للحوار المتوسطي ، تضمن بعدا سياسيا يشمل الدفاع عن المبادئ الديمقراطية والإلتزام بإحترامها من أجل تحقيق أهداف دول هذه الشراكة البعيدة المدى والمتمثلة أساسا في الحصول على عضوية الحلف الإنضمام للمنظمة إلى جانب

[148]أطروحت فكرة الشراكة من أجلالسلام كهندسة أمريكية لزيادة الثقةوعدم الجهود التعاونية مع دولالشرق أوروبا من أجلتعظيم الأمن الأوروبي في إطار مجلس تعاون شمال الأطلسي الذي جسد التكييف الهيكلي الخارجي للحلف في مرحلة ما بعدالحرب الباردة ، في شكل مبادرة للتعاون خصوصا في الميدان العسكري الإستخدام الجماعي للقدرات في عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني في :
John borawski partnership for peace and beyond international affairs voi 71 n°2 april 1995 p 233.

العمل على إحترام دعم الإستقرار من أجل القضاء على المخاطر التي تهدد السلم ([١٤٩])هذا البعد السياسي عضوية الحلف والعمل من أجل تحقيق أمن وإستقرار المنطقة الأورو متوسطية إفتقد في الحوار المتوسطي للحلف حيث لا تسعى الدول الشريكة في الحوار إلى هذه العضوية بإستثناء طموحات إسرائيل ([١٥٠])وسعى المغرب للحصول على إمتيازات الشريك المميز ، أما فيما يخص تحقيق أمن وإستقرار منطقة جنوب المتوسط الشرق الأوسط، المرتبط بإختلال التوازن العسكري القوي بين إسرائيل ودول الحوار من جهة ، وسعي كل دول الحوار إلى تحقيق أمنها القومي (الداخلي خاصة على مستوى الأنظمة التي تعتبر أمنها وبقاءها في السلطة تحقيقا لذلك) ، من جهة أخرى ، يبقى هدفا بعيد التحقيق إلى درجة الإستحالة خاصة في ظل معطيات البيئة الأمنية الحالية.

لذلك منبين أهداف الشراكة من أجل السلام ، المتمثلة في : ([١٥١])

ـ تحقيق الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني والميزانيات العسكرية .

ـ تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة

ـ المساهمة في الأعمال التي تجري بموافقة الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

ـ تطوير العلاقات التعاونية بين الدول المشاركة والحلف بهدف التخطيط المشترك التدريبات الرامية إلى القيام بمهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية الأخرى التي يجري الإتفاق عليها .

ـ تطوير قوات على المدى البعيد تكون قادرة على العمل معقوات الحلف .

ـ التشاور مع الحلف بصدد البعيد أي مشاركة فعالة في مواجهة التهديدات المباشرة للوحدة الإقليمية، الإستقلال السياسي أو الأمن الوطني لهذه الدول .

---

[149]Gebhardt von moltke la construction d'un partenariat pour la paix revue de l'otan n 3 juin 1994 p 3

[150]J dempsey israel explores closer link to nato even membership international herald tribune 03/03/2005 p 3 .

[151]Le partenariat pour la paix at :
http // www.nato int/cps/en/natolive/search / htm 05/07/2006 .

لم يتضمن إطار الحوار المتوسطي إلاتلك التدابير والنشاطات العملية والمتمثلة في تطوير قابلية التشغيل المتبادل بين الحلف ودول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب خاصة، حيث صرح الأميرال روبرتو سيزاريتي أن :

تجربة عملية المسعى النشيط في المتوسط سمحت للحلف بإكتساب خبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي . ([١٥٢])

وهذا ماجعل التعاون في هذا المجال يتوسع إلى عدد متزايد من الدول الشريكة في الحوار المتوسطي ، بعدما إقتصر من قبل على منطقة شرق المتوسط، وقد تحقق من خلال هذه العمليات بعض المكاسب إحباط عدة هجمات السيطرة على سفن مشبوهة زيادة تبادل المعلومات وتحسين قابلية التشغيل المتبادل بين قوات المراقبة على ضفتي المتوسط ([١٥٣]) .

إلا أن توسع مجال هذه النشاطات لم يطال مجال مراقبة النقل الجوي بعد ، كما هو معمول به في إطار الشراكة من أجلالسلام حيث ما تزال مراقبة النقل مقتصرة على المجال البحري وذلك لهدف مراقبة ممرات التزويد والتوزيع للموارد الطاقوية أهم أولويات المصالح الأورو أطلسية في المتوسط .

إضافة إلى تدابير ونشاطات مكافحة الإرهاب ، تمتد بعض الأهداف والنشاطات المسطرة ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام إلى الحوار المتوسطي كالتخطيط لحالات الطوارئ المدنية ، مهام حفظ السلام (في إطار الإدارة المدنية، العسكرية والدبلوماسية للأزمات) ، التمارين العسكرية ، وخاصة مجال الإصلاح الدفاعي والإقتصاد الدفاعي (من خلال المزاوجة بين الوسائل المدنية والعسكرية) بعدما كان مجال الدفاع وكل ما يتصل به حكرا على الآليات والوسائل العسكرية، إن هذا المنحى الجديد من قبل الحلف في إطار التعاون العسكري بينه وبين دول الحوار المتوسطية قد يكون أولى خطوات الحلف

[152]roberto cesaretti combating terrorism in the mediterranean quoted in pierre razoux op cit p 2 .

[153]Rachid el houdaigui l'opération active en deavour et son impact sur le dialogue méditerranéen de l'otan cité par pierre razoux op cit p 02 .

للإقحام التدريجي للمعايير الغربية الديمقراطية في هذا المجال من أجل تطوير أكثر لهذه الآليات مستقبلا نحو مجالات تخطيط الدفاع الوطني ، الميزانيات العسكرية والسيطرة المدنية على القوات المسلحة ؟ والتي تصنع الفرق بين مبادرتي الحلف الشراكة من أجل السلام ، والحوار المتوسطي ورغم صعوبة تحقيق ذلك إن لم نقل إستحالته في ظل الثقافة العسكرية السائدة في دول الحوار (بما فيها إسرائيل) وإحتكار النخبة العسكرية لكل ما يتصل بهذا القطاع، يبقى الإحتمال واردا ؟

ومع أن الحوار المتوسطي يقوم على مبدا التمايز الذاتي ضمن الأطر الثنائية في المشاورات حول القضايا ذات الصلة بالمصالح المشتركة ، لجأ الحلف من أجل تنفيذ نشاطات التعاون العملي إلى إطلاق برامج للتعاون الفردي بهدف تطبيق أفضل للتدابير المقترحة ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام والملائمة إلى حد كبير للحوار المتوسطي ، وبرنامج التعاون الفردي عبارة عن وثيقة سياسية (١٥٤)تشبه وثيقة الإطار في الشراكة من أجل السلام تسمح للدول الراغبة بتحديد أهداف للتعاون على أساس فردي ، مع الحلف على المدى القصير ، المتوسط، والبعيد ، هكذا تصبح هذه الأخيرة خطة أو طريقا ، لتوجيه إستراتيجي محتمل للتعاون ، وبالتالي ترسم ضمنها أهدافا إستراتيجية للتعاون العلمي في إطار الحوار المتوسطي الذي إفتقدها منذ إطلاقه بالرغم من كثافة نشاطات التعاون العملي المنجزة والعسكرية منها على وجه الخصوص ، ولاعتبارها وثيقة إطار مرجعيا للهيئات المخولة بالتعاون مع الحلف ، الوزارات الوكالات ، تصبح نشاطات الدول الملتزمة بها ضمن الحوار المتوسطي تابعة للأولويات المحددة في الوثيقة ، وخلاصة القول تصبح عبارة عن السياسة الوطنية ضمن الحوار المتوسطي لهذه البلدان .

[154]Gilles vander ghinst op cit p 138 .

إن إفتقار الحوار المتوسطي لهيكل مؤسسي كآلية لتعميق التعاون من أجل التطوير إصلاح حقيقي للدفاع يميزه وبعمق عن الشراكة من أجل السلام بالرغم من محاولة الحلف دفع هذا المجال قدما من خلال إطلاق برامج التعاون الفردي .

حيث إستفادت الشراكة من أجل السلام من إنشاء مؤسسات للدفاع من قبل الحلف بناءا على قرارات قمة إسطنبول 2004 ، والتوصيات التي تضمنها هذا الإطار المؤسسي الجديد تمثلت في : ([١٥٥])

ـ وضع آليات لتحقيق الشفافية للمراقبة الديمقراطية لنشاطات الدفاع .

ـ تطوير مساهمة المدنيين في وضع سياسات الأمن والدفاع .

ـ إشراف تشريعي وقضائي على قطاع الدفاع .

ولتحقيق ذلك تلتزم دول الشراكة المساهمة في هذا الإطار بخطط العمل الفردية للشراكة ، هكذا تستفيد دول الشراكة من أجل السلام، من مزايا آليات إصلاح الدفاع في إطار مجلس الشراكة الأورو أطلسي الذي يعد الإطار السياسي العسكري لهذه الشراكة ، الذي يحرص على تقوية العلاقات ما بين الحلف وباقي الشركاء .

ولإدارة المهام الجديدة للشراكة تم إنشاء العديد من الهيئات ([١٥٦]):

ـ لجنة التوجيه السياسي والعسكري والتي تعد منتدى للتشاور يعقد برئاسة نائب الأمين العام للحلف في شكل / إجتماعات للحلفاء مع الشركاء على أساس فردي لفحص وإختبار البرامج الفردية للشراكة، أو إجتماع مع أعضاء مجلس التعاون شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام لتحديد القضايا المشتركة .

ـ لجنة مشتركة لإنتشار الأسلحة تقدم تقاريرها لمجلس شمال الأطلس مباشرة .

[155] Le partenariat pour la paix op cit .
[156] Gebhardt von moltke op cit p 235 .

ـ وحدة تنسيق الشراكة تخضع لسلطة مجلس الحلف وتعمل على تنسيق الأنشطة العسكرية في إطار الشراكة من أجل السلام وتنفيذ التخطيط العسكري في مجال النشاطات اللازم تحقيقها كالتدريبات ، المناورات .

إن هذه الهيكلة المؤسسية للشراكة من أجل السلام تثير التساؤل حول مدى فعالية التعاون في إطار الحوار المتوسطي في ظل غياب أي تصور أو إقتراح في إطار برامج التعاون الفردي لإنشاء مجلس شراكة متوسطي أطلسي ؟ يعمل على تقوية العلاقات ما بين الحلف والشركاء المتوسطين من جهة ، وشركاء الحوار مع بعضهم البعض من جهة أخرى (عبر الحوار) كإطار يضمن إقامة مشاورات منتظمة ولو كانت على أساس فردي ، حول المسائل ذات الإهتمام المشترك لمواجهة محيط أمني متقلب بإستمرار .

هكذا يبدو الفرق واضحا إذ قارنا بين الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي ، ففي حين أنشأ مجلس تعاون شمال الأطلسي هذه الشراكة (كمبادرة بنيت على فكرة أمريكية سنة 1993 في إجتماع وزراء الحلف بألمانيا) ([١٥٧])بهدف زيارة الثقة ودعم الجهود التعاونية مع دول شرق أوروبا من أجل تأمين وتطوير الأمن الأوروبي ، كانت فكرة الحوار المتوسطي محل نقاش طويل بين الحلفاء أسفر عن إطلاق مبادرة حوار منتدى لتبديد سوء الفهم تجاه الحلف ، وحتى وثيقة الشراكة من أجل السلام تبرز أن المشروع يتجاوز الحوار والتعاون لتشكيل شراكة حقيقية خاصة وأن المشاركة الفعالة في هذا الإطار تهدف إلى عضوية الحلف ، وهذا ما ينص عليه المفهوم الإستراتيجي الجديد 2010 .

مجلس الشراكة الأورو أطلسية ، الشراكة من أجل السلام تعد جوهر أوروبا الحرة الموحدة والتي تنعم بالسلم ([١٥٨])

[157] John borawski op cit p 232 .
[158] Active engagement modern defence strategic concept for the defence 2010 op cit para 35 .

يعمل الحلف على تعزيز الأمن العالمي بواسطة شراكاته والإبقاء على عضوية الحلف مفتوحة لكل الديمقراطيات الأوروبية التي تتجاوب مع معايير الحلف ([١٥٩]).

أما الحوار المتوسطي يبقى منتدى للتشاور وبالرغم من طبيعته التطورية فهو لا يهدف إلى عضوية الحلف حتى بعد ترقيته إلى شراكة حقيقية بعد قمة أسطنبول 2004 .

هذا إلى جانب المخصصات المالية للحوار المتوسطي ،والتي مع إستفادة الحوار من ألية الصندوق الإستثماري ورفع تمويل نفقات المساهمين في مجال مكافحة الإرهاب ، تبقى ضئيلة مقارنة بمخصصات الحلف المالية لبرنامج الشراكة من أجل السلام . ([١٦٠])

ويبقى التمويل الذاتي في إطار الحوار المتوسطي العائق الرئيسي أمام دول الحوار الراغبة في مشاركة أنشطته ، خاصة منها التي تعاني نقصا في الموارد المالية، ويزيد من توسع الفارق بين دول الحوار المستفيدة من تلك الأنشطة والأخرى المحرومة منها، وهذا ما يسبب عائقا أمام تطور الحوار بالرغم من إمتياز مشاركة بعض القرارات والسياسات التي قد تمنحه الحلف للدولة المساهمة ماليا، هكذا تبقى إمكانية تمديد آ ليات صندوق الشراكة من أجل السلام / الحلف الصندوق الإستثماري مجرد إقتراح ضمن مراجعة سياسة تمويل الحوار حيث لم تتخذ أية تدابير لمخصصات مالية من قبل الحلف للتكفل بتمويل أنشطة دول الحوار الراغبة ، والتي لا تمتلك القدرة على ذلك ، من أجل تسهيل التعاون ، وبقيت الإستفادة من الأنشطة مرتبطة بالمساهمة المالية لكل دولة راغبة وفقا لإحتياجاتها ضمن برامج خطط التعاون الفردي ،وبالرغم من أن بعض دول الحوار العربية (مثل الجزائر) قد تستفيد من خلال مساهمتها

[159] Ibid para 04 .
*إن الشراكة من أجل السلام ، وإن كانت بمثابة التهيئة للدول الشريكة نحو عضوية الحلف ، إلا أنها تضم دولا لا تمتلك الأهلية لذلك ، مثلا : روسيا وأوكرانيا ودولا أعضاء في اتحاد الأوروبي لا ترغب في عضوية الحلف ، السويد ، فنلندا النمسا ، سويسرا ، لأنها تفضل الحياد ولا ترغب بالأحلاف العسكرية، وتضم حاليا الشراكة كل دول أوروبا بإستثناء (البوسنة صربيا والجبل الأسود) ، نظرا لهذه العضوية الواسعة تقريبا كل دول أوربا أصبح الحلف منظمة أمن جماعي للمزيد العودة إلى

le partenariat pour la paix op cit
[160] Massimo de leonardis opcit p 140 .

المالية من إمتياز مشاركة فعلية في القرارات أو السياسات ذات الصلة بالإهتمامات الأمنية المشتركة إلا أن قدرات إسرائيل المالية قد ترجح أمكانية الإستفادة من هذا الإمتياز لصالحها أكثر .

إنطلاقا من هذه الإختلافات بين إطاري الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي يتضاءل تصور الحوار المتوسطي شراكة من أجل المتوسط على غرار الشراكة من أجل السلام، بالرغم من الصورة التي أراد الحلف إضفائها على هذه المبادرة خاصة بعد قمة أسطنبول 2004 التي شكلت إقتراحاتها تجاه الحوار المتوسطي وترقيته إلى شراكة حقيقية عودة إلى الأفكار المبدئية لهذه الشراكة من أجل المتوسط من قبل الدول الأوروبية المتوسطية سنة 1993 ([١٦١])حيث كان الإقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه للشراكة من أجل السلام بما فيها التمارين العسكرية المشتركة ([١٦٢])وبالرغم من توسع هذا الإطار فعلا إلى نشاطات عسكرية مختلفة أكثر من مجرد التمارين المشتركة ، التي بلغت نسبة 85 % من الأنشطة العملية للحوار ، إلا أن الحوار لم يرق إلى النتائج الأهداف المحققة في إطار الشراكة من أجل السلام، والمبادرة المتوسطية للحلف التي إطلقت بهدف تذليل الفهم الخاطئ تجاهه وبناء الثقة في المتوسط لم تتمكن من ذلك في ظل البيئة الأمنية السائدة في المتوسط ، حيث ركز الحلف ، من خلال الحوار المتوسطي ، على قضايا محددة ، الإرهاب ، أسلحة الدمار الشامل ، أي وضع تدابير لبناء الثقة العسكرية في الوقت الذي يحتاج فيه واقع المتوسط (المختلف تمام عن واقع البيئة الأورو أطلسية، إلى آليات لبناء الثقة السياسية/ الإجتماعية ([١٦٣])

[161]-abdennour benantar nato maghreb and europe art cit p 172 .

[162]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

[163]Jette nordan op cit p 31 .

ومزيد من التعاون في قضايا الأمن اللين والمرتبطة أساسا بإستمرار النزاعات الداخلية، أزمة الأنظمة داخل هذه الدول وما تفرزه من لا إستقرار سياسي إقتصادي ، إجتماعي ، وثقافي داخلي قد تطال أثاره دول المنطقة المتوسطية ككل إضافة إلى بؤرة التوتر الأهم : الصراع في الشرق الأوسط والذي لا يزال يميز العلاقات بين دول جنوب المتوسط مضاعفا بذلك سوء الفهم المتبادل ، بين الدول العربية واسرائيل ، وعدم ثقة العالم العربي تجاه الغرب وتجاه الحلف الأطلسي تحديدا ، حيث يبقى التصور السائد أن التعاون الأمني والعسكري معه يعني تعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى إحتواء عسكري لدول المنطقة تحت مظلة الحلف ([١٦٤])بما يتناسب والمفهوم الإستراتيجي الجديد المتجدد بإستمرار .

[164]ـ، ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سبق ذكره ، ص 219 .

بعد هذا العرض للحوار وآليات وأنشطته ومشكلات الجنوب ومعوقات الحوار نصل في الخاتمة إلى نتيجة هامة مؤداها أنه يجب التعاطي بإيجابية من دول الحوار المتوسطية مع مبادرة الحلف والكف عن التلويح بالتأثير السلبي لأي مبادرات خارجية لبناء الثقة المطلوبة بين الطرفين وهي أولى مظاهر التعاون الإيجابي لأي حوار

يمكن القول بأن الدور الجديد للحلف الأطلسي في المتوسط أخذ أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكاسبه في المنطقة بما يتماشى ومصالحه، عن طريق التواجد عبر آليات تم تسخيرها لتحقيق إستراتيجيته الجديدة ، وتعد مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي التي تم تعزيزها ورفعها لمستوى الشركة مع قمة إسطنبول 2004 ، آلية من الآليات التي إستطاعت من خلالها الدول العظمى داخل الحلف من التغلغل في المنطقة وتحقيق الهيمنة والتوسع في مناطق نفوذها التقليدية فكانت بذلك نتيجة حتمية للتحولات التي جسدها المفهوم الإستراتيجي الجديد نحو منطقة المتوسط، رغم الإختلاف من حيث طبيعة الوسائل بإعتمادها على الوسائل الناعمة(الشراكة والتعاون) بدل القوة الصلبة العسكرية، مما يؤكد بأن أهداف الحلف لم تتغير في التوسع على حساب كسب مناطق نفوذ جديدة (التوسع الجيو إستراتيجي بحثا عن الموارد الحيوية) ولكن الوسائل هي التي تغيرت .

ونجمل رؤيتنا في هذه النقاط :

1 ـ أنه يجب دعم الحوار عن طريق جعله أكثر خصوصية بالمنطقة وذلك بتحديد جدول أعمال واضح للحوار مع التركيز على المسائل ذات الإهتمام المشترك وليس عن طريق فرض أجندة الحلف التي قد لا تتناسب ـ غالبا ـ مع إهتمامات دول الحوار .

2 ـ ضرورة أن تكون الرؤية متساوية بأن تكون مسائل الحوار أكثر مرونة وقائمة على مبدأ التعاون المشترك وتفعيل وتنمية الإتصال الثنائي بين دول الحوار أنفسهم .

3 ـ ضرورة تطوير الحوار ليشمل جانبا عمليا بدعوة دول الحوار في مناورات الحلف الخاصة ومناورات الحلف مع دول الشراكة من أجل السلام .

4 ـ ضرورة توسعة الحوار ليشمل ليبيا وسوريا ، وكذلك السلطة الفلسطينية لضمان نتائج أفضل للحوار ولبناء الثقة المطلوب بين العرب وإسرائيل ، تماما كما هي الحالة في كل من سوريا ولبنان فإن استبعادهما يزيد من الشكوك حول أغراض مبادرة الحلف من أنها تهدف إلى عزل إهتمامات الدول العربية بعضها عن بعض وترسخ صورة الحلف الأطلسي على أنه يسعى لمساعدة إسرائيل على أن تكون الدولة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ونرى أنه من الضروري التفكير في أن يكون لحلف شمال الأطلسي دورا هاما في حالة النزاع الفلسطيني ، فهو من وجهة نظرنا يجب أن يكون الضامن الأساسي لأي إتفاق سلام بين الطرفين ولكن قبل هذا التفكير المتفائل يجب أولا :

1 ـ إتفاق سلام دائم بين الطرفين .

2 ـ تفويض من الأمم المتحدة لعمليات الحلف .

إذ تحقق هذان الشرطان فإننا متفائلون بقيام الحلف بدور الضامن الفعلي لهذا السلام ونأمل أن يتم هذا إن لم يكن في المستقبل القريب فنرجوا ألا يكون هذا المستقبل بعيدا .

إن بناء الثقة المطلوبة لتفعيل الحوار الأطلسي المتوسطي تتطلب من دول الحوار ذات الغالبية العربية عدا إسرائيل) أن تكون على مستوى تحديات القرن الواحد والعشرون وأن تقدم على المشاريع المطروحة أمنيا وسياسيا وإقتصاديا بمنطق القرن الجديد وفكر القرن الجديد ورجال القرن الجديد (لا رجال كل القرون) ، وأن تتعامل بحرفية من منطق المصلحة المشتركة بمعنى تعاون مشترك وتنازلات متبادلة ومتساوية وعلى الحلف وفي مراحل بناء الثقة أن يقدم الدليل لدول الحوار وأيضا

للمواطنين العرب المقيمين في الدول الأوروبية وأمريكا بأنهم لن يكونوا تحت أي ظرف وفي أي وقت أعداء للحلف وأن إستراتيجية الحلف المستقبلية تضمن هذا النهج التعاوني للحلف.

الملحق رقم 02 :

الترجمة العربية لإتفاقية حلف شمال الأطلسي

The north atlantic treaty articles

واشنطن 4 أفريل 1949 .

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية ، من جديد ، إيمانهم بأهداف ومبادئ ، ميثاق الأمم المتحدة ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب ، والحكومات في سلام ، وتؤكد الأطراف ، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك ، وحضارة شعوبهم ، التي تقوم على أسس ومبادئ الديمقراطية والحرية، الفردية، والنظام والقانون، وهم يسعون لترسيخ الإستقرار والرخاء ، في منطقة شمال الأطلسي ، مصممين على توحيد الجهود من أجل الدفاع الجماعي ، وحماية وصيانة السلام والأمن ، وبناء عليه ، فقد اتفقوا على هذه الإتفاقية وهي

المادة 01 :

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، بتسوية كل حالة نزاع دولي ، يكونون طرفا فيها بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان ، والعدالة للخطر ، كما يلتزم الأطراف أيضا ، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة ، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة .

المادة 02 :

سوف تساهم الأطراف ، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون ، عوامل التضامن، والرخاء ، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى

تجنب الخلافات والمتناقضات ، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي ، بين كل الأطراف فردية أو جماعية .

المادة 03 :

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل ، يعمل الأطراف ، فرادى ومجتمعين، من خلال الإعتماد الذاتي الفعال والدائم، والدعم المتبادل ، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية ، ومشتركة ضد الهجمات ، والاعتداءات المسلحة ، والاستمرار في تطوير ذلك .

المادة 04 :

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض ، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة ، أو الإستقلال السياسي ، وأمن احد الأطراف ، مهدد .

المادة 05 :

يتفق الأطراف ، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح ، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف ، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذا لما جاء في المادة " 51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم ، بشكل فردي أو جماعي ، تقديم المساندة والعون للطرف ، أو الأطراف ، التي تتعرض للهجوم بإتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير ، بما في ذلك إستخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن ، إلى منطقة شمال الأطلسي ، وتأكيده، ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير ، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه، ويتم وقف الإجراءات ، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية ، لإعادة، وإستقرار السلام والأمن الدوليين .

المادة 06 :

طبقا لمفهوم المادة " 05 " ، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح ، على طرف أو أكثر:

أ ـ كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف ، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي ، شمال مدار السرطان .

ب ـ العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف ، في هذه المناطق ، أو عبر مجاله الجوي ، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف ، تتمركز لفترة ،كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نفاذة ، أو سارية المفعول .

المادة 07 :

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر ، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف ، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول ، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال .

المادة 08 :

يعلن كل طرف ، أنه لا توجد إلتزامات دولية حاليا بينه وبين أطراف أخرى، أو دولة ثالثة تتعارض مع لوائح وبنود هذه الإتفاقية، ويلتزم بعدم التعهد أو التورط ، في أي إلتزامات دولية تتناقض مع هذه الإتفاقية .

المادة 09 :

يقوم الأطراف ، بتشكيل وتكوين مجلس ، يتم فيه تمثيل كل منهم ، لبحث ودراسة قضايا تنفيذ هذه الإتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس ، بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت ، وعلى وجه

السرعة، ويقوم المجلس ، بتكوين هيئات وأجهزة تابعة، طالما كان ذلك ضروريا ، وبصفة خاصة يقوم دون تأخير ، بتشكيل لجنة دفاعية، تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3 – 5) .

المادة 10 :

يمكن للأطراف ، من خلال قرار جماعي ، أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى، يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الإتفاقية، والمساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي ، الإنضمام إلى الحلف ، وكل دولة يتم دعوتها، على هذا النحو السابق ، يمكنها من خلال إيداع مستندات إنضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة ، أن تصبح عضوا في هذه الإتفاقية، وتقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علما، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها ، (وثيقة ومستند الإنضمام).

المادة 11 :

يقوم الأطراف ، بالتصديق على الإتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم ، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها، ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق ، بأسرع ما يمكن ، لدى الولايات المتحدة ، والتي بدورها تقوم بأحاطة كل الدول الأخرى ، الموقعة على الإتفاقية ، بكل عملية إيداع تتم ، لديها ، وتدخل الإتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول ، بين الدول المصدقة عليها بمجرد إيداغ غالبية الدول الموقعة على الإتفاقية، وثائق التصديق ، بما في ذلك ، وثائق تصديق كل من : بلجيكا ، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا ، لوكسمبرج ، هولندا، الولايات المتحدة ، أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم في يوم إيداع وثائق تصديقهم على الإتفاقية لدى الولايات المتحدة .

المادة 12 :

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة،أو في أي وقت أخر ، سوف يقبل الأطراف ، بناء على طلب أحدهم، إجراء مشاورات ، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد ، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي ، أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الإتفاقيات الدولية، والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على ، السلام والأمن الدوليين ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

المادة 13 :

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاما، يحق لأي طرف الإنسحاب من الإتفاقية، وذلك بعد عام من تقديم إنذار ، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علما، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات وإنذارات .

المادة 14 :

تودع الإتفاقية ، في سجلات ومحفوظات ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعتبر نصيها الإنجليزي والفرنسي ، صحيحين وبنفس الدرجة ، وسوف يتم إيداعها، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة ، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة ، من الإتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الإتفاقية .

الملحق رقم 04 :

الوثائق التي صدرت عن قمة الناتو الخمسين بواشنطن في 24 – 25 أفريل 1999

(سياسة وإستراتيجية الحلف للقرن الحادي والعشرين)

تحولت القمة التي عقدت في واشنطن (24 – 25 أفريل 1999) ، إلى إحتفالية بذكرى تأسيس الحلف ، ومناقشة إعداد دول المشاركة من أجل السلام للمساهمة في العمليات المستقبلية للناتو، والإعراب عن العرفان للدول التي أظهرت التأييد لعمليات الناتو، والإشارة إلى المساعدة الإقتصادية التي ستتناولها في مقابل ذلك ، والمساعدة في إنعاش الدول التي عانت نتيجة تداعيات أزمة كوسوفا، وقد ألقت أزمة البلقان (كوسوفا) ، بضلالها على أعمال القمة، وكيفية التعامل معها، والتنسيق مع الدول المجاورة ليوغسلافيا، وطمأنتها ، وصدرت عن تلك القمة التاريخية عدة وثائق ، تعبر عن إتجاهات دول الحلف المستقبلية، أبرز ما جاء بالوثائق التي صدرت عن هذه القمة:

1 ـ بين قامة حلف الناتو بواشنطن (النقاط الرئيسية) :

أ ـ التصور الإستراتيجي :.

يقدم التصور الإستراتيجي الجديد، حلفا مستعدا لتعزيز الأمن والإستقرار ، في المنطقة الأوروبية الأطلسية، ويؤكد مجددا، تمسكنا بالهوية الأوروبية الأمنية والدفاعية ، داخل المنطقة.

ب ـ توسع الحلف :

نتعهد بأن الحلف الأطلسي ، سيستمر في قبول اعضاء جدد ، ووافقنا أخيرا على إنضمام ثلاثة أعضاء جدد ، لن يكونوا الأخيرين، وننظر بإيجابية إلى تطلعات البلدان التسعة، التي ترغب في الإنضمام إلى الحلف (البلدان التسعة المعنية، وردت في البيان، حسب الترتيب التالي : رومانيا، سلوفينيا ، أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، سلوفاكيا، مقدونيا ، ألبانيا) .

ج ـ الهوية الأوروبية الدفاعية :

نعرف عن إرتياحنا للزخم الجديد ، الذي أعطى لتعزيز السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع ،عبر معاهدة أمستردام ، وكذلك للأفكار التي عرضت منذ ذلك الحين داخل إتحاد أوروبا الغربية، ونؤكد أن قيام أوروبا بدور أقوى ، يساهم في تنشيط حيوية حلفنا في القرن الحادي والعشرين

د ـ روسيا :

نبقى متمسكين بشدة ، بمشاركتنا مع روسيا، في إطار البيان التأسيسي للحلف وروسيا ويعتزم الحلف ، والدول الأعضاء فيه، الإستفادة من تلاقي وجهات النظر ، مع روسيا حول رد فعل المجموعة الدولية، على أزمة كوسوفا، وهم لا يزالون مستعدين لإستئناف التشاور والتعاون، في إطار البيان التأسيسي . (ستارت ـ 02 ، ندعو روسيا إلى التصديق على معاهدة ستارت ، 2 ـ دون تأخير)

هـ ـ البوسنة :

نؤكد مجددا تمسكنا بإتفاق السلام للعام 1995 ، الذي إتفق عليه في دايتون ، وتم توقيعه في باريس ، ولكن لا يمكن إبقاء وجود قوة حفظ الإستقرار إلى ما لا نهاية .

2 ـ المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلسي :

يوسع المفهوم الإستراتيجي الجديد، لحلف شمال الأطلسي ، الذي إعتمد أمس الأول نطاق عمل الحلف ، ليشمل المنطقة الأوروبية الأطلسية، كما يتضمن مهمتين جديدتين للمنظمة ، هما " إدارة الأزمات " و " الشراكة " .

أ ـ أهداف الحلف :

يتمثل الهدف الأساسي للحلف ، في حماية حرية وسلامة جميع دوله الأعضاء، بالسبل السياسية والعسكرية، وقد تعترض تحقيق هذا الهدف ، أزمات ونزاعات ، تهدد أمن المنطقة الأوروبية

الأطلسية، ولذلك فإن دور الحلف ، لا يقتصر على الدفاع عن أعضاءه فحسب ، وإنما يقتضي منه أيضا ، الإسهام في إقرار السلام والإستقرار في المنطقة .

ب ـ مهام الحلف :

ـ العمل على توفير مناخ أمني أوروبي أطلسي مستقر .

ـ توفير إطار أطلسي أساسي ، لدول الحلف ، لإجراء مشاورات حول أي مسألة تمس مصالحهم الحيوية.

ـ القيام بوظيفة رادعة ودفاعية، أمام أي تهديد بعدوان، يستهدف أي دولة من دول الحلف .

ـ البقاء على أهبة الإستعداد ، للمساهمة في كل حالة على حدة، وبصورة جماعية، في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات ، بما يتضمنه ذلك من عمليات ، للرد على الأزمات .

ـ التشجيع على إقامة علاقات واسعة ، من الشراكة والتعاون والحوار ، مع دول المنطقة الأورو أطلسية الأخرى، لتعزيز المكاشفة ، والثقة المتبادلة ، والقدرة على العمل المشترك ، مع الحلف .

ج ـ دور الأمم المتحدة :

يضطلع مجلس الأمن الدولي ، بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلام ، والأمن الدوليين ، ويقوم من هذا المنطلق ، بدور حاسم ، من خلال المساهمة في أمن وإستقرار المنطقة الأورو أطلسية .

ـ يحترم الحلف ،المصالح الأمنية المشروعة للأخرين، ويعمل على تسوية الخلافات سلميا، وفقا لشرعية الأمم المتحدة .

د ـ الهوية الأوروبية للدفاع والأمن :

يدعم حلف شمال الأطلسي ، كليا ، نمو الهوية الأوروبية، للأمن والدفاع داخل الحلف بوضع وسائله وطاقاته تحت تصرف العمليات التي يديرها إتحاد أوروبا الغربية، والعمل على مواصلة تنمية الهوية الأوروبية، للأمن والدفاع ، داخل حلف الأطلسي .

هـ ـ روسيا :

تقوم روسيا بدور فريد ، فيما يتعلق بالأمن الأورو أطلنطي ، ووجود شراكة قوية ومستقرة دائمة بين الحلف وروسيا ، أمر لا غنى عنه ، لكي يتحقق في المنطقة الأوروبية الأطلسية، إستقرار قابل للدوام .

3 ـ بيان حول كوسوفو (الأهداف التي شملها البيان) :

أ ـ وقف كل العمليات العسكرية اليوغسلافية في كوسوفو .

ب ـ سحب كل القوات اليوغسلافية والشرطة العسكرية من كوسوفو .

ج ـ السماح بعودة كل اللاجئين إلى كوسوفو وبدخول المعونات الإنسانية لهم .

د ـ توفير دلائل لها مصداقيتها بأن يوغسلافيا ستوفي بكل ما إتفق عليه في رامبوييه من حيث القبول بإطار سياسي لكوسوفو .

هـ ـ السماح بوجود قوة أمن دولية يشكل حلف الأطلسي النواة الصلبة فيها .

4 ـ مبادرة حول القدرات الدفاعية :

تهدف إلى تحسين القدرات الدفاعية للحلف ، وضمان فعالية أي عمليات متعددة الجنسيات في المستقبل ، وإيجاد معايير موحدة للإشتراك والتنسيق ، في تبادل المعلومات ، وكذلك الجوانب اللوجستية والفنية والعملياتية والإجرائية، في إطار المفهوم الإستراتيجي للدور الجديد للحلف .

5 ـ الإطار السياسي والعسكري لعمليات الناتو، ودول المشاركة من أجل السلام :

أ ـ التزام رؤساء وحكومات الدول الأعضاء ، مع مطلع القرن الجديد، بالدفاع عن شعوبهم وأراضيهم وحرياتهم، وهو إلتزام يقوم على الدفاع عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ب ـ العزم على مواجهة التحديات ، والمخاطر الأمنية الجديدة ، وأهمها التقلبات ، وعدم الإستقرار ، داخل المنطقة الأورو أطلسية وحولها، وإمكانية إندلاع أو إستفحال أزمات إقليمية، في المناطق المحيطة بها .

ج ـ يجب على الحلف أن يضع في إعتباره الإطار الكوني ، فقد تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله ، بسبب مخاطر ذات طبيعة أوسع من مجرد العدوان المسلح على أراضي إحدى دوله، بما في ذلك الأعمال الإرهابية والتخريبية والجريمة المنظمة وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء .

د ـ بالإضافة إلى الهدف الرئيسي من إنشاء الحلف ، وهو الدفاع عن أعضائه وحماية حريتهم وأمنهم ، من خلال الوسائل السياسية والعسكرية ، يسند الدور الجديد للحلف ، مهام المساهمة في صنع السلام، ودعم الإستقرار ، وما يطلق عليه " المهام الأمنية " .

هـ ـ إن الحلف لدى قيامه بإنجاز تلك الأهداف ، والمهام الأمنية الأساسية ، سوف يستمر في إحترام المصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى، وسوف يسعى إلى التسوية السلمية للمنازعات، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسوف يسعى الناتو، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، لمنع نشوب النزاعات، أو حالة نشوب أزمة، الإسهام في إدراتها بفعالية، كذلك فإن الحلف على إستعداد للمعاونة، في عمليات حفظ السلام، وغيرها من العمليات، تحت سلطة مجلس الأمن الدولي ، أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ، بما في ذلك تقديم موارد وخبرات للحلف .

و ـ الإقرار بأن المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، تقع على عاتق مجلس الأمن الدولي ، وبهذه الصفة ، فإنه يلعب الدور الحاسم ، في الإسهام في أمن وإستقرار المنطقة الأورو

أطلسية ، وتؤكد القمة على أن الحلف ، والأمم المتحدة ، قد عملا سويا بطريقة فعالة في تنفيذ إتفاقية السلام في البوسنة والهرسك، كما تؤكد تطلعها لتطوير إتصالات أكثر ، وتبادل للمعلومات، مع الأمم المتحدة ، في إطار التعاون لمنع النزاعات وإدارة الأزمات ، وعمليات الإستجابة للأزمات، بما في ذلك حفظ السلام، والمساعدات الإنسانية .

ز ـ مساندة القمة لجهود الإتحاد الأوروبي ، تجاه تطوير هوية أمنية ودفاعية أوروبية، داخل إطار الحلف (وليس هوية مستقلة) ، والموافقة على إتاحة إمكانيات وقدرات الناتو، لأي عمليات يقوم بها إتحاد أوروبا الغربية (الذراع العسكرية للإتحاد الأوروبي) .

ح ـ تأكيد الدور الفريد الذي تلعبه روسيا، في الأمن الأورو أطلسي ، والمركز الخاص الذي تحتله أوكرانيا ، في هذا الصدد .

ي ـ يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للحلف ، إبعاد المخاطر من خلال التعامل مع الأزمات المحتملة، في مرحلة مبكرة ، وفي حالة نشوب أزمات تعرض للخطر ، الإستقرار الأورو أطلسي ، أو يمكن أن تؤثر على أمن اعضاء الحلف ، فيمكن إستدعاء قوات الناتو العسكرية، للقيام بعمليات " إستجابة للأزمة " ، كما يعلن إستدعاء تلك القوات للمساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، من خلال القيام بعمليات لدعم جهود المنظمات الدولية الأخرى ، وتكملة وتعزيز الإجراءات السياسية في إطار مفهوم واسع للأمن .

6 ـ مذكرة عن موقف الناتو من أسلحة الدمار الشامل :

وقد أحتوت على تأكيد إهتمام الحلفاء بدورهم المتميز ، في تطوير الرقابة الدولية على الأسلحة ،ونزع التسلح بشكل أوسع ، وأكثر شمولا، وبأساليب تحقق أكثر دقة، وأن يقوم الحلف بتعزيز جهوده السياسية ، لخفض المخاطر الناجمة عن إنتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع هذا الإنتشار .

7 ـ كما شملت الوثائق عددا أخر من المذكرات حول خطة توسيع الحلف ، والمشاركة في إطار تكييف الحلف لدخول القرن الحادي والعشرين .

ـ إسماعيل نزار الحيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة ، ص 29 .

24 ـ مورتن هالبدين، الإستراتيجيات الضرورية المعاصرة، ترجمة سليم شاكر .

ـ الأيوبي ، بغداد ، دار النهضة ، 1987 ، ص 91 .

27 ـ يحي الكعكي ، مقدمة في علم السياسة، القاهرة دار الفكر ، 1991 ، ص 275 .

11 ـ رياض الصعد ، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع ، ط 1 ، 1999 ، ص 467 .

20 ـ ماهر عبد المنعم أبو بوتسن ، إستخدام القوة في فرض الشرعية الدولية ، الإسكندرية مكتبة ، مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 344 .

16 ـ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة سياسية ، ج 6 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980 ، ص 357 .

06 ـ أليساندرو فيجيس ، مستقبل الناتو وتوسعة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ترجمة مندر ضوة، مجلة السياسية الدولية القاهرة ، مركز الأهرام ، م 38 السنة 39 ع ، 152 ، أفريل 2003 ، ص ص 20 – 25

Jen francoijodayazen les etoitsunis et la méditérnnée paris fondation inlditérranéennl d'etudes stratégiques collection strdiumed 1998 p 141 .

10 ـ روبر تواليوبي، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص ،السياسة الدولية القاهرة، العدد 118 ، السنة 1994 ، ص 67 .

ـ هيثم الكيلاني ، العرب والبحر المتوسط ، دراسات في موقع البحر المتوسط في الإستراتيجية العربية القديمة والحديثة ، دمشق ، دار المعرفة، 1995 ، ص 04 .

Bertrand badie et sourdriene tolotti l'état du monde 2008 paris la découverte 2007 p p 404- 405 .

12 ـ سعيد الأونجي ، الثقافة والسياسة والإقتصاد في العلاقات الأورو متوسطية رؤية ثلاثية الأبعاد ، جامعة القاهرة، 2007 ، ص 80 .

13 ـ صالح زهر الدين الحرب الأمريكية على العراق ، البعد النفطي ، بيروت ، المركز الثقافي اللبناني ،ط 1 ، 2004 ، ص ص 33– 34 .

ـ الأمن الجنوب والدفاع عن الشمال ، حلف شمال الأطلسي ولعبة التوازنات الجيوسياسية والإستراتيجية ، تاريخ المقالة 26 جويلية 2006 ، مجلة العرب الأسبوعي .

ـ حلف شمال الأطلسي ، موجة التغيير في مجلة العالم العربي تؤثر على السلام في الشرق الأوسط، تاريخ المقالة ، 08 شباط ، 2011 ، ص .....

موقع أنترنت : http://www islamolines arg . volcco 10 p 1/81 c q 2 h tunl

ـ التهديدات الأتية من خارج الفضاء الأوروبي تفرض أهمية الشراكة الدولية، تقارير الأنباء ، تاريخ المقالة 16 أكتوبر 2008 ، في : http://www alaurba . com . km/amboop . dz موقع أنترنت .

Beunard wicht l'otour attaqul : la inouvelle dans strtigique genevr edition p p 75- 76 .

14 ـ طلال سليمان ، السقوط النظام العربي من فلسطين إلى العراق ، بيروت ، دار الفارابي ، 2004 ، ص 224 .

ـ الناتو والتوفق مع دول المتوسط ، خطاب الأمين العام للحلف الأطلسي جريدة الرأي من الموقع http://www.laraior .oroj 04/2006

ـ أشرف محمد كشك ، إسرائيل والناتو من التعاون إلى الشراكة السياسية الدولية العدد 168 ، القاهرة ، 2007 ، ص 252 .

20 ـ لخميسي شيبي ، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية ، فترة ما بعد الحرب الباردة 1991 م ، 2008 معهد البحوث الدراسات العربية، القاهرة،ص ص 255– 257 .

26 ـ هدى فرج الغواصات الإسرائيلية والقرصنة البحرية والناتو وتهديداتها للأمن القومي العربي والمصري ، ط 1 ، مصر ، المكتب العربي الحديث ، 2010 ، ص ص 96– 97 .

- le par tenariat pour la paix at = http://www.natoint /cps / en / matolire / jearch/ htur 05/07/2006 .